

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم: التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:

السلسلة:

عنوان المذكرة:



مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية
تخصص: تهيئة حضرية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: محمد الهادي لعروق

من إعداد:

بوشفرة حسينة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا.	جامعة منتوري - قسنطينة -	أستاذ التعليم العالي	الدكتور: صلاح الدين شراد
ممتحنا.	جامعة منتوري - قسنطينة -	أستاذ محاضر	الدكتور: رابح بوصوف
ممتحنا.	جامعة منتوري - قسنطينة -	أستاذ محاضر	الدكتور: عبد الحميد بلميسي
مشرفا.	جامعة منتوري - قسنطينة -	أستاذ التعليم العالي	الدكتور: محمد الهادي لعروق

شكر و تقدير

الحمد لله عز وجل على نعمه وعلى فضله وتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ: الدكتور: محمد الهادي لعروق لأشرفه على البحث وتقديمه العون والتوجيهات الجادة التي كانت سندا لي في إكمال هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتمهينة العمرانية الذين قاموا بتدريسي سواء خلال مرحلة التدرج أو بعدها

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الكبير إلى كافة عمال المصالح، الإدارات والمؤسسات التي كانت محل إستيقاننا للنسبة الكبيرة للمعطيات أشكرهم على الإستقبال، المساعدة والصبر أخص بالذكر :

- مديرية التعمير والبناء لولاية جيجل
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل وفرع السكن التجهيزات العمومية لدائرة جيجل
- المصالح التقنية لبلدية جيجل، الأمير عبد القادر وقاوس
- مديرية التخطيط والتمهينة العمرانية
- مديرية الفلاحة
- مديرية أملاك الدولة
- جامعة جيجل
- جمعية سكان حي شمال تاسوست

وكل من لم يبخل علي بالمساعدة من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أتقدم بأسمى عبارات العرفان و التقدير

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

كل أفراد العائلة

كل الأصدقاء والزملاء

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

حسونة

المقدمة العامة

فعلت الترقيات الإدارية التي حظيت بها بعض الولايات وما تبعها من وظائف إدارية و تمركز المرافق بأهم التجمعات السكانية التي حظيت بهذه الترقية، حركات تعمير البلاد دون مراعاة أي توزيع حقيقي للأنشطة الحضرية القاعدية ولاسيما الإنتاجية منها. وقد سمح هذا بالتخفيف من حركات الهجرة نحو المناطق بتحويلها إلى حركات نزوح محلية على مستوى الولايات (1).

تعتبر ولاية جيجل إحدى الولايات الجزائرية التي تجسدت فيها هذه الظاهرة، فقد تم ترقيتها إلى مقر ولاية إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، هذه الترقية جلبت معها مجموعة من الإستثمارات سمحت لها بالخروج من العزلة و إنتهاج نمو إقتصادي، إثر توطين مجموعة من الهياكل الإقتصادية بها خاصة حول مدينة جيجل، الطاهير و الميلية، مما أدى إلى خلق تعدد في وظائف المدن و حدوث هجرة واسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وبالتالي تشكل ضغط كبير على الموارد الطبيعية من ماء و عقار و إحداث نوع من اللاتوازن في النسيج الحضري الولائي، نتيجة وجود الهوة بين الشريطين الداخلي المتكون من المناطق الجبلية المهمشة والفقيرة التي تشكل 3/4 مساحة الولاية و التي تعد المصدر الأول للنازحين إلى الشريط الساحلي الذي يحتل أقل من 1/4 مساحة الولاية لكنه مقابل ذلك يضم أكبر التجمعات الحضرية مثل جيجل، الأمير عبد القادر و الطاهير ويستقر به حوالي 40 % من سكان الولاية وأكثر من 60 % من السكان الحضر(2).

و بإعتبار مدينة جيجل مقرا للولاية فقد عرفت بموجب هذه الترقية وبعد الجمود الذي عرفته خلال الفترة الإستعمارية وبعدها نموا سريعا، وأصبحت بذلك ورشة للبناء ومستهلكا كبيرا لليد العاملة ما أدى إلى زيادة في عدد سكانها من سنة إلى أخرى. فبعد أن كانوا في 1977 حوالي 35 ألف نسمة أصبح عددهم في 1987 حوالي 63 ألف نسمة، ليصل سنة 1998 إلى 106212 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 5.9 % و 4.89 % سنويا على التوالي.

وعلى صعيد آخر فإن الضغط المتزايد الناتج عن تدفقات النازحين نحو مدينة جيجل، و الذين هم من أصل ريفي أدى إلى توسع المدينة بطريقة عشوائية و غير مضبوطة في جميع الإتجاهات وإلى إستنزاف عقارها، و في بعض الأحيان إلى تلاحم الوحدات العمرانية القريبة من بعضها البعض و توجيهها إلى إنشاء سكنات لإمتصاص الضغط المتزايد على السكن، هذه الوحدات التي هي أصلا لا ترتبط مع بعضها البعض ولا مع النسيج القديم، وبالتالي خلق سلسلة من الإنقطاعات المرفولوجية والوظيفية، الأمر الذي يجعل عملية التسيير الحضري لهذه المدبنة معقدا.

(1) :وزارة تهيئة الإقليم ، الجزائر غدا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 235.

(2):المخطط الولائي للتهيئة لولاية جيجل -1995-

إشكالية البحث

عرفت المنظومة العمرانية بولاية جيجل تطورا ملحوظا ونموا سريعا ،حيث أن المتطلع لوتيرة نموها يلاحظ إرتقاء مجموعة من التجمعات السكانية والريفية إلى مراكز عمرانية تنمو وتتوسع :

فبعد أن كانت مدينة جيجل مدينة صغيرة أصبحت اليوم وبسبب النمو الحضري الذي شهدته مدينة كبيرة⁽¹⁾ تعرف مشاكل عدة في توسعها، نتيجة إستنفاد الإحتياجات العقارية بسبب العوائق المختلفة التي تمنع إستمرار توسعها الطبيعي ما يحتم عليها البحث عن مناطق جديدة للتوسع .

وبعد أن كانت مدن جيجل ،الطاهير والميلية تشكل الركيزة الحضرية للمجال الولائي ،ظهرت للوجود مجموعة من التجمعات الحضرية الجديدة التي أصبح لها موقعها ودورها في المنظومة الحضرية ، وتعد مراكز قاوس وتاسوست إحدى هذه التجمعات والتي عرفت إثر نموها السكاني نموا مجاليا بإتجاه مدينة جيجل سببه موقعها القريب من المدينة وتبعيتها الكبيرة لها من خلال إستفادتها من الوظائف الحضرية الموجودة بمدينة جيجل والمنعمدة على مستواها .

من خلال استقراء هذا الوضع تبرز إشكالية هذا البحث والتمثلة في علاقة النمو الحضري للمراكز العمرانية المجاورة لمدينة جيجل في حل مشكل التوسع، وكيفية الإستفادة من هذه التجمعات في تنظيم عمران مدينة جيجل وتكوين مجال حضري متوازن :

وللإجابة على هذه الإشكالية ينبغي الإجابة على التساؤلات التالية :

- كيف هي وتيرة النمو الحضري لمدينة جيجل مجاليا وسكانيا ؟ وما هي أشكاله ؟
- ما هي إمكانيات التوسع وعوائقه ؟
- ما هي علاقة التجمعات المجاورة بمدينة جيجل ؟
- ما هي إنعكاسات إنجاز جامعة تاسوست على مدينة جيجل ؟
- ما دور التعاون بين المراكز :جيجل ،تاسوست وقاوس في تنظيم المجال الحضري ؟
- ما هي أسس وأدوات تحقيق تنظيم مجالي حضري محكم ؟

(1) : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998.

خطة البحث :

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول متكاملة هي:

الفصل الأول : واقع النمو الحضري لمدينة جيجل .

يهدف هذا الفصل إلى إبراز مشكل عدم توافق النمو السكاني مع الإمكانيات المجالية للتوسع من

خلال التطرق إلى:

أولا : مدينة جيجل مؤهلات الموقع والموضع.

ثانيا : النمو السكاني والتطور العمراني.

ثالثا : الحاضرة السكنية وحتمية التوسع .

رابعا : عوائق التوسع المجالي.

خامسا: محاور التوسع.

الفصل الثاني : واقع العلاقة بين مدينة جيجل وتجمع تاسوست .

و يتطرق هذا الفصل بالدراسة والتحليل لتجمع تاسوست، بهدف معرفة إنعكاسات إنجاز القطب

الجامعي الجديد على تجمع تاسوست وعلى العلاقة بينه وبين مدينة جيجل من خلال:

أولا : مميزات الموقع والموضع.

ثانيا : النمو السكاني والتطور العمراني .

ثالثا : إستخدامات الارض بتجمع تاسوست.

رابعا : تحليل واقع النمو الحضري لتجمع تاسوست.

خامسا : العلاقة بين تجمع تاسوست ومدينة جيجل.

سادسا : مشروع جامعة تاسوست وانعكاساته على التجمع .

سابعا : مدى مساهمة هذا التجمع في خدمة مدينة جيجل.

الفصل الثالث :مدى مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة توسع مدينة جيجل .

أما الفصل الثالث فيتمحور حول إيجاد رابط بين هذه المراكز العمرانية من خلال توضيح أسس

هذا التعاون نتائجه وكيفيات تطبيقه عن طريق معالجة العناصر التالية:

أولا : مدينة قاوس :موقع وواقع.

ثانيا : مدينة قاوس :إمكانيات ومؤهلات .

ثالثا : مدى مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة توسع المدينة.

رابعا : مدى مساهمة أدوات التعمير في تجسيد التعاون.

خامسا : نتائج وتوصيات .

منهجية البحث :

إعتمدنا خلال هذا البحث على التحليل الكمي والكيفي في معالجة المعطيات المتوفرة والمتحصل عليها عن طريق: البحث المكتبي ، نتائج الإحصائيات السكانية ، الملاحظة المباشرة والإستبيانات الميدانية وذلك بإستعمال مقاربات عدة من أهمها :

• المقاربة الوصفية :

تعتمد هذه المقاربة على تشخيص الوقائع من خلال الوقوف على الوضع القائم وإبراز مشكل توسع مدينة جيجل، وصف ماتعانيه المدينة عن طريق سرد الوقائع ومعرفة الأسباب المؤدية إلى التشعب والتفكير في الإنتقال إلى التوابع المجاورة .

• المقاربة الكمية :

وقد سمحت هذه المقاربة بتكميم العجز على مستوى مدينة جيجل وإبراز ماتملكه المراكز المجاورة من إمكانيات يمكن أن تنعكس بالإيجاب على المدينة وعلى هذه المراكز على حد سواء وذلك بالإعتماد على المعطيات الكمية التي جرى جمعها لخدمة الموضوع .

• المقاربة الإحتمالية :

وهي التي تركز على المقاربتين السابقتين ، تشخيص الوقائع وتكميم الإمكانيات للوصول إلى الإحتمالات القادرة على خدمة مدينة جيجل وإقليمها، وذلك بالإعتماد على التقديرات والفرصيات وبإستعمال التحليل والتفسير للوصول إلى الحقائق العلمية والنظرية التي يمكن تطبيقها على مجال الدراسة.

V مراحل البحث :

مر هذا البحث بعدة مراحل، إبتداء من جمع المعطيات ،تحليل الوقائع وصولا إلى النتائج وذلك بالإعتماد على الأدوات التالية :

1: مرحلة البحث النظري :والتي تشمل :

أ-البحث البيبليوغرافي : La recherche bibliographique والتي سمحت لنا بحديد خطة الدراسة ، بعد الإطلاع على المراجع (الكتب ،المذكرات ،الرسائل والمقالات المنشورة على الأنترنت) التي تناولت هذه الإشكالية على مستوى مدن أخرى ،والتي حتى وإن اختلفت أشكالها ونتائجها تساعد على تحديد الجوانب الواجب دراستها .

ب- تحليل الخرائط : وتعتبر عملية جمع الخرائط التي تمس ولاية جيجل ومنطقتها من أهم المراحل التي تساعد على توضيح بعض الظواهر خاصة ما تعلق بمميزات الموقع والموضع واستخدامات

الأرض ،فقد تم الإعتماد على الخريطة الطبوغرافية لمنطقة جيجل 1/25000 الصور الجوية ، بالإضافة إلى مجموع الخرائط المرفقة بمخططات التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض التي تخص منطقة الدراسة .

ج- الإتصال المباشر بالمصالح المعنية : فقد تم جمع جزء هام من المعطيات من خلال الإتصال المباشر مع المصالح المعنية بالتهيئة والتعمير على مستوى ولاية جيجل، متمثلة في مديرية التعمير والبناء ،مديرية السكن والتجهيزات العمومية مديرية الفلاحة ،مديرية أملاك الدولة مديرية النقل ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، وذلك للأخذ بأرائهم وتوجيهاتهم فيما يخص منطقة الدراسة وتوجهات السياسة العامة للتهيئة بالمدينة والمراكز المجاورة كلا حسب إختصاصه.

2: مرحلة العمل الميداني :ويتقسم إلى :

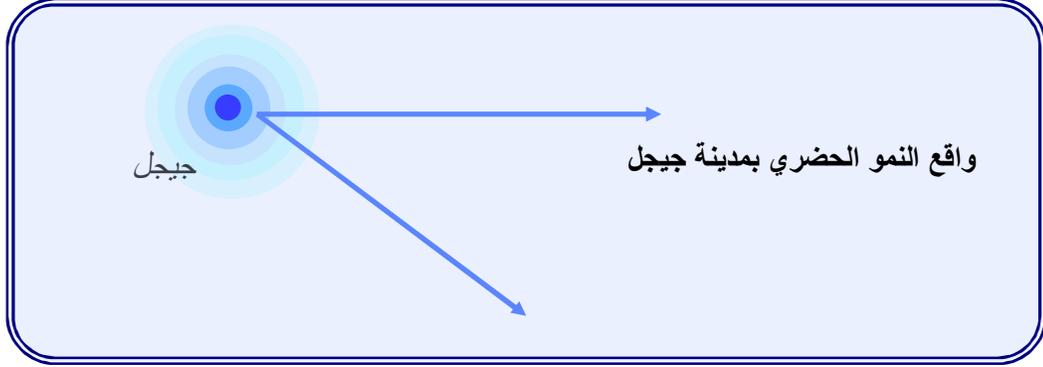
أ- الإستمارة العائلية : وهي التي مست تجمع تاسوست بسبب غياب المعطيات المتعلقة بهذا التجمع، كونه عرف تغيرات كبيرة بعد الإحصاء العام للسكان والسكن الأخير 1998 ،وقد شملت هذه الإستمارة 10% من إجمالي العائلات المقدر بـ 887 عائلة (حسب الإحصاء الوطني للسكان والسكن سنة 1998) ليقدر بذلك عدد العائلات المعنية بالإستبيان 82 عائلة تضم 712 نسمة. وقد جرى توزيع هذه الإستثمارات ميدانيا على العائلات بعد رفض مديرية التربية لولاية جيجل توزيعها على مستوى مؤسساتها، ليتم الملء الفوري لهذه الإستثمارات بعين المكان لتجنب ضياعها أو عدم فهم محتوياتها ، وقد كانت الأسئلة تتمحور خاصة حول ملكية الأراضي النشاط الممارس، العلاقة بمدينة جيجل ومقر البلدية وأخيرا رأي السكان في مشروع إنجاز الجامعة وإنعكاساتها على التجمع حسب مفهومهم .

ب- المعاينة الميدانية : والتي تمت بالموازاة مع توزيع الإستثمارات على مستوى تجمع تاسوست وبصفة منفردة في كل من مدينة جيجل ومدينة قاوس، للتعرف أكثر على مجال الدراسة ومشاكله من خلال تسجيل النقائص وإحصاء المرافق الموجودة والتجهيزات المقترحة والتعرف على الإستخدامات المختلفة للأرض، بالإضافة إلى أخذ صور فوتوغرافية تعكس الوضع القائم .

3- مرحلة التحليل والكتابة :

وقمنا من خلالها بتحليل المعطيات حسب إحتياجات الدراسة من خلال قراءة الخرائط المتوفرة وتحويلها إلى نتائج من جهة، وترجمة المعطيات التي تم جمعها والنتائج المتوصل إليها إلى خرائط وأشكال بيانية لتسهيل قراءتها من جهة أخرى ، لتأتي في الأخير مرحلة التحرير والكتابة بالتعليق على الجداول والأشكال والخرائط وفق المقاربة المنتهجة.

الفصل الأول



مصادر الفصل:

مقدمة:

أولاً : مدينة جيجل مؤاملات الموقع والموقع

ثانياً : النمو السكاني والتطور العمراني

ثالثاً : الحضيرة السكنية وحتمية التوسع

رابعاً: عوائق التوسع المجالي

خامساً: مصادر التوسع

خلاصة الفصل .

الفصل الاول

واقع النمو الحضري لمدينة جيجل

مقدمة:

تتوقف دراسة آلية توسع المراكز العمرانية على عدة عناصر لها الأثر الكبير في معرفة وتيرة النمو: بدأ بدراسة مميزات الموقع من خلال إبراز أهميته، مكوناته ومدى مساهمته في خدمة توسع المدينة المستقبلي .

دراسة تاريخ المدن وتطور سكانها ومنه معرفة الأسباب المتحكمة في هذا النمو وإعطاء نظرة شاملة عن آلية تشكل المدينة، إتجاهات توسعها ، السياسات السكنية المطبقة بها والتي وجهت لإمتصاص نمو السكان وبالتالي التوصل إلى مدى مساهمة هذه السياسات في تلبية حاجيات السكان، تكميم العجز ومعرفة أسبابه .

و دراسة عوائق التوسع وتحديدتها للتوصل إلى إيجاد منافذ وإتجاهات للتوسع المستقبلي والتي من شأنها فك الخناق عن المدينة و استمرار نموها بطريقة سليمة ومتجانسة.

وعليه لا تتأتى دراسة واقع النمو الحضري لأي مدينة إلا بالتطرق إلى هذه الدراسات :

أولاً: مدينة جيجل مؤهلات الموقع والموضع :

I: مميزات الموقع الجغرافي :

الموقع هو مجموعة من المتغيرات التي تحدد الموضع العام للمدينة مقارنة مع المجموعات الجغرافية والفضائية الكبرى أي أنه مفهوم جهوي⁽¹⁾، ولموقع المدينة تأثير مباشر في إستقرار الإنسان.

تقع مدينة جيجل وسط شمال البلدية على الشريط الساحلي إبتداءً من العرايش غرباً إلى حي لعقابي شرقاً وتمتد إلى الجنوب حتى سطح الحدادة ومرتفعات أولاد عيسى والمقاسب (خريطة رقم 01)، يتراوح الإرتفاع بها من مستوى سطح البحر إلى 150 م على سفوح الجبال⁽²⁾، هذا ما يفسر وجود مجموعتين تضارسييتين تتمثلان في السهول عند الشريط الساحلي شمالاً وفي سفوح الجبال التي تمثل الجزء الأكبر من مساحة البلدية، وتتميز منطقة جيجل بشبكة هيدرغرافية هامة حيث يعبر المدينة كلا من واد القنطرة وواد معطاس اللذان يصبان في البحر (خريطة رقم 02). تعتبر مدينة جيجل عاصمة للولاية ومقراً لبلدية تحتل موقعا هاما ، فيحدها من الشمال البحر المتوسط ، شرقاً بلدية الأمير عبد القادر ، غرباً بلدية العوانة وجنوباً بلدية قاوس (خريطة رقم 03)، تضم البلدية بالإضافة إلى التجمع الرئيسي كلا من التجمعين الثانويين : حرائن المتواجد شرق المدينة وأولاد بو النار غربها ، أما ناحية الجنوب فتنتشر مجموعة من المداشر والقرى المبعثرة هنا وهناك .

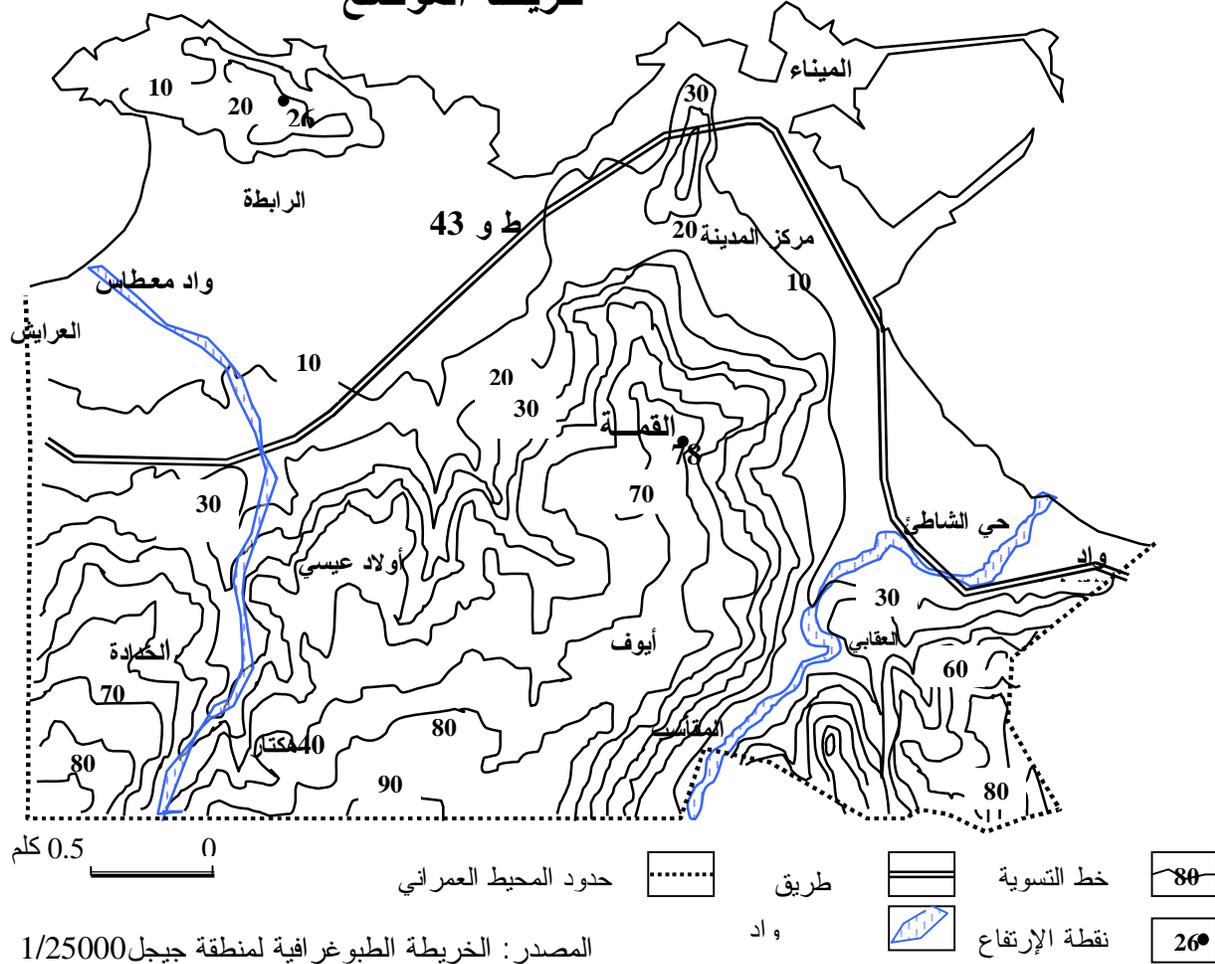
تكتسي مدينة جيجل أهمية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي على الشريط الساحلي والمرتفعات المطلّة على البحر حيث تمتاز بلطافة طقسها بإعتبارها تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط، ولكونها مقراً للولاية فهي تحتوي على جميع التجهيزات والمرافق العمومية منها الإدارية، التجارية والسياحية، فهي بذلك تجلب إليها اليد العاملة كما تجلب إليها السواح نظراً لتوفرها على مرافق الراحة والإستجمام من شواطئ غابات وجبال محيطة .

وإن أهم ما يميز موقع المدينة هو مرور الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وقسنطينة من جهة وجيجل وبجاية من جهة أخرى (خريطة رقم 04)، والذي يعرف عمليات للصيانة والتوسيع على بعض أجزائه ما سيؤدي إلى زيادة فعاليته مستقبلاً .

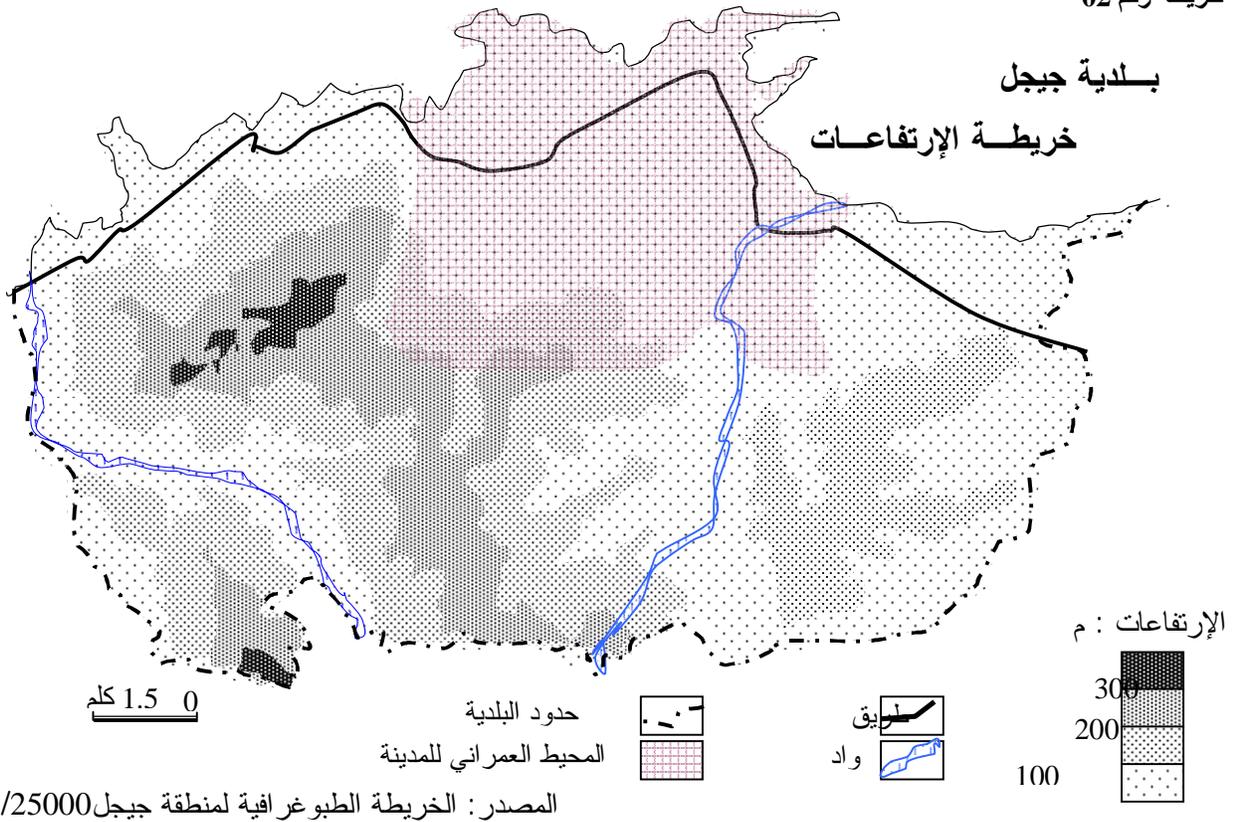
(1): J.PELLETIER CH .DEFANTE, **Ville et Urbanisme dans le monde**, masson paris 1989-1994, page 13 .

(2): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بلدية جيجل 1993

خريطة الموضع



خريطة الإرتفاعات



II : موضع المدينة إمكانيات مناسبة للتعمير المستقبلي :

يعرف الموضع على أنه الحيز الذي تشغله المدينة لذلك فإنه على عكس الموقع فهو ذو مقياس محلي وخصائصه شديدة المحلية إذ لا تتكرر في كل مدينة بنفس الدرجة، فعند التطرق للموضع تأخذ في الحسبان مجموعة من خصائص المنطقة التي توجد بها المدينة والتي يتضمن عدة عناصر مثل: طبيعة السطح، الانحدارات، التركيب الصخري، المجاري المائية والغطاء النباتي أي كل ما يعرف بالمظهر الطبوغرافي للمدينة .

نشأت مدينة جيجل فوق شبه الجزيرة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي بالقرب من سهل منبس لا يتعدى إرتفاعه 20مترا⁽¹⁾ فوق سطح البحر، فمعظم مباني المدينة موجودة فوق هذا السهل ما عدا حي عسوس الذي يصل الإرتفاع به إلى 3 أمتار فقط عن سطح البحر، كذلك حي الرابطة الذي يتميز بإرتفاع ضئيل عن سطح البحر لذلك فهو يحتوي على مناطق غمر كثيرة يحضر البناء بها لأن المياه تغمرها خاصة في فصل الشتاء .

عموما فإن معظم مناطق المدينة من المركز إلى المناطق الشرقية تتميز بإرتفاع يقدر ب15مترا، غير أن المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية تتميزان بالإرتفاع عن مستوى سطح البحر والذي يصل إلى 70 مترا، وتعتبر هذه الأخيرة مناطق محبذة للتوسع حسب توجهات مختلف مخططات التهيئة والتعمير (خريطة رقم 01) .

ومنه يلاحظ أن هناك تدرج في الإرتفاع من الشمال نحو الجنوب فكلمنا إتجهنا جنوبا ونحو هضبة مزغيطان يبدأ الموضع في الإرتفاع وتزيد معه درجة الانحدار حيث تتحصرا بين 15 و25 %.

III : الخصائص الجيولوجية : التركيب الصخري :

تهدف الدراسة الجيولوجية لمنطقة جيجل إلى معرفة نوعية الصخور السائدة بها وبالتالي مقاومتها ومدى تحملها للبناء وملاءمتها، وعموما تنتمي المنطقة إلى تكوينات المناطق الشمالية الأطلسية والمتمثلة في تكوينات الزمن الثالث والرابع⁽²⁾، حيث تظهر الترسبات والرمل على طول الشريط الساحلي وعلى حدود الأودية خاصة واد القنطرة، لتشكل هذه الأخيرة سلسلة من الكتلان المتماسكة ومجموعة من المصاطب النهرية التي تعبر عن تراجع البحر وعن تطور المجاري المائية، ويتغير تماسك هذه الترسبات من منطقة إلى أخرى ،

(1)،(2) محمد بو هروم : العمران بمدينة جيجل ،رسالة ماجستير سنة 1986.

فهي هشة غير متماسكة على حدود المجاري المائية مشكلة مصاطب متدرجة، ومتماسكة بالمنطقة الغربية حيث يتراوح سمكها ما بين 3-10 أمتار .
يظهر المارن بمقاومة ضعيفة إلى متوسطة بالجهة الوسطى والشرقية من البلدية خاصة في المنطقة المحصورة ما بين واد القنطرة وواد منشة وفي جنوب المدينة .
في الجهتين الغربية والجنوبية يوجد الفليش عند جبل مزغيطان، جبل سيدي ساعد وحول واد كسير و واد تاكيلات ، تتميز هذه المناطق بالمقاومة المتوسطة والصالحة نسبيا للبناء .
عموما تبدو المنطقة ذات مقاومة مناسبة للبناء وأنها لاتطرح أي مشاكل من ناحية نوعية الترب فيما يخص البناء فهي متماسكة ما عدا عند المناطق على الشريط الساحلي وكذا بالقرب من من الأودية كونها مصاطب وكثبان حديثة غير متماسكة .

ثانيا :التطور السكاني والعمراني بمدينة جيجل

I :التطور السكاني :

عرفت مدينة جيجل تدبدا كبيرا في نمو سكانها من فترة إلى أخرى يرتبط هذا التدبب بعامل الطرد والجذب الذي تمارسه المدينة، و بالتطلع إلى نتائج التعدادات السكانية والمعدلات الوطنية وإستقراء الأوضاع بالمدينة يمكننا حصر الأسباب التي أدت إلى إرتفاع أو إنخفاض هذا النمو من فترة الى أخرى.

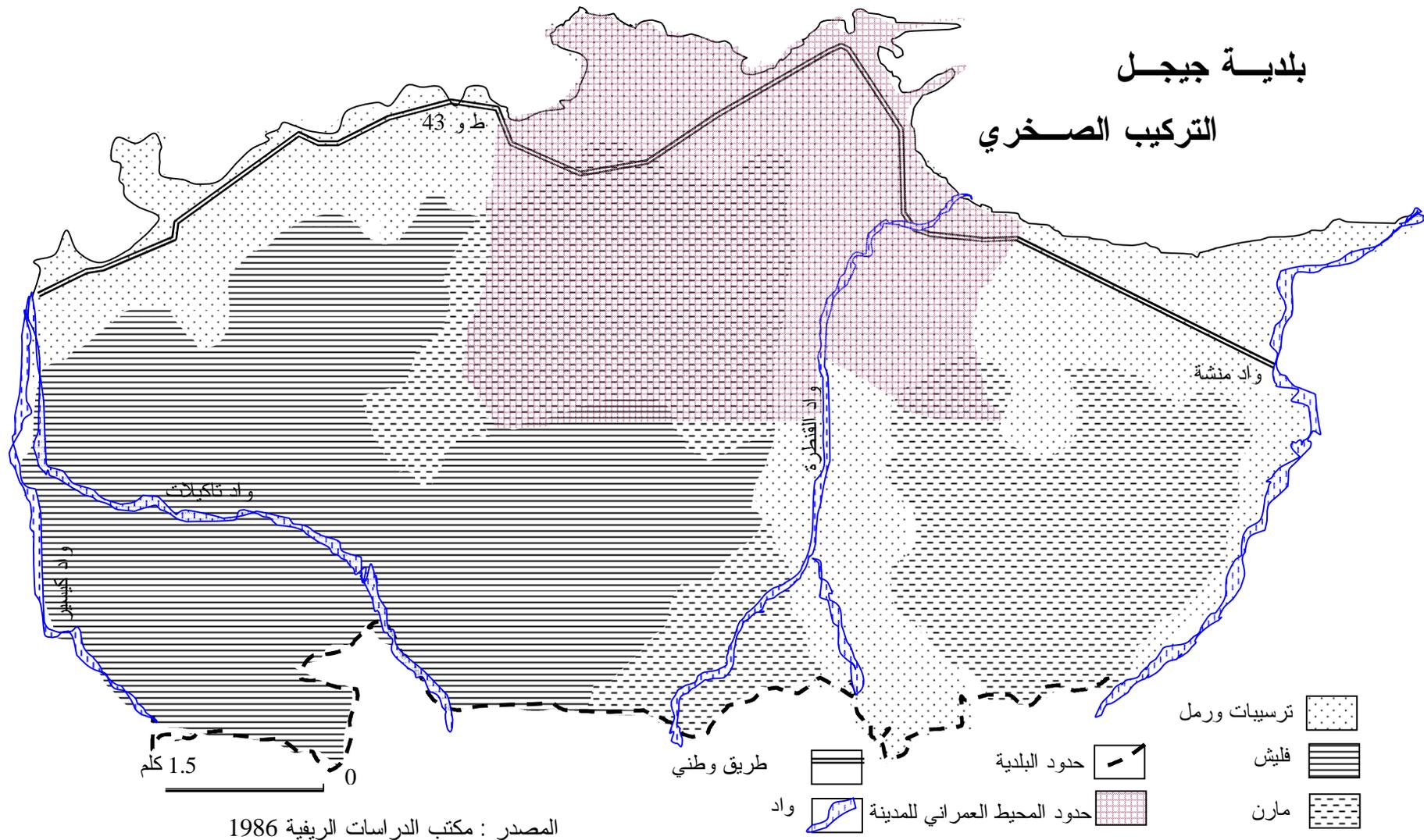
1- المرحلة الأولى 1954-1966:

قدر عدد سكان مدينة جيجل خلال سنة 1954 بـ20878 نسمة⁽¹⁾ ليصل سنة 1966 إلى 27620 نسمة⁽²⁾ أي بمعدل نمو يقدر بـ2.35% وهو معدل ضعيف نوعا ما إذا ما قورن مع المعدل الوطني للنمو الحضري للفترة نفسها والمقدر بـ 4.70%⁽³⁾ وهذا ما يدل على أن مدينة جيجل لم تكن تستهوي النازحين ولم تكن قبلة لهم، إذ رغم كونها مدينة ساحلية وما كان للشريط الساحلي من حضوة لدى المستعمر حينها إلا أنها لم تعرف نموا

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

(2)،(3):الديوان الوطني للإحصاء ، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1966

بلدية جيجل التركيب الصخري



المصدر : مكتب الدراسات الريفية 1986

نظيراتها من المدن الساحلية التي عرفت حركة تعمير واسعة أدت إلى تزايد سكانها المعمرين منهم أو الأهالي كما كان الحال في مدينة عنابة وبجاية، وهذا لأنها مدينة محدودة إمكانياتها للتوسع كونها ذات موضع متضرس أولا وكونها منطقة خطرة آنذاك، إذ كانت معظم الأراضي المحيطة بها عبارة عن غابات إتخذها المقاومون ملجأ لهم ينفدون منها عملياتهم خلال ثورة التحرير .

ضف إلى هذا ماتبع إندلاع الثورة الجزائرية من سياسة قمعية ووحشية إتبعتها السلطات الإستعمارية لإخماد هذه الثورة خص بها سكان الأرياف من خلال عمليات التقتيل الجماعي وإنشاء المحتشذات بالمدينة وبالتالي إعتبار المنطقة منطقة محرمة، مآدى إلى توقف حركات الهجرة نحو المدينة وإتخاذها إتجاها عكسيا نحو بعض المناطق كالجزائر العاصمة قسنطينة وفرنسا .

ولأن المدينة الإستعمارية بمدينة جيجل تمثلت في نواة صغيرة عند المركز لم تتسع بالسرعة التي عرفتتها باقي المدن، فإن هياكل إستقبال السكان وتثبيتهم لم تغر عددا كبيرا منهم بعد الإستقلال، فمن هاجر منهم إستغل مساكن المعمرين، ولقلة عددهم لم يكن عدد المهاجرين كبيرا، وقد قدر معدل إشغال المسكن خلال هذه الفترة إذا ما علمنا أن عدد المساكن سنة 1966 يقدر بـ3457⁽¹⁾ مسكن بحوالي 8 أشخاص /المسكن ، لم تكن هذه المساكن تتمثل سوى في المدينة الإستعمارية وبعض العمارات التي شيدها المعمرون في إطار مشروع قسنطينة مثل عمارات الكازينو ،وعمارات عسعوس ووسط المدينة .

2-المرحلة الثانية 1966-1977 :

عرفت مدينة جيجل خلال هذه المرحلة نموا سكانيا منخفضا أقل مما كان عليه خلال الفترة السابقة ، إذ أصبح يقدر معدل النمو السكاني بـ2.19% بعد أن أصبح عدد السكان سنة 1977 يقدر بـ35065 نسمة⁽²⁾، وهو إذن مازال منخفضا عن المعدل الوطني الذي وصل إلى 5.46%⁽³⁾، وهذا رغم التغيرات التي عرفتتها المدينة إثر التقسيم الإداري والتغيير في الخريطة الإدارية للجزائر سنة1974، إذ تم ترقية مدينة جيجل إلى مقر ولاية ليتم بالموازاة مع هذا إنشاء بعض المشاريع التي كان بإمكانها جذب إهتمام السكان مثل

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل.

(2) : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1977.

(مصنع الفلين سنة 1967 ومصنع الجلود سنة 1976) و إنشاء شبكة طرق محاولة منها فك العزلة عن المدينة ما أدى إلى هجرة بعض السكان إليها، حيث قدر عدد النازحين من داخل البلدية بـ 934 نازحاً⁽¹⁾ ومن خارجها بـ 3210 نازحاً⁽²⁾ . إلا أن هذا لم يكن له التأثير الكافي على السكان فقد تزامنت هذه الفترة مع إستمرار جاذبية المدن الكبرى التي كانت تمارس مفعولها الجاذب للسكان آنذاك ولا زال بعض السكان يهاجرون خارج المدينة وخارج الولاية ككل . وقد إنخفض معدل اشغال المسكن في هذه الفترة عن سابقتها ليصل إلى حوالي 7 أشخاص / المسكن، حيث قدر عدد المساكن بـ 4983⁽³⁾ مسكن بعد أن تم إنشاء مجموعة من المساكن الإجتماعية في إطار مشروع التنمية لسنة 1974 - 1977 قدرت بـ 250 مسكناً جديداً منها 100 مسكن بحى عريض و 150 مسكن بحى الشاطئ .

3- المرحلة الثالثة 1977-1987 :

تميزت هذه المرحلة بقفزة نوعية إذ عرفت إرتفاع معدل النمو بالمدينة حيث قدر بـ 5.99% بعد أن وصل عدد السكان سنة 1987 إلى 62252 نسمة⁽⁴⁾ ، هو أعلى من المعدل الوطني الذي عرف تراجعاً إذ قدر بـ 3.2%⁽⁵⁾ ، ويمكن أن نلاحظ إستفاقة متأخرة للمدينة مقارنة مع باقي المدن التي عرفت هذا النوع المرتفع من النمو مباشرة عقب الإستقلال، وذلك لأن سياسة التنمية التي طبقت آنذاك كانت قد إستثنت من حساباتها بعض المدن التي عادت لتشملها خلال هذه الفترة، حيث حظيت مدينة جيجل بمشاريع تنموية لعبت دوراً في جلب السكان إليها بظهور البنوك والمرافق الإدارية . هذه الإرادة السياسية التي تجسدت خاصة بعد سنة 1981 بموجب مخطط التنمية في تحسين ظروف المعيشة خاصة منها الصحية بتوفير قاعات العلاج ووسائله في كل مكان .

ضف إلى ذلك الدور التنموي الذي باشرته المدينة بإعتماد الصناعة كملجئ للخروج من التخلف التنموي وإنتشار المناطق الصناعية في كل من الطاهير وكسير، وهذا ما أدى إلى حركية في المجال بعد الجمود الكبير الذي عرفه الإقليم خلال السنوات الماضية .

(1)،(2) : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة 1993.

(3) : مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل .

(4)،(5) : الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام السكان والسكن لسنة 1987

وإذا كانت هذه الفترة تصادف فترة إرتفاع معدل النمو الحضري لبعض المدن الصغيرة والمتوسطة مثل مدينة جيجل فهي تصادف أيضا فترة إنخفاض ذات المعدل عند المدن الكبرى (سطييف 2.88% ⁽¹⁾ قسنطينة 1.87% ⁽²⁾) لإتباعها لسياسة التفرغ بعد الإكتضاض السكاني الكبير الذي عرفته في الفترات السابقة ، وهذا ما أدى إذن إلى عودة بعد السكان إلى المنطقة مسقط رأسهم .

ورغم هذه الزيادة فقد عرف معدل شغل المسكن إستقرارا إذ قدر بـ 7 أشخاص في المسكن ، ويعود ذلك للسياسة السكنية المنتهجة خلال هذه الفترة، فقد عرفت المدينة نموا كبيرا تجسد في إنشاء المناطق الحضرية السكنية الجديدة لتوفير المسكن الإجتماعي الذي تكفلت به الدولة آنذاك، بالإضافة إلى ظهور نظام التخصيصات لمن تتوفر له الإمكانيات المادية لإنشاء مساكن حسب رغبته الشخصية بعد أن تم بيع هذه الحصص بمبالغ رمزية. وعموما تعتبر هذه الفترة فترة عرفت توازنا بين السكان واحتياجاتهم من سكن علاج تعليم ورفاهية .

4- المرحلة الرابعة 1987 - 1998

عرفت مدينة جيجل خلال هذه المرحلة إنخفاضا محسوسا في معدل النمو وفرملة نوعية إثر تغير الأحداث وتزامن المرحلة مع مرحلة حرجة مرت بها الجزائر فقدر هذا الأخير بـ 4.89% بعدما أصبح سكان المدينة يقدرون بـ 106212 نسمة ⁽³⁾ ، غير أن هذا المعدل يبقى دائما يتعدى المعدل الوطني المسجل آنذاك والمقدر بـ 3.37% ⁽⁴⁾ .

إذن فالمدينة إذا ما توقفنا عند معدل نموها تعرف تزايدا سكانيا مستمرا ولكنه ليس بالحدة التي عرفها سابقا نتيجة ظهور وعي نسبي بين السكان ، وتعتبر الظروف الإقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة العامل الأساسي لإنخفاض هذا المعدل بعد غلاء المعيشة وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي إنخفاض المستوى المعيشي.

(1)،(2): الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987

(3) ، (4) : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998

بالإضافة إلى ذلك فإن للظروف الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه العشرية والتي مست ولاية جيجل بالقدر الذي أثر على استقرار السكان، الدور الكبير لما وصلت له مدينة جيجل بعد الهجرة العنيفة للسكان من المناطق الجبلية النائية والمهددة إلى المدينة والإستقرار بها خاصة عند الحدود العمرانية للتجمع وإنشاء أحياء قصديرية شوهدت المنظر العام للمدينة في كل من حي 40 هكتار والمقاسب.

خلاصة :

نتيجة لتداخل الظروف الإقتصادية والسياسية الإجتماعية والأمنية التي عرفت المدينة فقد عرف النمو السكاني بها تغيرا كبيرا وحركية كبيرة للسكان برزت في ظهور مرحلتين مختلفتين وفاصلتين، تميزت الأولى بالنمو الضعيف والجمود التنموي والثانية عرفت بالإنعاش والإنطلاق

5- المرحلة الخامسة 1998-2005:

سجلت المدينة خلال هذه الفترة تراجعا لمعدل النمو السكاني، حيث قدر بـ1.69% بعد ما وصل تقدير عدد السكان إلى 119478 نسمة⁽¹⁾، ويعتبر هذا الأخير الأكثر إنخفاضا مقارنة بمعدلات النمو التي شهدتها المدينة في الفترات السابقة ، يرجع سبب هذا الإنخفاض إلى إستقرار الأوضاع بالولاية عموما وبالمناطق القريبة لمدينة جيجل : العوانة ،سلمى ،بني ياجيس التي تعد المصدر الأكبر للنازحين إلى مدينة جيجل ، وبالتالي توقف حركات الهجرة نحو المدينة وتوجيهها إلى التجمعات والمراكز التي عرفت إنعاشا خلال الفترة السابقة من جهة، و إلى نفاذ الإحتياجات العقارية للتوسع نتيجة تشبع المجال وغياب الجيوب العمرانية الفارغة والتي توجه معظمها للتجهيزات المبرمجة من جهة أخرى.

وعليه فخلال هذه الفترة شهدت المدينة أول عملية تفريغ للمجال بإتجاه التجمعات الثانوية لها عن طريق إنجاز مجموعة السكنات الإجتماعية بالتجمع الثانوي حراثن.

تعتبر هذه المرحلة شبيهة بتلك التي عاشتها كل من مدينة سطيف ومدينة باتنة خلال المرحلة 1987-1998 والتي تميزت بإنخفاض معدل النمو السكاني عن الفترة السابقة(2.16% ⁽²⁾، 2.86% ⁽³⁾ على التوالي) وتوجه التعمير نحو الأطراف والتوابع المحيطة بهذه المدن.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل ،تقديرات سكان الولاية إلى غاية نهاية 2005.

(2)،(3): الديوان الوطني للإحصاء،الإحصاء العام للسكان والسكن 1998.

II :التطور العمراني :

يعود نشوء مدينة جيجل حسب المؤرخين والباحثين إلى القرنين العاشر والحادي عشر قبل الميلاد⁽¹⁾، أي عند بداية إحتكاك البربر بالحضارة الفينيقية ، وقد تعاقبت على مدينة جيجل عدة حضارات ابتداء من الرومان، الوندال، النورمان، وبطلب من الأهالي كان قدوم الأتراك، وإنتهاءا بالتواجد الفرنسي الذي دخل المنطقة في يوم 31 ماي 1839 .

تعرضت مدينة جيجل إلى زلزال عنيف سنة 1856 هدم كامل المدينة ليعاد إنشاؤها من قبل المعمرين وفق مخطط أعطى للمدينة شكل مثلث قائم الزوايا، وظهرت بذلك المدينة الإستعمارية التي كان يشغلها المعمرون، أما الأهالي فكانت الأحياء الشعبية والفوضوية تأويهم.

1-المرحلة الأولى ما قبل الإستقلال :

لم تكن مدينة جيجل قبل قدوم المعمرين إليها متمثلة سوى بالمدينة القديمة المحاطة بالسور الذي أنشأه عروج للتصدي للحملات الإسبانية، فكانت لاتحتل سوى 17 هكتار⁽²⁾ وبعد دخول المعمر كان تهديم المباني وإنشاء النواة الإستعمارية حول مثلث مركز المدينة ونظرا للتمايز الإجتماعي والطبقي والإقتصادي السائد آنذاك بين الأوربيين والجزائريين ظهرت هناك أحياء فقيرة متمركزة جنوب المركز الإستعماري : حي بو ريح (la Zuine)، حي عسوس (Boumarché)، جاب الله (Foubourg)، القمة (La Crète) حيث تتميز هذه الأحياء بتداخلها ورداءة بناياتها .

وفي ظل الأحداث التي عرفتتها هذه المرحلة من حرب عالمية وثورة جزائرية لم تهتم السلطات الفرنسية بالمدينة ولا بحركة التعمير بها، وبمقابل هذا إتسعت سياسة القمع وإنشاء المحتشذات لسكان المناطق الريفية ، فظهرت بذلك مجموعة أخرى من الأحياء غير المنظمة والمتداخلة ذات النسيج الكثيف هي أحياء العقابي وحي موسى .

(1): MAAMAR BOUZEGOUTA Journal El Acil le 18-19/12/1992

(3) :مخطط شغل الأرض رقم 01 لمدينة جيجل ، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ، 2001 .

قامت السلطات الفرنسية وفي إطار مشروع قسنطينة بإنشاء عدة مشاريع منها عمارات الكازينو 58مسكن، عسوس 196، مسكن، وسط المدينة 111 مسكن وهذا ما جعل مساحة المدينة عند نهاية هذه الفترة تقدر بـ121 هكتار⁽¹⁾ .

2- المرحلة الثانية 1962 - 1974

في هذه المرحلة نالت الدولة الجزائرية إستقلالها وإسترجعت سيادتها السياسية، لكن مقابل هذا فإن معظم مدنها بعد الإستقلال عرفت فوضى كبيرة في مجال السكن ولم تولي السلطات آنذاك إهتماما بحركة التعمير، فما كان على السكان إلا أن يشغلو سكنات المعمرين التي طردو منها، لذا لم تتسع مدينة جيجل خلال هذه الفترة كثيرا وإقتصر التوسع على الأحياء السابقة، بالإضافة إلى إنشاء 210 مسكن إجتماعي خص به حي عريض وحي الشاطئ، ونتيجة النزوح الذي عقب خروج المعمر وتركه لبعض التجهيزات فقد تم تكثيف المجال المبني سابقا بإستغلال المساحات الفارغة بين المساكن لتصبح بذلك مساحة المدينة تقدر بحوالي 169 هكتار⁽²⁾ .

3- المرحلة الثالثة: 1974 - 1980

تم ترقية مدينة جيجل إلى مقر ولاية إثر التقسيم الإداري لسنة 1974 هذا الأخير الذي عاد على المدينة ببرمجة عدة مشاريع تنموية في إطار مشروع إستعجالي تم من خلاله إنشاء مجموعة من المساكن الجماعية متمثلة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة في أيوف بـ 72 مسكن في (ZHUN1)* ، 1000 مسكن في (ZHUN2) وسكنات جماعية أخرى في حي عريض، حي الشاطئ، حي حريش، مخيم الفارس، الهضبة الشرقية والهضبة الغربية. وقد تنوعت سياسة التدخل على المجال خلال هذه الفترة، فمن المناطق السكنية الحضرية الجديدة إلى نظام التخصيصات الذي أخذ حيزا كبيرا من المدينة خاصة ناحية الجنوب والجنوب الغربي كون هذه المناطق صالحة للتعمير، فتم تخصيص ما بين 800 حصة في كل من بوالرمل، هاين، الشاطئ والعقابي. لذلك أصبحت مدينة جيجل تحتل مساحة 209 هكتار⁽³⁾ .

(1)،(2) : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة 1993

* المنطقة السكنية الحضرية الجديدة

(3) : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة 1993

4- المرحلة الرابعة 1980-1990:

استمرت المدينة خلال هذه المرحلة في إنتهاج سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة بإنجاز 1048 مسكن (ZHUN 1)، 500 مسكن في (ZHUN2) و188 مسكن في (ZHUN3)، وهذا لإحتواء السكان المتزايدين يوماً بعد يوم نتيجة الهجرة المستمرة للمدينة بعد توطين مشاريع قامت بجذب السكان، وبالتالي إحداث أزمة سكن عجزت الدولة عن التكفل بها، ورغم برمجة هذه المناطق إلا أن نقص التمويل بقي حاجزاً أمام إتمامها وإمتصاص طلبات السكن المتزايدة، فأدى هذا إلى إنتشار سكنات فوضوية هنا وهناك احتلت مساحات هذه المشاريع السكنية خاصة عند المنطقتين السكنيتين (ZHUN 1)، (ZHUN2)، أيوف وأولاد عيسى.

بالرغم من هذا فقد تم برمجة وإنجاز بعض الهياكل الأساسية مثل: الحي الإداري الفرع البلدي، الفرع الجامعي، المركز التجاري وملحق البلدية، وهذا ما عزز حركة التعمير بالمنطقة الجنوبية وبالمدينة ككل، فقد أصبحت مساحتها تقدر ب709 هكتار⁽¹⁾ وهذا ما يعني سرعة في نمو المدينة رغم كل العراقيل.

5- المرحلة الخامسة: 1990-2003

يعتبر محور الجنوب هو المحور المحبذ في هذه المرحلة لتوفر بعض الإحتياجات العقارية بهذا الإتجاه، حيث قامت السلطات المحلية بإتمام ماتبقى من المنطقة السكنية الحضرية الثانية وإنجاز وتخصيص بعض المساحات للتخصيصات التي رغم إستفادة أصحابها من حصصهم السكنية إلا أن معظمهم لم يقوموا بالبناء وهذا لوجود مشاكل بينهم وبين أصحاب المساكن القصدية الذين إحتلو هذه المناطق وأبو الرحيل خاصة عند منطقة 40 هكتار، بالإضافة إلى تخصيصات الحدادة، العقابي، المقاسب والكلم الثالث، ويرجع سبب تخصيص هذا الكم الهائل من التخصيصات بالمدينة إلى تخلي الدولة عن دورها في توفير مساكن إجتماعية لكل السكان وإكتفائها بالطبقات المحرومة فقط بسبب المشاكل الناجمة عن عمليات توزيع هذه المساكن التي تعرف دوماً تاخراً كبيراً بسبب كثرة الطلبات مقارنة مع السكنات المتوفرة والتي تصل في بعض الأحيان إلى 5 سنوات.

(1): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة 1993

بالموازاة مع هذا فإن بعض أحياء المدينة الجديدة كان لها الحظ في الحصول على بعض الهياكل المكتملة للمجال السكني من هياكل مدرسية :مدارس ابتدائية ،إكماليات ،ثانويات مراكز صحية وقاعات العلاج ، بالإضافة إلى توسيع وإضافة ملاحق للمدرسة العليا للأساتذة سابقا لتصبح جامعة . لذا بلغت مساحة المدينة إلى نهاية هذه المرحلة 932.4 هكتار⁽¹⁾ .

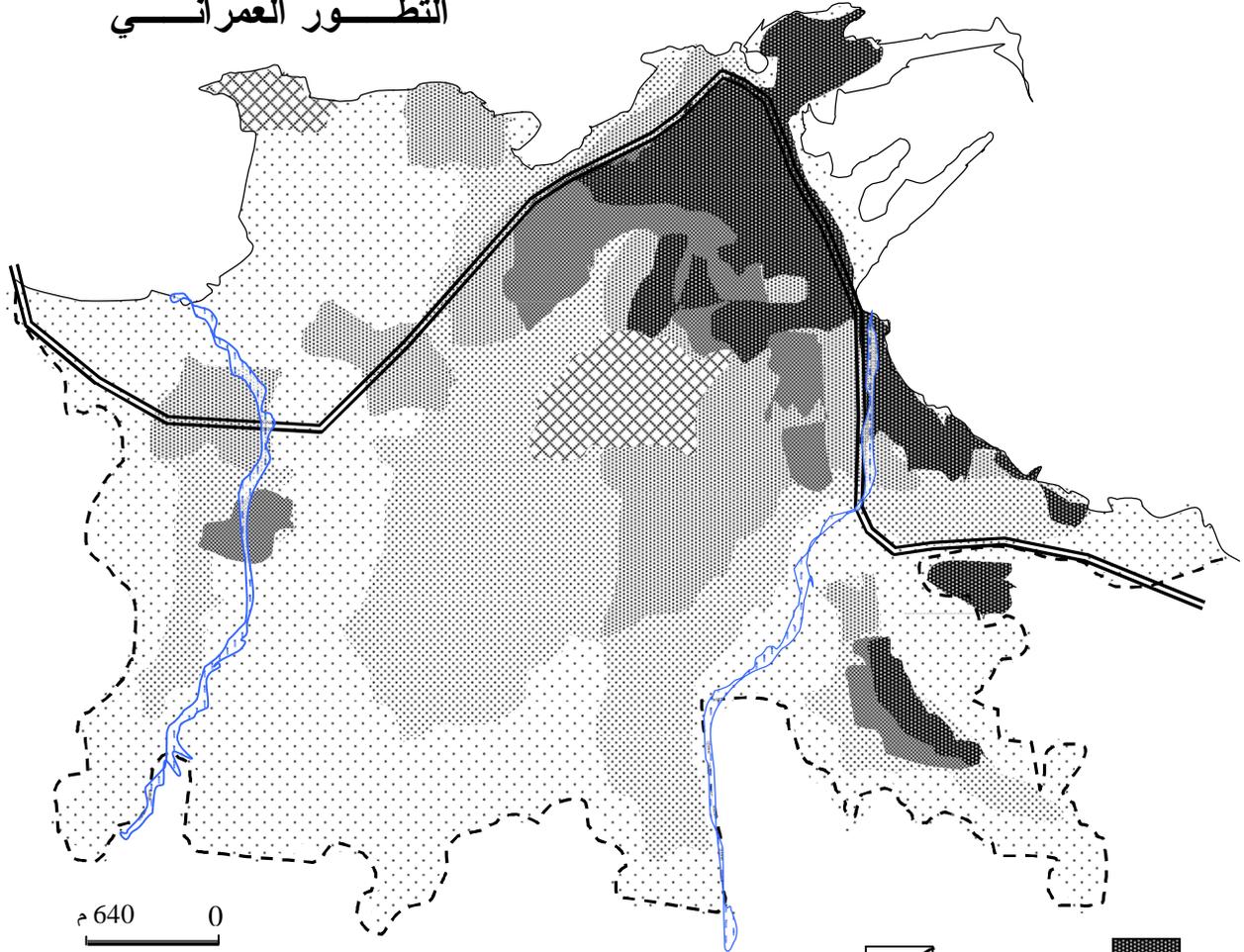
خلاصة :

تعتبر المرحلة ما بين 1977-1987 مرحلة عرفت تناقضا كبيرا بين النمو السكاني والنمو العمراني : ففي حين تعتبر فترة جيدة عرفت ارتفاع النمو الحضري وإنعاش السكان فهي مرحلة حرجية من حيث النمو العمراني ، إذ أنه بالرغم من تطبيق سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة السياسة المميزة لهذه الفترة والتي كان لها الأثر الكبير في إمتصاص طلبات السكن، إلا أنها كانت السبب في ظهور بعض التلاعبات العقارية وإنتشار السكن الفوضوي في المساحات المخصصة لهذه التجمعات ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة لم تولي إهتماما للطبيعة القانونية للأراضي الموجهة لإستقبال هذه البرامج الإسكانية ، فدون أن تستكمل السلطات المحلية عملية تسوية الملكية العقارية ومنح التعويضات كاملة للأشخاص الذين رفض معظمهم إستلام مستحقاتهم المالية ، قامت بمباشرة الإنجاز ما أدى إلى ظهور فوضى كبيرة في المجال، فالملكية لازالت خاصة ولا زال للملاك الحق في بيع ممتلكاتهم والتصرف بها وفق عقود قانونية

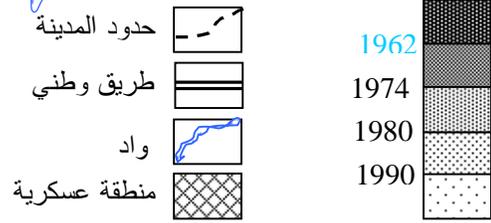
وعلى حد تعبير المختصين في المجال بالمدينة فإن المناطق السكنية الحضرية الجديدة بالمدينة كسياسة كانت جيدة وكانت حلا لا بد منه لكنها تطبيقا أدت إلى إنهاك المجال وإستنزاف العقار بصورة لا عقلانية دون أن تعود بالفائدة الكبيرة على السكان ولا على المجال .

مدينة جيجل

التطور العمراني



0 640 م



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 1993

معالجة شخصية

III لمحّة عن تطور التجمعات الثانوية لمدينة جيجل

أدت الزيادة المستمرة للسكان بمدينة جيجل بالإضافة إلى توسع المدينة مجاليا عبر إتجاهات مختلفة إلى إعتبار المدينة مدينة كبيرة بعد أن تعدى الحجم السكاني بها 100000 نسمة ، ولهذا فهي اليوم تحتل المرتبة 31 من أصل 32 مدينة كبيرة موجودة في التراب الوطني ، ورغم أن مدينة جيجل عرفت من التشعب ببلوغ هذا الحجم السكاني ما يدعوها إلى النظر والتوجه إلى التجمعات الثانوية المحيطة بها كما شهدته باقي المدن الجزائرية، إلا أن المدينة لم تقم بهذه السابقة إلا سنة 2000 لما قامت بتوجيه مجموعة من سكانها إلى التجمع الثانوي حراثن، وقد كانت هذه العملية مصحوبة بالرفض الشديد للسكان .

ولهذا فإن التجمعات الثانوية لمدينة جيجل لم تنمو بنفس وتيرة نمو المدينة وهذا راجع لأسباب عدة ، إذ لم يكن يحيط بالمدينة أي تجمع ثانوي قبل سنة 1987، وكانت القرى والمدامر هي التي تحتل الفضاء المتبقي من البلدية ، لغاية هذه السنة ظهر التجمع الثانوي أولاد بو النار غرب المدينة، لينتهي الأمر سنة 1998 بإعتبار الكلم الخامس (حراثن) تجمعا ثانويا يحد المدينة من الشرق بعد أن تكثف النسيج العمراني به وتعدى بذلك عدد المساكن 100 مسكن كما تنص عليه شروط تعريف الديوان الوطني للإحصاء لمعنى التجمع الثانوي

يقع التجمع الثانوي أولاد بو النار على بعد 5 كلم من مركز المدينة في منطقة سياحية يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب منطقة غابية جبلية، وقد أدى توسع العمراني بمدينة جيجل في الجهة الغربية إلى التقليل من هذه المسافة الفاصلة، بعد أن تم إنشاء تحصيصات سكنية في كل من بو الرمل وبلهاين إثر إمتداد العمران في هذا الإتجاه ، فبعد أن كان سنة 1987 يحتوي على 116 مسكن⁽¹⁾ بـ 722 ساكن⁽²⁾ أصبح التجمع سنة 1998 يضم 176 مسكن⁽³⁾ بـ 1546 ساكن⁽⁴⁾ أي بمعدل شغل المسكن يقدر بـ 7 أشخاص /المسكن

إن وجود الأراضي الفلاحية لمنطقة العرايش ووعورة الأراضي الجبلية بالجهة الجنوبية وقفا حجرة عثرة أمام الإمتداد العمراني للمدينة في هذا الإتجاه ولولا هذين العائقين لكانت المدينة والتجمع جزءا لا يتجزأ .

(1)،(2)،(3)،(4): الديوان الوطني للإحصاء -الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 - 1998.

إعتبر التجمع السكاني حرائث تجمعا ثانويا خلال سنة 1998 بعد أن وصل عدد المساكن به حوالي 635 مسكن⁽¹⁾ تضم 4313 ساكن⁽²⁾، هذا التجمع الذي كان عبارة عن قرية صغيرة نمت خلال التسعينات، بعد أن غزتها المساكن القصديرية بعد الأحداث الأمنية خلال هذه المرحلة، هذا بالإضافة إلى إنشاء السلطات المحلية إلى مجموعة من المساكن الإجتماعية خاصة بإستقبال سكان المدينة بهذا التجمع ما أدى إلى إرتفاع عدد السكان.

إن أهم العراقيل التي تعيق توسع هذا التجمع لخدمة سكانه والمدينة هو عدم إستفادة سكان الأحياء القصديرية من سكن لائق وإستمرار نموها بشكل سرطاني، ما يؤخر إستفادة السلطات من أراضيها، بالإضافة إلى هذا فالتجمع تحيط به الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها من التعمير، كما هو الحال بالنسبة لمزرعة عدوان النمودجية الفاصلة بين التجمع والمدينة، وبذلك يبقى المنفذ الوحيد لهذا التجمع هو قرية الطهورات التي هي عبارة عن مركز حياة يمكن أن يستفيد منه التجمع .

ثالثا :تقييم الحضيرة السكنية بمدينة جيجل وحتمية التوسع :

I :الحضيرة السكنية بمدينة جيجل :

لقد إتبعَت الدولة الجزائرية مند الإستقلال إلى يومنا هذا سلسلة من السياسات السكنية المتعلقة بإنتاج السكن، هذه السياسات التي تزامنت مع الأحداث السياسية والإقتصادية المميزة لكل فترة، فبإنتهاج المنهج الإشتراكي أصبحت الدولة هي المسؤول الوحيد عن إنتاج السكن، هذا الإنتاج الذي إهتم بالكم أكثر منه بالكيف وما نتج عنه كان باديا في الرتبة المميزة لكامل المدن الجزائرية وطغيان الوظيفة السكنية دونما الإهتمام بالوظائف الأخرى المكملة للسكن، وبتغيير النظام المتبع والتخلي عن الإشتراكي والتوجه نحو النظام الرأسمالي تخلت الدولة عن دور الوصي وفتحت المجال واسعا أمام المؤسسات والأفراد للمشاركة في إنتاج السكن، فتعددت بذلك أنواعا من ترقوي تطوري تحصيل وتساهمي لتكتفي الدولة بذلك بالمراقبة والتكفل بالسكن الإجتماعي الموجه للطبقات المحرومة والمحدودة الدخل .

(1) : الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998

إن تغيير السياسات السكنية وتشريع قوانين خاصة بالسكن وبالمتدخلين على المجال السكني لم تقض على إشكال السكن والتعمير، والجزائر إلى حد اليوم لازالت تعاني من مشاكل الإسكان، فالشرح واضح بين الطلب على السكن والمتوفر منه ناهيك عن التدهور الذي تعرفه بعض المساكن في الحاضرة السكنية .

وكباقي المدن فقد تركت هذه السياسات بصماتها واضحة على المجال في مدينة جيجل وفيما يلي عرض لمدى تطبيق هذه السياسات بالمدينة :

1- السكن الاجتماعي:

في بادئ الأمر تجلى هذا النوع فيما جاءت به المخططات التنموية من مشاريع إسكانية بالإضافة إلى ما أنجزته السلطات الإستعمارية من سكنات قدرت بـ365 مسكن منتشرة عبر أحياء المدينة تدرج ضمن مخطط قسنطينة، والجدول التالي يوضح توزيع هذه السكنات عبر مختلف المخططات التنموية وعبر الأحياء المستفيدة .

جدول رقم(01): توزيع السكنات الاجتماعية بمدينة جيجل حسب المخططات التنموية

الخططات	عدد المساكن	الأحياء المعنية
المخطط الرباعي الأول	25 0	حي عريض،حي الشاطئ
المخطط الرباعي الثاني	20 39	مخيم الفرس،الهضبة الشرقية والغربية و ZHUN1,ZHUN2
المخطط الخماسي الأول	17 08	الهضبة الشرقية و ZHUN1,ZHUN2
المخطط الخماسي الثاني	21 8	ZHUN3 العقابي،مخيم الفارس،قطاع التربية
المخطط الخماسي الثالث	63 2	ZHUN2،العقابي،40 هكتار،حي الشاطئ

المصدر: ديوان التسيير والترقية العقارية،مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل

بإنتهاء عهد المخططات التنموية والتخلي عنها ظهرت المخططات الجديدة والسنوية التي تخصص الدولة بموجبها نصيب كل ولاية من البرامج الإسكانية، و توزعها بدورها الولاية على حسب إحتياجات مختلف بلدياتها سنويا ، وقد تدببت حصة المدينة بالمقارنة مع الولاية من سنة إلى أخرى، لكنها تبقى دائما تمثل أكبر حصة إذا ما قورنت بباقي المدن .

فبعد أن حصلت على 39% (1) من مساكن البرامج التنموية إرتفعت النسبة لتصل 80% (2) سنة 1997 وهي السنة التي عرفت ميلاد هذه المخططات، وتعود إلى الإنخفاض سنتي 1998-1999 ، لينتهي الأمر سنة 2000 بعدم تخصيص أي برنامج إسكاني بالمدينة بهدف القضاء على الضغط الممارس على المدينة بعد الأحداث الأمنية وما أسفرت عليه من هجرة قوية نحو المدينة

وقد تركزت هذه البرامج الجديدة خاصة بالمناطق السكنية الحضرية الجديدة رغبة في إستكمال ما أنجزته البرامج التنموية جنوب المدينة .

2- التخصيصات :

ساهمت التخصيصات والتي طبقت في المدينة خلال العشريتين الأخيرتين في توفير السكن والحد من النمو العشوائي داخل النسيج العمراني، ولهذا فقد تم تخصيص مساحات لابأس بها بالمدينة للتخصيصات ، وهذا ما جعل المدينة عبارة عن ورشة بناء كبيرة منها ما استكمل ومنها ما مازال عبارة عن كتل إسمنتية ، حيث قدرت التخصيصات بـ38تخصيص بـ3159 (3) حصة إذ نسجل أكبر عدد منها بأولاد عيسى بـ7 تخصيصات و1190 حصة جنوب (ZHUN3).

3- السكنات الترقية :

إستفادت مدينة جيجل من برنامج إسكان ترقوي ضم حوالي 1262 (4) مسكن مند بدايته سنة 1986 أنجزت 814 مسكن (5) ، منها 781 مسكن (6) من طرف مؤسسات عمومية (OPGI،EPLF,CNEP)* و33 مسكن من إنجاز مرقين خواص، تبقى 190 مسكن آخر في طور الإنجاز و 285 مسكن لم تتطلق بها الأشغال .

ومن خلال هذه الأرقام تبدو مساهمة الخواص ضئيلة مقارنة مع المؤسسات العمومية ويرجع ذلك إلى كون تجربة الخواص في هذا المجال حديثة (أول تدخل للخواص كان سنة 1996).

(1)،(2) :مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل

(3) :مديرية التعمير والبناء لولاية جيجل

(4)،(5)،(6) : مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل

* OPGI : ديوان الترقية والتسيير العقاري

EPLF : مؤسسة ترقية السكن العائلي

CNEP : الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

4- السكن التطوري :

تم تسجيل حوالي 494 مسكن تطوري بمدينة جيجل أنجزت منها حوالي 309⁽¹⁾ مسكن منها 162 مسكن أنجزت في الجهة الجنوبية للمدينة في إطار إسكان أصحاب المساكن المهترئة والرديئة بحي عسعوس مركز المدينة، والمتبقية منها متفرقة عبر أحياء المدينة وحسب البرنامج المسطر فإنه تم برمجة 110⁽²⁾ مسكن تطوري دون الإنطلاق بها لنفاذ الإحتياجات العقارية لذلك

5 السكن التساهمي :

تعد تجربة المدينة في هذا النوع من السكن حديثة ولذلك فإنه وإن تم برمجتها فهي لم ترى النور لحد اليوم، وتتمركز هذه الأخيرة بحي عسعوس عند الواجهة البحرية بعد تهديم المباني الرديئة هناك دائما بسبب غياب العقار لإنجازها . بالإضافة إلى 250 مسكن في طور الإنجاز بمنطقة العقابي وبرنامج سكني آخر مبرمج بهضبة مزغيطان .

خلاصة:

رغم أن السلطات قد جربت جميع السياسات السكنية ورغم ماحققته هذه الأخيرة من تنوع في إنتاج السكن وفي أنواع المتدخلين إلا أنها لم تكن كافية إذ تشير الإحصائيات إلى وجود إختلال بين العرض والطلب إذ يقدر العجز ب 1148 مسكن⁽³⁾ مع وجود حوالي 887 مسكن غير لائق منها 666 مسكن قصديري ظهرت خلال العشرية الأخيرة بعد نزوح عدد هائل من السكان من بلديات تاكسنة ،بني ياجيس والعوانة .

وتعود أسباب العجز الى :

II أسباب العجز :

1 تشبع المحيط العمراني :

لقد أقر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة جيجل والذي أنجز سنة 1993 :19 مخطط شغل للأراضي يهتم بالتدخل على المجال، وقد إختلفت توجهات كل منها ما بين الترميم التجديد، التكتيف والتوسع وإلى حد اليوم فإن معظم هذه المخططات تم المصادقة عليها والعمل بها ما عدا ماتعلق بعمليات التجديد والترميم ولذلك فإن جميع الأراضي القابلة للتعمير والموجهة لذلك قد استنفدت ، ما يستدعي مراجعة الإحتياجات العقارية

(1)،(2):مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل

(3): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل، 2005.

لإستغلالها في إنجاز مختلف التجهيزات. والواقع أنه في ظل هذه المشكلة فإن تعذر الحصول على المتاحات العقارية لإنجاز البرامج السكنية أو التجهيزات المرافقة لها يدفع بالسلطات المحلية إلى تغيير طبيعة إستخدام بعض الأراضي حتى بعد المصادقة على مخطط شغل الأرض الخاص بها (مثل ما تم حين أنجزت مدرسة ابتدائية بمنطقة الحدادة في مساحة كانت مبرمجة كمساحة خضراء ومنتفس للمنطقة).

وللسبب ذاته يتم في كل مرة تحويل المشاريع السكنية والمشاريع التنموية والميزانيات الخاصة بها والموجهة للمدينة إلى مدن أخرى قادرة على إستقبالها وإستغلالها مادامت المدينة عاجزة عن الإستفادة منها، حيث تم حسب مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل تحويل البرنامج السكني الإجتماعي الموجه لمدينة جيجل لسنتي 2004 و2005 إلى منطقة تاسيفت ببلدية الطاهير بسبب غياب القاعدة العقارية بمدينة جيجل وتوفرها بتاسيفت كونها منطقة سكنية جديدة .

وقد أدى تفاقم الوضع في المدينة إلى الشروع في دراسة مخططات توسع جديدة لم ترد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بل يمكن إعتبارها مخططات إستعجالية جاءت بموجب قرار ولائي، ويتعلق الأمر بكل من المخطط الخاص بالمنطقة السكنية بهضبة مزغيطان، مخطط خاص بالشريط الساحلي الكلتر الثالث، ومخطط شغل الأراضي خاص بالمزرعة النموجية عدوان علي .

2 غياب الجيوب العمرانية الفارغة :

غالبا ما تؤدي عملية التعمير المستمرة والتدرجية في المدن إلى تشكيل فراغات عمرانية داخل النسيج العمراني، هذه الفراغات التي تعتبر إحتياطات عقارية يتم من خلالها إمتصاص الضغط (سكن وتجهيزات) وبالتالي تكثيف المجال والقضاء على الإنقطاعات وتكوين مدينة متراسة .

لقد بينت عملية إحصاء الجيوب العمرانية الفارغة بمدينة جيجل محدودية هذه الأخيرة وعدم قدرتها على تلبية ما تطمح إليه المدينة، ولأنه لم يتم البحث الجدي عن مخطط من شأنه حل مشكل التوسع في المدينة فقد كانت عملية التكتيف هي الحل الوحيد لتلبية حاجيات السكان. لذلك فالיום لا تملك المدينة سوى 23 هكتار و68 آر⁽¹⁾ كمساحات فارغة

(1):الوكالة العقارية جيجل، سنة 2005.

تم حسب مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل تخصيص 18 هكتار و 50 آر لمشاريع سكنية في إطار مشروع الترقية العقارية، والباقي منها والمقدر بـ 5 هكتار و 15 آر والتي تعود ملكيتها لأمالك الدولة لم يتم التصرف بها لكنها تبقى غير كافية بتاتا لسد العجز والإحتياجات بالمدينة كون هذه المساحة موزعة على كافة محيط المدينة بمتوسط مساحة يقدر بـ 0.5 هكتار للقطعة الواحدة .

رابعاً : عوائق التوسع

عرفت مدينة جيجل نموا سكانيا كبيرا خلال العشريتين الأخيرتين ومنه نموا عمرانيا أكبر أدى إلى إستهلاك كبير للمجال إستنفدت من خلاله الأراضي القابلة للتعمير ولم تبقى سوى مساحات الإرتفات التي تأخذ منها المناطق العسكرية حيزا كبيرا، وتعد أهم عائق أمام إستمرار العمران بالمدينة بطريقة متجانسة، إذ تقدر مساحتها بـ 73.41⁽¹⁾ هكتار فهي تشغل مساحة معتبرة وموقعا متميزا وسط المدينة، بالإضافة إلى 90⁽²⁾ هكتار أخرى يحتلها الميناء العسكري وميناء الصيد البحري على الشريط الساحلي أو الواجهة البحرية للمدينة .

إن تحول المدينة إلى مدينة كبيرة لها من المتطلبات ما يدفع بالسلطات إلى البحث عن مناطق توسع جديدة بعد تشعب المحيط العمراني وإستنفاد المدخرات العقارية لكن هذا البحث لن يكون بالأمر الهين فهناك عدة عوائق تقف حجرة عثرة أمام هذا التوسع أبرزها الطبيعة القانونية للأراضي ،طبيعة الموضع ،الأراضي الفلاحية وكذا الشريط الساحلي :

1- طبيعة الموضع :

تعرف ولاية جيجل على أنها ولاية جبلية متضرسة ولم تسلم من هذا التعريف المدينة، فكما جاء في دراسة الموضع فإن موضع مدينة جيجل يبدأ في الإرتفاع كلما إتجهنا جنوبا ويبدأ معه الإنحدار في الإرتفاع أيضا خاصة عند جبل مزغيطان ،وتسمح لنا دراسة

(1)،(2):المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 1993.

الإنحدارات عبر منطقة جيجل بمعرفة مدى صلاحية الأرض للبناء ولشق الطرق ... وإلى إبراز التكاليف المالية الخاصة بالتهيئة. ومن خلال خريطة الإنحدارات المنجزة على مستوى منطقة جيجل تبرز الفئات التالية :

الفئة الأولى : وهذه الأراضي صالحة للبناء من حيث الإنحدار فلا يتجاوز ميلها 8% ،لاتكلف كثيرا عملية التهيئة وشق الطرق، وتقع هذه الأراضي على طول الشريط الساحلي مرورا بالمدينة على حدود واد القنطرة وتمثل مساحة 2232 هكتار⁽¹⁾ .

الفئة الثانية : وهي أراضي متوسطة الصلاحية حيث يتراوح الإنحدار بها ما بين 8-15 % إذ يصعب شق الطرق بهذه الأراضي، ونجدها جنوب المنطقة الأولى في الجنوب والجنوب الشرقي تقدر مساحتها ب1149.05 هكتار⁽²⁾ .

الفئة الثالثة : هذه الفئة تمثل الأراضي التي يتراوح ميلها ما بين 15-25 % وهي قليلة الصلاحية وتعتبر عن الحد الأقصى للبناء فتكلفة إنشاء المشاريع بها باهضة جدا خاصة ما يتعلق بشق الطرق وإنجاز مختلف الشبكات التقنية وتوجد هذه الفئة في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة بالقرب من جبل مزغيطان تمثل هذه الأخيرة 25% من المساحة الإجمالية للبلدية ب1576 هكتار⁽³⁾ .

الفئة الرابعة : تشمل هذه الأخيرة الأراضي التي يفوق الإنحدار بها 25% هي غير صالحة بتاتا للبناء توجد جنوب المنطقة متمثلة في جبل مزغيطان تقدر مساحتها ب1641.5 هكتار⁽⁴⁾ .

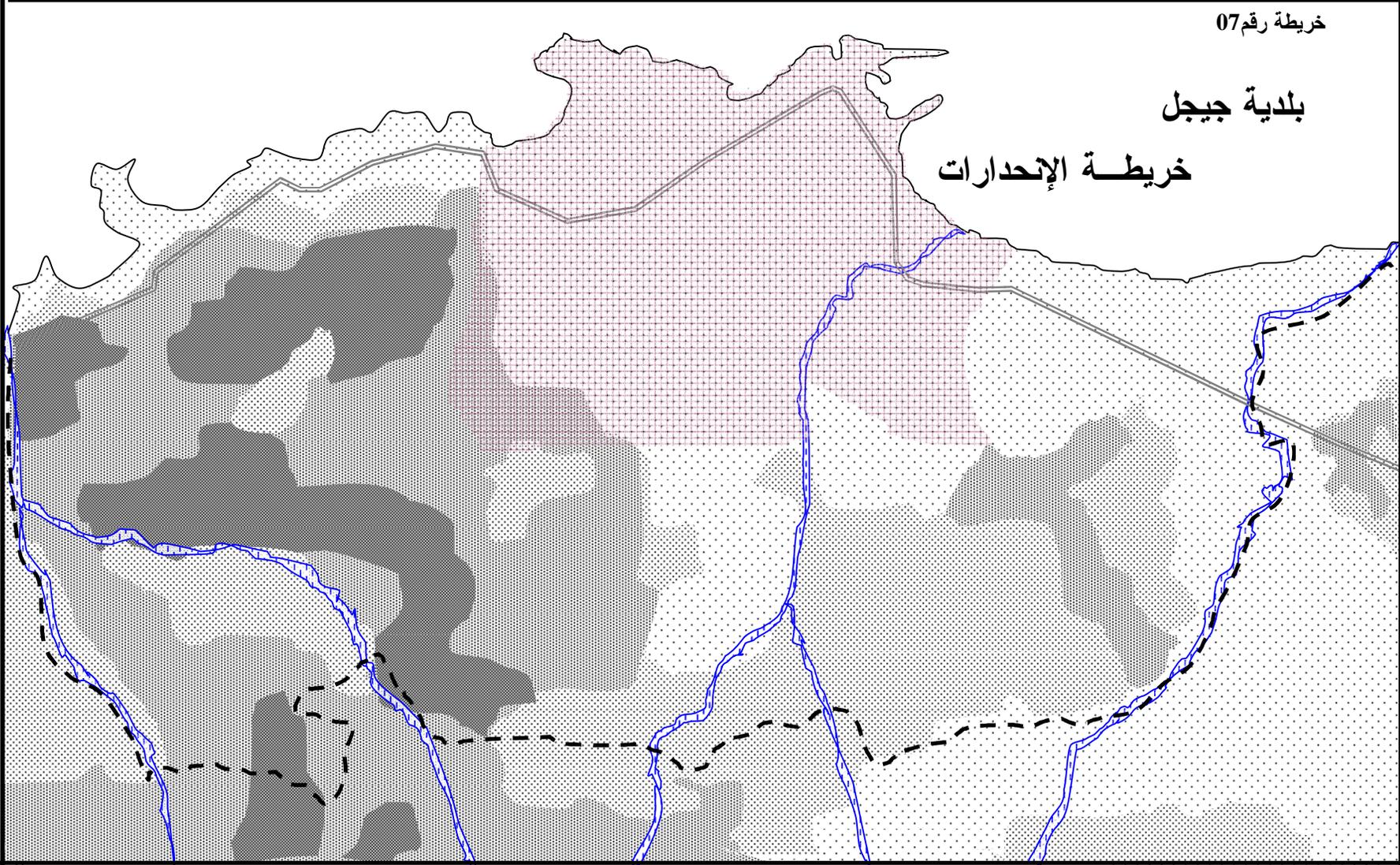
من خلال هذه الدراسة تظهر أن المنطقة تنقسم الى قسمين من حيث درجة الإنحدار: الأول من صالح إلى متوسط الصلاحية والذي يمثل المساحة المبنية الحالية من المدينة، و الثاني من قليل إلى عديم الصلاحية والذي يمثل أغلبية الأراضي الواقعة جنوب المدينة ما يعني أن طبيعة الموقع وإرتفاع درجة الإنحدار يقفان عائقا أمام استمرار توجيه التعمير نحو هذا الإتجاه .

(1)،(2)،(3)،(4): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل 1993. الخريطة الطبوغرافية والجيوتقنية لمنطقة

خريطة رقم 07

بلدية جيجل

خريطة الإندارات



0 1.5 كلم

طريق وطني



واد



حدود البلدية



المحيط العمراني للمدينة



25

15

8

%درجة الإندار:



المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمنطقة جيجل 1/25000

2- سيطرة الملكية العقارية الخاصة للأراضي :

بالنظر إلى الخريطة العقارية للمدينة ومنطقتها نجد أن جل الأراضي ذات ملكية خاصة هذه الوضعية القانونية تصعب من توسع المدينة مجاليا بسبب إرتفاع أسعار الأراضي، التي أصبحت خاضعة لنظام السوق بعد صدور قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 والمؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري والذي أقر حق الملكية الخاصة .

تختلف ملكية الأراضي داخل المحيط العمراني للمدينة ما بين ملكية خاصة و ملكية عمومية ، ولكن ما يميز الأراضي خارج هذا المحيط هو سيطرة ملكية الخواص على معظم الأراضي خاصة الواقعة منها وسط البلدية إلى جنوبها الغربي وذلك بسبب إسترجاع الأراضي متمثلة في الزبيرية الطهورات دار الباطح بوغدير...بالإضافة إلى بعض الأراضي غير الموثقة متمثلة في أولاد بو النار والجرف .

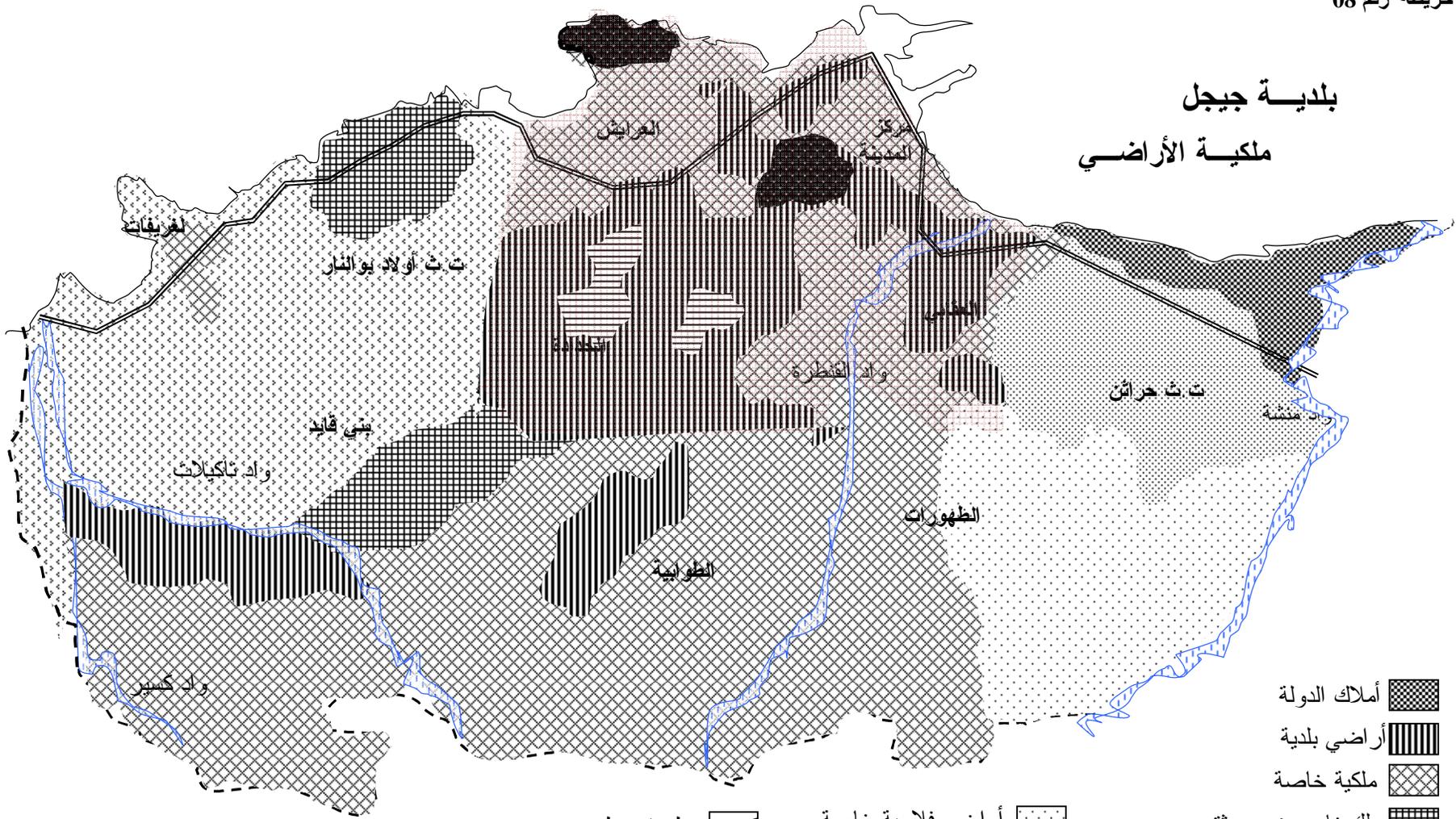
هذه الميزة (ملكية خاصة) تصعب من إمكانية إستغلال هذه الأراضي ،إذ نجد أنفسنا دائما أمام نفس المشكل من تحرير العقار، تعويض أصحاب الأراضي وتحويل الملكية وهذا ما يتطلب وقتا وتكاليف كبيرين(الخريطة رقم 08) .

3-الطبيعة الفلاحية للأراضي :

لطالما زحفت المدينة عبر مختلف مراحل تطورها على حساب أراضي فلاحية (منطقة الحدادة،بو الرمل ،العقابي)، هذا الزحف العمراني لم يمكنه محو جميع آثار التريف فمعظم سكان هذه المناطق لازالو يمارسون نشاطاتهم الفلاحية ولو حتى في مساحات صغيرة بعد عدم إستكمال عمليات التهيئة في هذه المناطق، ولأن المدينة جيجل محاطة بحزام أخضر حتى وإن لم يكن ذا مردودية كبيرة يجب المحافظة عليه ليبقى بذلك متنفسا للمدينة .

تملك منطقة جيجل مساحة لابأس بها من الأراضي الفلاحية و أراضي الغابات (خريطة رقم 08)، فالأولى موجودة خاصة شرق البلدية عند التجمع الثانوي حرائث حيث تحيط به الأراضي الفلاحية والمستغلة فعلا، إذ يجد غرب هذا التجمع مزرعتين نموذجيتين :عدوان علي و قميحة عمار الفاصلتين بين التجمع والمدينة ناحية الغرب، أما ناحية الشرق فنجد بعض القطع الأرضية الفلاحية ذات الملكية الخاصة المستغلة في زراعة بعض الخضر عند منطقة العرايش الفاصلة بين المدينة والتجمع الثانوي أولاد بو النار ،بالإضافة إلى شريط ضعيف المدودية ممتد من حي الشاطيء شرق المدينة إلى غاية واد منشة والذي تعود ملكيته لأملاك الدولة

بلدية جيجل ملكية الأراضي



طريق وطني
واد
حدود البلدية

أراضي فلاحية خاصة
أراضي عسكرية
المحيط العمراني للمدينة

أمالك الدولة
أراضي بلدية
ملكية خاصة
ملك خاص غير موثق
غابات الدولة
مزارع نموذجية

أما أراضي الغابات فتتربع على مساحة واسعة غرب المدينة جنوب أولاد بو النار، المنار الكبير و الغريفات ،وتبقى هذه الأراضي أيضا صعبة المنال في ظل تمسك المصالح الفلاحية بها

4-الشريط الساحلي:

لقد حاولت السلطات المحلية سابقا إيجاد متنفس للمدينة بضم الشريط الساحلي الشرقي بمنطقة الكلتر الثالث إلى المحيط العمراني وإستغلاله في توسع المدينة، وقد تم إعداد الدراسة بإستعمال جزء من المساحة للسكن وآخر للتجهيزات والتي كانت معظمها ذات طابع سياحي بحكم موقع المنطقة المطل على البحر .

ويظهر هذا الموقع على شكل شريط متطاول يمتد من حي الشاطيء إلى غاية واد منشة أقصى حد شرقي للمدينة وهو في الأصل ذو طابع فلاحى لكن محدودية المردود وضعفه جعل السلطات تستفيد منه وتقره كمشروع توسع مستقبلي جديد يعطي رؤية جديدة للمدينة ، لكن بصدور قانون حماية السواحل 02-02 والؤرخ في 5 فيفري 2002 ، والذي جاء ليزيح اللبس عن تعريف المنطقة الساحلية وكيفية حمايتها، وبعد تفحص مواده المختلفة يتبين أن هذه المنطقة تقع ضمن هذه الأراضي المحصور البناء بها، فلا يجب إنشاء أي بناءات ثقيلة أو تجهيزات إلا على بعد 400 مترا من الساحل ما يعني أن مساحة هذا المشروع إذا ما أضفنا إليها إرتفاق الطريق الوطني رقم 43 والسكة الحديدية المارين بها بشكل يوازي خط الساحل تصبح غير صالحة لتوطين مشروع مثل الذي برمجت لأجله .

لذا فإن هذا التشريع وإن جاء لحماية السواحل من شبح التعمير والإهمال الذي عانى منه طويلا يكون قد وقف عائقا أمام إستغلال هذه المساحة وإعتبارها بذلك منطقة توسع سياحي (ZET) يجب المحافظة عليها وتنميتها .

خامسا : محاور التوسع

إستغلت مدينة جيجل ولفترات مرت إتجاه الجنوب كمحور رئيسي للتوسع لإمتلاكه الإحتياجات العقارية التي ضمنت ذلك لكنه اليوم وبملاحظة عوائق التوسع المختلفة فإن فرضيات التوسع تكون قد قلت .وحسب المتدخلين على المجال في المدينة يبقى هناك محورين بإمكانها التخفيف نسبيا من الإختناق الذي وصلت إليه المدينة وكلا المحورين له من الإيجابيات والسلبيات ما يرجىء تقديم إتجاه على آخر .

فإما التوسع نحو الشرق بالتعدي على الأراضي الفلاحية بالمنطقة الشرقية عند المزرعة النموجية عدوان علي، بالبحث عن الأراضي ضعيفة المردودية وغير المستغلة والإستفادة بذلك من مواد المرسوم التنفيذي رقم 03-313 الذي يحدد شروط وكيفيات إسترجاع الأراضي التابعة لأملاك الوطنية المندمجة في قطاع عمراني .

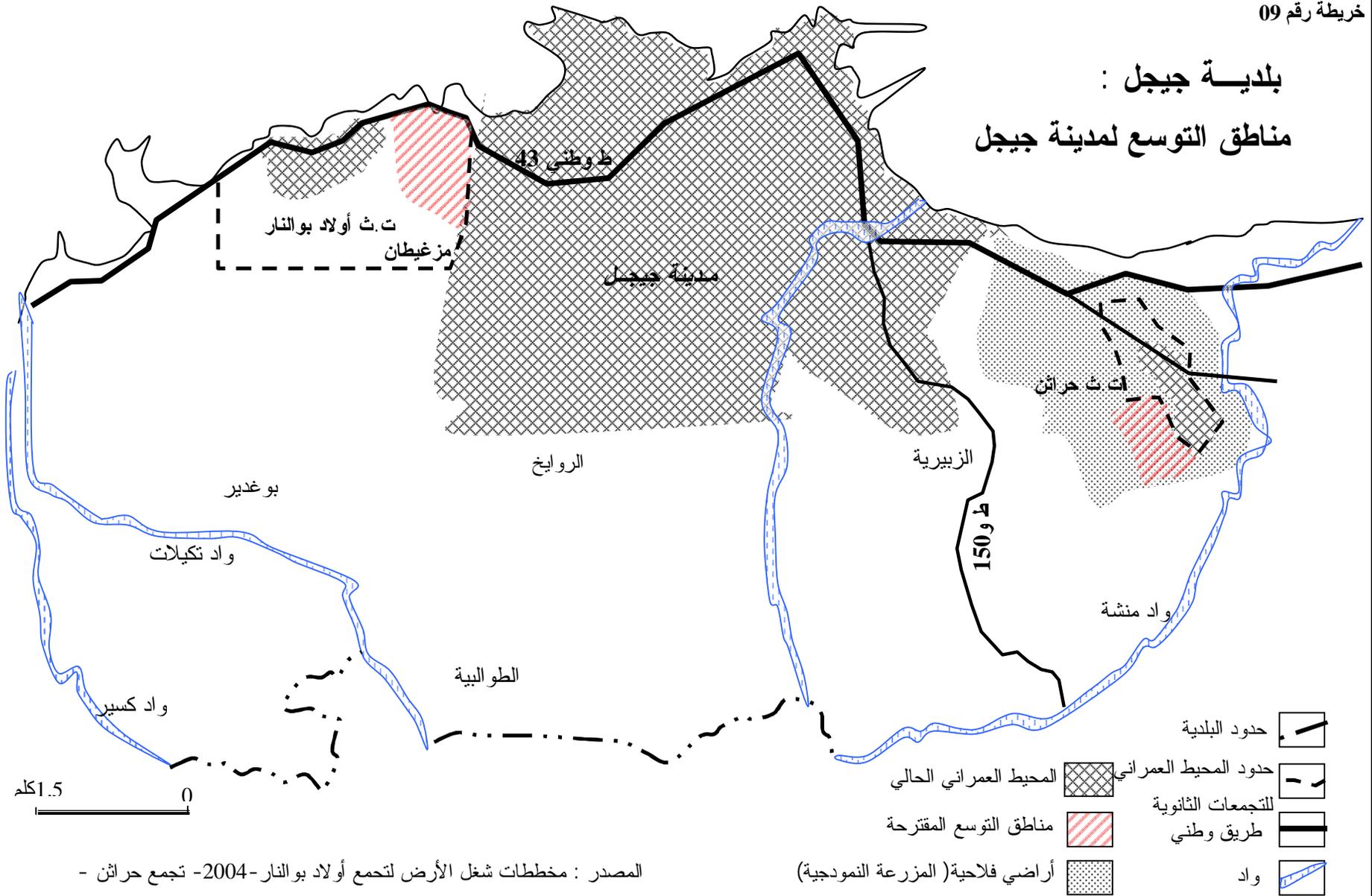
وإما التوسع نحو الجنوب الغربي نحو هضبة مزغيطان الشاغرة والتي تصحب عملية تهيئتها والإستفادة منها تكاليف مالية ضخمة (خريطة رقم 09).

وكلا المحورين يعتبران إمتدادا أو توسعا عمرانيا تابعا بالدرجة الأولى للتجمعات الثانوية حرائن وأولاد بو النار على التوالي ،إذن فالمدينة وبسبب العوائق المتنوعة التي تحيط بها تكون مقدمة مستقبلا على تفرغ سكانها في التجمعات الثانوية القريبة منها .

I- نقل التوسع العمراني خارج محيط التعمير :

لجات السلطات المحلية إلى الناحية الشرقية من المدينة باحثة عن إحتياجات عقارية خارج المحيط العمراني بعد تعذر الحصول عليها لوجود عراقيل تعيق ذلك ،ولأن المزرعة النموجية "عدوان علي" تعد من أهم العوائق أمام إستمرار التوسع العمراني بطريقة متجانسة في هذا الإتجاه ،فإنه تم الإعتماد على مواد القانون السابق الذكر والذي بموجبه إستطاع التجمع الثانوي حرائن الإستفادة من 30 هكتار من شأنها أن تستقبل سكان المدينة .

بلدية جيجل : مناطق التوسع لمدينة جيجل



1-المزرعة النموذجية عدوان علي

تقع المزرعة النموذجية عدوان علي شرق البلدية يحدها من الشمال الشريط الساحلي الكلم الثالث ،من الغرب حي العقابي ،شرقا التجمع الثانوي حراثن وجنوبا أراضي تابعة للخواص أنشأت المزرعة النموذجية سنة 1986 بقرار وزاري وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-076 ،وتتربع على مساحة 596.7 هكتار⁽¹⁾ منها 309 هكتار كانت تابعة للمزرعة النموذجية بوجردة سابقا، تحتل المزرعة مساحة هامة وموقعا مهما وتساهم في توفير العديد من المنتوجات حيث تقدر المساحة الزراعية النافعة بـ299 هكتار و28 هكتار مساحة زراعية مسقية تملك حوالي 48 رأس بقرة حلوب و 2 مداجن ببطارية بسعة 48000 دجاجة وتعمل على إنتاج

جدول رقم (02) : الإنتاج الزراعي للمزرعة النموذجية

الإنتاج	المساحة (هكتار/السنة)
الزيتون	4
العنب	4
الحوامض	10
الحبوب	50-100 (حسب الموسم)
الأعلاف	40
البيوت البلاستيكية	1.56
المراعي	2
الطماطم	2

المصدر :مديرية الفلاحة لولاية جيجل 2004

أقرت المحاسبة المالية للمزرعة تدبدا في الدخل الذي تحققه من موسم إلى آخر فبملاحظة الثلاث مواسم الأخيرة نجد أنها عرفت خسارة بمقدار 50 مليون سنتيم⁽²⁾ خلال الموسم 1999 - 2000 مقابل ربح خلال الموسمين التاليين قدر ب 108 ، 80 مليون سنتيم على التوالي ولعل أهم المشاكل التي تعاني منها المزرعة هي :

(1)،(2): مديرية الفلاحة لولاية جيجل سنة 2004

- عدم إستفادتها من أي دعم مالي من الدولة مند وضع القانون 19-87 الذي تضمن كيفية تهيئة وإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، ولم توفر لها أي إمكانيات مما جعلها تعرف ضعفا في التمويل لم يسمح لها بالقيام بالدور المنوط بها .
 - النقص في المعدات وقدم حضيرة معدات الفلاحة إذ يجب إستبدالها بأخرى حديثة بإمكانها أن تعود بالإنتاج الوفير على المزرعة وعلى المنطقة ككل (مثلا : جلب الجرارات الحديثة التي بإمكانها أن تستعمل في الأراضي البور أو الأراضي في راحة لمدة طويلة)
 - نقص الموارد المائية بالمزرعة وصعوبة الحصول عليها لغياب الإمكانيات لذلك إذ تعد المياه العنصر الأهم في عمل المزرعة .
- إن هذه المزرعة وبالإمكانيات التي تملكها وبالمشاكل التي تعرفها لا يمكن الإستغناء عنها تحت أي ظرف من الظروف لأنها تعمل على فرملة التوسع العمراني وتكون ظهيرا للمدينة تؤمن من خلاله إحتياجاتها الزراعية حتى وان قل إنتاجها، ولذا فالمصالح الفلاحية بالمدينة تعمل المستحيل من أجل المحافظة عليها وحمايتها من التعدي عليها والتعمير بها.

2-منطقة التوسع :

بالنظر إلى المشاكل التي تعاني منها المزرعة وفي ظل تمسك المصالح الفلاحية بها وبتفحص مواد المرسوم التنفيذي رقم 03-313 تم التضحية بهذه المنطقة وإستعمالها للتعيمير .

تنتمي هذه المنطقة حسب مديرية الفلاحة إلى الأراضي الفلاحية الضعيفة المردودية تقع جنوب المزرعة النموذجية بمساحة 30 هكتار محصورة بين الأراضي المشغولة بمخطط شغل الارض 01-02 حراثن شرقا وأراضي تابعة للخواص غربا وبالتالي فهي عبارة عن إمتداد طبيعي للتجمع الثانوي حراثن.

كان من المقرر أن تكون هذه المنطقة منطقة سكنية حضرية جديدة لكن بعد ثبات فشل هذه السياسة بالمدينة تم التخلي عنها وبرمجة مخطط شغل الأرض بهذه المساحة يضم التجهيزات وسكنات جماعية وأخرى فردية خاصة بإستقبال سكان المدينة.

إن أهم ما يميز هذا الموقع هو إمكانية إتصالية هذا الأخير مع المدينة ،و إمكانية ربطه للتجمع الثانوي بالمدينة عن طريق الإمتداد العمراني الملاحظ في العشرية الأخيرة على طول الطريق الولائي رقم 150 الرابط بين مدينة جيجل ومدينة قاوس، بعد أن ظهرت سلسلة من السكنات الفردية بالأراضي التابعة للخواص على حافتي هذا الطريق المؤدي إلى قرية

الطهورات، و التي تعتبر مركز حياة وهمزة وصل بين التجمعات المتجاورة كما توضحه الخريطة رقم 09 .

II :هضبة مزغيطان

1-الموقع:

لقد تم التفكير في هذا الإتجاه لما له من أثر كبير في ربط المدينة بالتجمع الثانوي أولاد بوالنار ، ولكون هذه المساحة فارغة ذات موقع استراتيجي كان اللجوء إلى هذه الهضبة من أجل إعطاء لمسة سياحية للمدينة .

تقع هضبة مزغيطان في الجنوب الغربي للمدينة وتتربع على مساحة 46 هكتار⁽¹⁾ يحدها من الشمال الطريق الوطني رقم 43، الشرق أراضي تابعة للقطاع الخاص من الغرب سلسلة جبلية صخرية ومن الجنوب أراضي غير معمرة.

تحتل هضبة مزغيطان معظم الأراضي الشمالية للشريط الساحلي الغربي للمدينة والتي تمتد من رأس الطويلة (الرابطة) إلى غاية منار العافية ،هذه الهضبة المتكونة من تقارب هضبتين صغيرتين الأولى في الشرق بإرتفاع متوسط يقدر ب60مترا والثانية بالغرب بارتفاع متوسط يقدر ب80 مترا وتأخذ إتجاه شمال شرق جنوب غرب بانحدار ضعيف جدا نحو الشمال مكونة بذلك حوض تجميعي على شكل على شكل مدرج طبيعي كبير مفتوح يطل على البحر وحوض إستقبال تصب فيه مياه الأمطار .

تقع هضبة مزغيطان على الحدود الغربية لحوض النيوجان لمنطقة جيجل وهذا الأخير متكون من تكوينات الأوليقوسان ،وهي تقريبا مغطاة كليا بترسيات سطحية من ليمون الرملي والطيني وكتل من الحجر الرملي الكوارتزي التي يصل سمكها من 4-6 أمتار⁽²⁾.

تتميز المنطقة بالإنحدار القوي إذ يظهر الإنحدار منظم وقوي في الحوض الشرقي متوسط في الأجزاء الوسطى وقوي جدا في الحوض الغربي متمثلا في الكتل الصخرية المكونة من الحجر الرملي ذات الإنحدار القوي والعمودي تقريبا، وترداد حدة الإنحدار كلما إتجهنا جنوبا بإتجاه جبل مزغيطان وصولا إلى أعلى قمة بإرتفاع يقدر ب364 مترا .

(1):مديرية التعمير والبناء لولاية جيجل

(2): مخطط شغل الأرض -مزغيطان - الدراسة الجيوتقنية 2004.

ان أهم ما يميز هذا الموضع الذي تعود ملكيته إلى أملاك الدولة كون المنطقة فارغة غير معمرة ماعدا الجزء الشمالي الغربي والمستغل من طرف التعاونية العقارية الياسمين بمساحة هكتار واحد ومكتب خاص بالبريد في طور الإنجاز أما باقي المساحة فمغطاة بالأحراش وأشجار الفلين .

يملك المجال مؤهلات جيدة للبناء في مجمل مساحته ما عدا بعض المناطق في الجزء الشرقي والتي تتميز بمورفولوجية معقدة والمناطق الصخرية التي بإمكانها أن تتعكس على تكلفة الربط بمختلف الشبكات والتجهيزات .

2- البنية العمرانية المقترحة بالهضبة:

لقد أظهرت الدراسة الخاصة بمشروع المنطقة السكنية بهضبة مزغيطان بعد دراسة الموضع من إندارات وتركيب ضخري تقسيما لمختلف المناطق المتجانسة الصالحة القليلة، المتوسطة وعديمة الصلاحية للتعمير وعلى أساسها تم إقتراح بنية حضرية تحترم توجهات السياسة السكنية بالمدينة بالتوجه إلى المواقع ذات المناظر البانورامية المطلة على البحر و الإستغلال الأمثل للاحتياجات العقارية لتلبية حاجيات السكان من سكن وتجهيزات، وتبقى الميزة الغالبة لهذا المشروع هي سيطرة الوظيفة السكنية بمختلف أنواعها بكثافة مقترحة تقدر بـ 55.48مسكن /الهكتار وتضم كلا من :

• السكن الفردي الموجود :

وينحصر هذا السكن في التعاونية العقارية الياسمين بمساحة 4.58 هكتار⁽¹⁾ والتي تضم 51 حصة فردية في الشمال الغربي للهضبة .بالإضافة إلى سكنات البناء الذاتي نوع فيلا الواقعة على طول الطريق الوطني رقم 43 . ويمثل السكن الفردي نسبة محدودة بالمقارنة مع باقي أنواع السكن المقترحة بالمنطقة إذ تقدر هذه النسبة بـ 8.85%.

• السكن الجماعي

يغلب على هذا الموقع السكن الجماعي إذ توفر الهضبة 2500 مسكن⁽²⁾ تم توزيعها على مختلف البرامج الإسكانية (سكن تساهمي ، سكن اجتماعي ، سكن ترقوي و البيع بالإيجار) وذلك لتغيير نمط البناء وتجنب الرتابة ، مع الإضفاء على المنطقة الطابع السياحي الذي يتناسب والموقع الذي تحتله هذه الهضبة .

(1)،(2) : مخطط شغل الأرض مزغيطان سنة -البنية الحضرية -2004.

ويرجع سبب إختيار هذا النوع من السكن وبهذه الكثافة إلى الرغبة في استغلال أقصى للمساحة المتوفرة بالهضبة لإمتصاص ضغط السكان .

بالإضافة إلى هذه المشاريع السكنية فقد ضمت الدراسة إقتراحات خاصة بالتجهيزات المكملة حيث تضم:

• التجهيزات :

يحتوي الموقع فقط على ملحق بريدي يقع بالجهة الجنوبية على حافة الطريق الوطني ويعتبر التجهيز الوحيد بالهضبة ولذلك تم برمجة مجموعة من التجهيزات الكفيلة بتلبية حاجيات السكان من: ثانوية، إكمالية، 03 مدارس ابتدائية، مسجد، مركز ثقافي، مركز صحي قاعة للرياضات وفندقين ومحلات تجارية في الطوابق الأرضية للعمارات على حافتي الطرق الرئيسية.

• المنطقة الخضراء :

تقدر مساحتها بـ 11023 هكتار⁽¹⁾ تمثل 24.42% من مساحة هضبة مزغيطان وقد تم ترك هذه المساحة لأنها غير قابلة للتعمير وبالتالي الإستفادة منها للترفيه وللحفاظ على التوازن البيولوجي بالمنطقة .

• شبكة الطرق :

وما يميز هذا الموضع هو إتصالته وإمكانية ربطه للمدينة بالتجمع الثانوي أولاد بوالنار والذي من شأنه أن يحدث تلاحما مستقبليا يخدم كلا من التجمعين ، ولعل أن الطرق هي السبيل إلى ذلك:

فالطريق الأولي الرئيسي المار بالمنطقة يربط أولاد بو النار بحي الرابطة التابع لمدينة جيجل والطريقين الأولين الآخرين والمتفرعين من الطريق الوطني رقم 43 يربطان المنطقة بحي الحدادة والمنطقة الجنوبية للمدينة .

والجدول التالي يوضح البنية الحضرية المقترحة بهضبة مزغيطان

(1): : مخطط شغل الأرض مزغيطان سنة 2004 - البنية الحضرية .

جدول رقم (03): البنية الحضرية المقترحة بهضبة مزغيطان

النسبة %	مساحة (هكتار)	النوع	المكونات
38,98 9,96	17,92 4,58	جماعي مقترح فردى موجود	السكن
48,94	22,50	المجموع السكن	
1,77 18,14	0,81 8,34	تجهيزات موجودة تجهيزات مقترحة	التجهيزات
19,91	9,15	المجموع تجهيزات	
4,89	2,25		الطرق
24,42	11,42	منطقة خضراء	
100	45,98	المجموع الكلي	

المصدر : مخطط شغل الأراضي مزغيطان-بوزاري نسيم -2004

3- التكلفة المالية للمشروع : ارتفاع تكلفة الشبكات التقنية

بسبب طبيعة الموضوع من حيث نوعية التربة والإنحدار المرتفع فإن التكلفة المالية للمشروع ستكون مرتفعة ، ويكفي أن نقف قليلا على تكلفة الإيصال بالشبكات التقنية لنعي ارتفاع هذه الأخيرة وسبب نفور السلطات المحلية من هذه المنطقة ، فحسب مكتب الدراسات الذي قام بعملية التقييم المالي فإنه يتطلب على الدولة توفير ما مقداره 59.8 مليار سنتيم كقيمة مالية لإيصال هذا الموقع بالشبكات المختلفة من طرق ، صرف صحي ، مياه ، إنارة عمومية ، ... هذا دون تكلفة إنجاز السكنات والتجهيزات المقترحة (ارتفاع تكلفة إنجاز الأساسات)

فشبكة الطرق لوحدها تتطلب حوالي 22.26 مليار سنتيم لإنجاز مختلف الطرق التي تعمل على ربط هذا الموقع مع المدينة والتجمع الثانوي أولاد بو النار ، فيما تحتاج شبكتنا الصرف الصحي والتزويد بالمياه مبلغ 20.32 مليار سنتيم حيث تعتبر عملية الربط بالشبكات المختلفة نقطة بداية وإرتكاز أي مشروع تعميم ، وينعكس هذا بالسلب على أسعار السكنات عند إنجازها مما يصعب من إمكانية استفادة السكان منها خاصة الطبقة المتوسطة والجدول التالي توضح القيمة المالية التي يحتاجها المشروع

جدول رقم (04) التكلفة المالية للشبكات التقنية بهضبة مزغيطان

أنواع الشبكات	القيمة المالية (دينار)
شبكة الطرق	222.600.000,00
الصرف الصحي	133.640.000,00
التزود بالمياه الصالحة للشرب	69.580.000,00
الإتارة العمومية	75.000.000,00
الغاز الطبيعي	11.070.000,00
المجموع	511.890.000,00

المصدر : شركة الدراسات التقنية والمعمارية لولاية جيجل ، مخطط شغل
الأراضي مزغيطان-بوزاري نسيم - سنة 2004

إن يقدر المبلغ النهائي بحوالي 51.18 مليار سنيم لكن بإضافة رسوم القيمة المضافة يصل إلى حوالي 59.8 مليار سننيم .

خلاصة الفصل:

تملك مدينة جيجل موقعا هاما فهي نقطة إلتقاء التجمعات المجاورة لها وموضعا مهما يوفر الإحتياجات العقارية للتوسع خاصة ناحية الجنوب الغربي بسبب صلاحية هذه المناطق للتعيمير سواء من ناحية الإنحدار أو نوعية التربة التي تعتبر عموما جيدة بكامل المنطقة ماعدا ما تعلق بالمصاطب النهرية والكتبان الرملية .

عرفت مدينة جيجل نموا سكانيا متدبدا وتطورا عمرانيا سريعا طبقت من خلاله جميع سياسات إنتاج السكن وبلغت من خلاله أيضا المدينة حجما سكانيا جعلها تنضم إلى المدن الجزائرية الكبرى، وجعل التجمعات السكانية المجاورة ترتقي إلى تجمعات ثانوية ورغم هذا النمو (المدينة و التجمعات الثانوية) فالمدينة تبقى عاجزة أمام سد حاجيات السكان، الشيء الذي يدفع إلى البحث عن الإحتياجات العقارية .ولكن بوجود عراقيل تعيق ذلك من :إرتفاع إنحدار الموضع، إستحواذ الملكية الخاصة على الأراضي خارج المحيط العمراني، الأراضي الفلاحية ووجوب حمايتها والقوانين التشريعية المنادية بحماية المناطق الساحلية فإنها تجد نفسها أمام خيارات قليلة. لتلجأ بذلك إلى التوسع باستغلال الإحتياجات العقارية بالتجمعات الثانوية التابعة لها، لكن إرتفاع التكاليف المالية المصاحبة للتوسع غربا وطبيعة الموقع الذي تحيط به الأراضي الفلاحية المرتفعة المرדودية شرقا يجعل الإستفادة من هذه المناطق مصحوب بعلامات استفهام .

إنه وبالنظر إلى ما وصلت إليه المدينة من حجم سكاني وتوسع مجالي وما تعانيه من مشاكل فإنه وإن كانت هذه الحلول المبدئية يمكن أن تحد نسبيا من الإختناق الذي وصلت إليه المدينة لكن ليس بالدرجة المطلوبة منها بسبب صغر مساحتها بالنظر إلى تطلعات المدينة المستقبلية، ولذا فإنه وعلى المدى المتوسط سيطفو نفس المشكل على السطح مجددا إذن فلماذا لا يوجه التفكير إلى المراكز العمرانية المجاورة والبحث في كيفية تفعيل العلاقات القائمة بينها و ترقيتها لتخدم بذلك الإقليم ككل وهذا ما سنتطرق له من خلال الفصل التالي :

- فما هي امكانيات هذه المراكز ؟
- كيف يمكن الاستفادة منها ؟
- نوعية الروابط، وكيف يمكن ترقية هذه العلاقات ؟

الفصل الثاني



مماور الفصل :

مقدمة :

أولاً : مميزات الموقع والموضع

ثانياً : النمو السكاني والتطور العمراني

ثالثاً : استخدامات الأرض بتجمع تاسوست

رابعاً : تحليل واقع النمو الحضري لتجمع تاسوست

خامساً : العلاقة بين تجمع تاسوست ومدينة جيجل

سادساً : مشروع جامعة تاسوست وانعكاساته على التجمع

سابعاً : مدى مساهمة هذا التجمع في خدمة مدينة جيجل

خاتمة .

الفصل الثاني

واقع العلاقة بين مدينة جبيل وتجمع تاسوست

مقدمة :

لقد شكلت الزيادة السكانية لمدينة جبيل إلى جانب نقص العقار العمراني مشكلا يؤرق المدينة ويرهن إمكانيات نموها مجاليا بالنظر إلى إستمرار التكتيف المستمر الذي يكاد يصل بها إلى الإختناق، وهذا ما يوجب على مدينة جبيل التفكير الجدي والبحث الدقيق عن أفاق مستقبلية في إطار بدائل، لن تكون سوى بالنظر إلى ما حولها فيما إذا كان بإمكان التجمعات الصغيرة والتي بدأت في النضوج أن تساهم في حل مشكل توسع المدينة وتكوين إقليم متجانس ومناخ جيد تتكامل فيه مصالح هذه المراكز .

إذ أنه وفي فترة وجيزة إستطاعت بعض التجمعات العمرانية أن تعرف واقعا عمرانيا جديدا، ويتعلق الأمر في هذا الفصل بالتجمع الثانوي "تاسوست" ، بعد النمو الذي عرفته والذي سمح لها أن تكون محل إهتمام السلطات المحلية، لذا وجب وضع هذه التجمعات تحت المجهر وتفحص جميع خصائصها، وتيرة نموها ، معرفة إرتباطها بالمدينة، مشاكلها ومدى مساهمتها في خدمة الإقليم ككل، خاصة بعد أن تم برمجة مشروع القطب الجامعي الجديد الذي من شأنه أن يعطي رؤية جديدة و إنطلاقة سريعة لهذا التجمع وللمدينة ككل .

أولاً: مؤهلات الموقع :

مميزات الموقع والموضع :

موقع متميز وموضع مزدوج الخصوصية :

ينتمي تجمع تاسوست إداريا إلى بلدية الأمير عبد القادر ويحتل الجهة الشمالية منها(خريطة رقم10)، إذ يعتبر التجمع الأكثر أهمية بعد تجمع مقر البلدية، فإلى قبيل الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1998 كان التجمع الثانوي الوحيد على مستوى البلدية .

يقع تجمع تاسوست على هضبة رملية يحدها من الشمال البحر المتوسط و الطريق الوطني رقم 43 ،من الشرق واد جن جن الفاصل بينه وبين بلدية الطاهير ،من الغرب واد منشة الفاصل بينه وبين بلدية جيجل أما من الجنوب فنجد التجمعين الثانويين بوحمدون وتاميلة وصولا إلى مقر البلدية الذي يبعد عنه بحوالي 5 كلم .

يمر بالتجمع الثانوي تاسوست محور رئيسي يتمثل في الطريق الوطني القديم رقم 43 الذي يتوسط التجمع ويربط بين مدينة جيجل ومدينة الطاهير ومحور آخر متمثل في الطريق البلدي رقم 11 الذي يضمن الربط بين تاسوست ومقر البلدية، بالإضافة إلى بعض الدروب والممرات التي تسهل عملية التنقل ، وهذا ما يعني أن للموقع إتصالية كبيرة مع التجمعات إذا ما أخذنا أيضا بعين الاعتبار محاذاته للطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وقسنطينة وكذا خط السكة الحديدية .

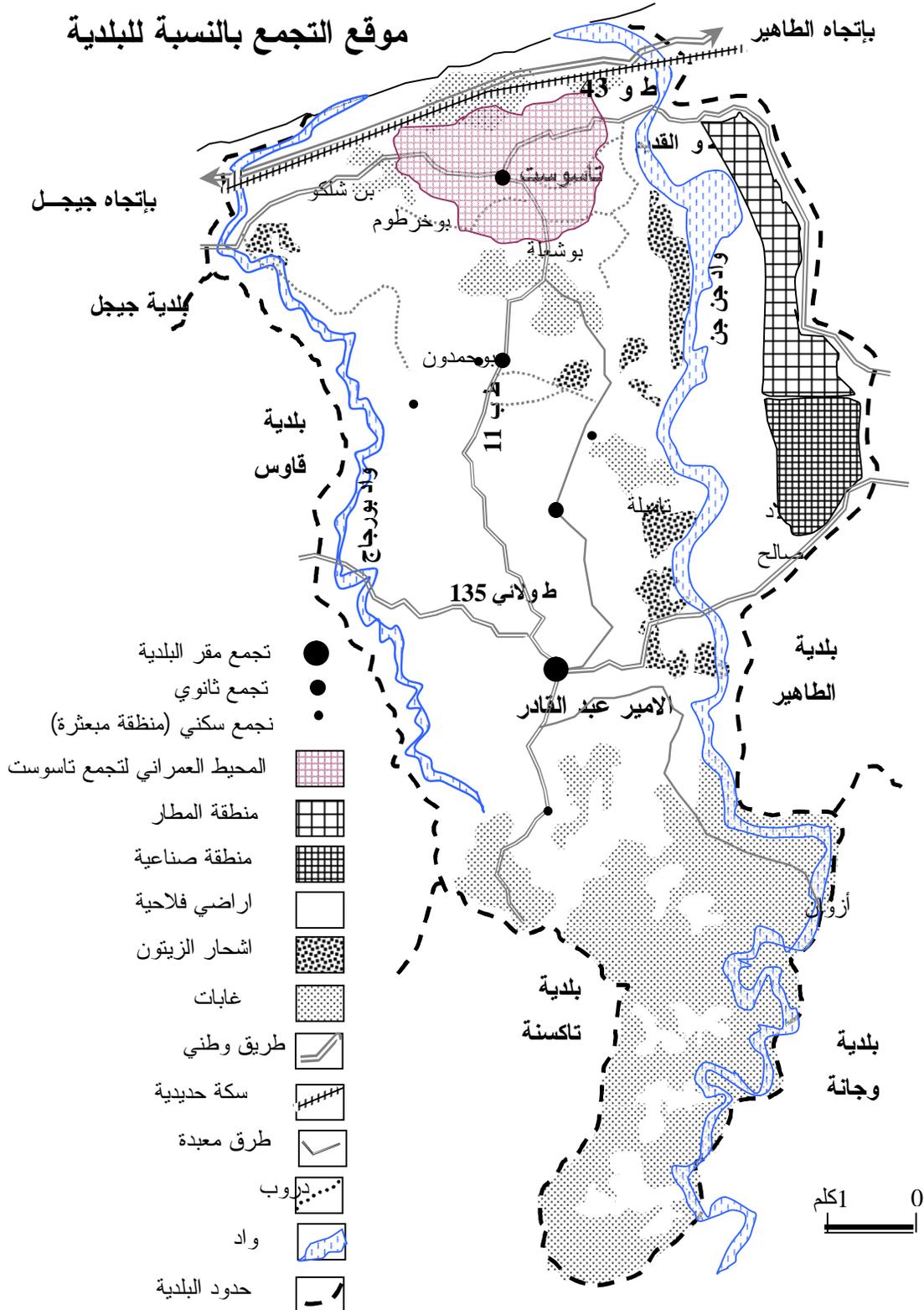
ويتميز هذا التجمع بإزدواجية خصائصه فهو:

ذو طابع سياحي : بسبب موقعه القريب من شاطئ البحر و من منطقة التوسع السياحي تاسوست المحصورة بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 ، والتي لها إمكانيات سياحية هامة يجب المحافظة عليها والإهتمام بها .

ذو طابع فلاحي : ويعد أمرا طبيعيا بسبب موقعه على السهول الساحلية لولاية جيجل التي تعتبر من أخصب الأراضي في الولاية ككل ، إذ تمثل الأراضي الفلاحية حوالي 3/4 من مساحة التجمع، تستغل الأراضي الأكثر خصوبة منها في الأشجار المثمرة و زراعة الخضر وذلك نظرا لطبيعة الأراضي الرملية التي تساعد على ذلك، أما المتوسطة المردودية إلى الضعيفة فيتم إستغلالها من طرف التعاونيات الفلاحية أو يتم تخصيصها للسكن.

تجمع تاسوست :

موقع التجمع بالنسبة للبلدية



ثانيا :النمو السكاني والتطور العمراني

I - نمو سكاني حركته الهجرة السكانية:

لم تصبح مدينة الأمير عبد القادر مقرا للبلدية إلا سنة 1984 بعد ما كانت تعتبر إحدى التجمعات الثانوية لبلدية الطاهير ، و قد عرفت نموا معتبرا خلال سنة 1987 ببلوغ معدل نمو قدر بـ 13.37%⁽¹⁾ ليظهر بالموازاة معها وبسبب الزيادة السكانية التجمع السكاني تاسوست ويصبح التجمع الثانوي الوحيد عبر تراب هذه البلدية .

وحسب الدراسات التي شملت هذه المنطقة فإن سبب هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان في بلدية الأمير عبد القادر وكذا تجمع تاسوست هي الهجرة العنيفة للسكان من المناطق الجبلية الفقيرة والمحرومة والتي وجدت التجمع موقعا جيدا للتوطن بسبب ما يتميز به من عناصر مثبتة للسكان .

قدر عدد سكان تجمع تاسوست سنة 1954 بـ 983 نسمة⁽²⁾ ويتعلق الأمر ببعض أسر الأهالي المبعثرة عبر تراب التجمع التي تمارس نشاط الزراعة على مستوى مساحات محدودة ، ليصل هذا العدد سنة 1962 إلى 1408 نسمة⁽³⁾ بعد بلوغ نمو سكاني قدر بـ 3.03% (دون المعدل الوطني لهذه الفترة)، وإلى غاية سنة 1977 لم يكن هذا الأخير قبلة للنازحين بل بالعكس من ذلك فقد سجلت هجرة عكسية للسكان لأن هذه المرحلة توافقت إرتقاء مدينة جيجل إلى مقر الولاية، حيث قدر عدد السكان خلال هذه السنة بـ 1827 نسمة⁽⁴⁾ مايعني زيادة سنوية مقدرة بـ 2.65% ليبقى بذلك هذا المعدل دون المعدل الوطني المسجل. أما سنة 1987 فقد وصل عدد السكان إلى 3600 نسمة⁽⁴⁾ ليعرف التجمع بذلك نموا سكاني مرتفعا عما سبقه بـ 7.01%، وقد تميزت هذه الفترة بثبات نسبي للسكان المحليين مقابل هجرة سكان المناطق الجبلية .

وبعد أن كان سكان تجمع تاسوست يمثلون نسبة 17.4% من سكان البلدية مقابل 37.3% لسكان تجمع الأمير عبد القادر و 45.3% بالنسبة للمنطقة المبعثرة ،أصبح سنة 1998 يمثلون 48.9% مقابل 42% بالنسبة لسكان مدينة الأمير عبد القادر و 9% هم

(1):المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر 1993.

(2)،(3): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل .

(4): الديوان الوطني للإحصاء -الإحصاء العام لسكان والسكن 1977.

سكان المنطقة المبعثرة ، مايدل على أن التجمعات الريفية بدأت وخلال هذه الفترة بفقدان سكانها ،وبدأ التوجه نحو التجمعات العمرانية التي شهدت نموا عمرانيا وسكانيا وهجرة سكانية كبيرة خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية بالولاية، حيث قدر عدد السكان عند هذه السنة بـ6218 نسمة⁽¹⁾ ، بعد إنخفاض نسبي لمعدل النمو السكاني عن الفترة السابقة إذ قدر بـ5.05 % لكن دون الإنخفاض عن المعدل الوطني المسجل خلال هذه الفترة .
و حسب تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل فإن تقديرات السكان إلى غاية 2004 تكون قد وصلت إلى 7558 نسمة بعد الزيادة السكانية السنوية المقدره بـ2.03 %.

II - نمو عمراني عشوائي :

لم يكن هذا التجمع وإلى وقت قريب محط أنظار الكثيرين، فلا السكان فلم يهاجرو إليه إلا في العشرينت الأخيرتين ولا السلطات المحلية فلم تبدي إهتمامها بإمكانياته قبلا، ولا حتى الدارسين للمجال، إذ لم يتناول بالدراسة والتحليل بالشكل الكافي من قبل ، ولذا فإننا لا نستطيع الإعتماد سوى على دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر المنجز سنة 1993 أو بعض الصور الجوية وكذا شهادات بعض السكان القاطنين بالتجمع .

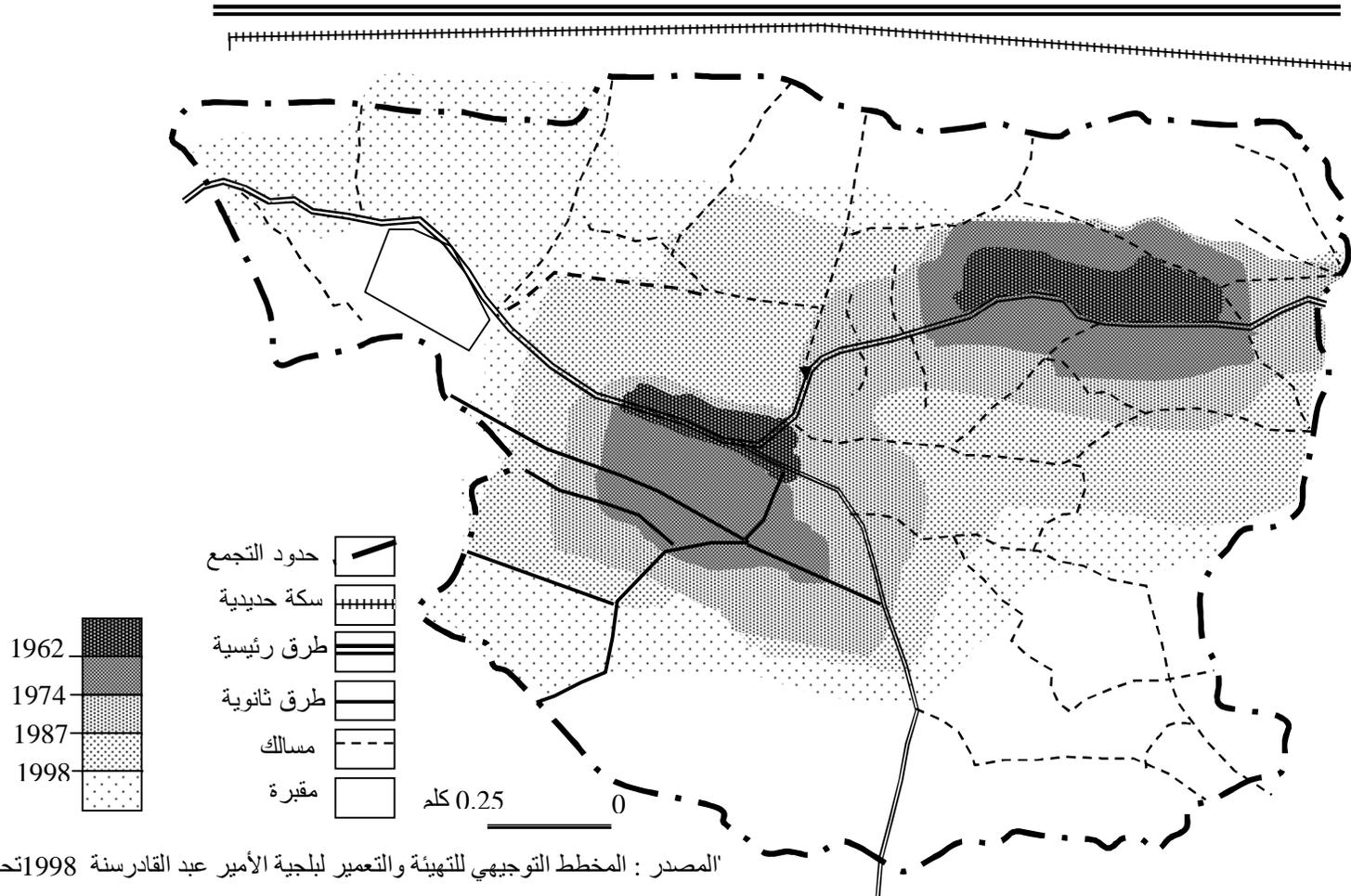
ينتمي سكان تجمع تاسوست إلى قبيلة بني عمران التي كانت تحكم المنطقة، وكانت تمارس النشاط الزراعي الذي يعتمد على زراعة أشجار الزيتون في المناطق الجبلية وزراعة الخضر والأشجار المثمرة بالمناطق السهلية وهي الأخصب بالولاية ككل ،وإلى حد الحقة الإستعمارية حافظت هذه المنطقة على طبيعتها الفلاحية فقد إستقر المعمرون بالمدينة الإستعمارية التي أسسوها بمنطقة الأمير عبد القادر وأطلقوا عليها إسم (Strasbourg) وقامو بطرد الأهالي المستغلين للأراضي الزراعية الخصبة نحو المناطق الغابية بمنطقة تاسوست ليقوم الأهالي بقطع الأشجار وإستصلاح الأراضي.

تكونت نواة التجمع على حواف الطريق الوطني الذي أنجزه المستعمرون للربط بين مختلف المدن الإستعمارية جيجل ،الأمير عبد القادر وقاوس (دكان سابقا) ،والذي ينظم من حوله مجموعة من السكنات الريفية لازالت معظمها شاهدة على هذه المرحلة، بالإضافة إلى

(1): الديوان الوطني للإحصاء -الإحصاء العام لسكان والسكن 1998.

تجمع تاسوست

التطور العمراني



مجموعة من السكنات الريفية المبنية بعد سنة 1954 وهي السنة الموافقة لحصول أصحاب الأراضي المستصلحة لعقود كراء هذه الأراضي من المستعمر، فقد جرى تقسيم الأراضي الواقعة بالشمال الشرقي للتجمع إلى حصص تتراوح مساحتها ما بين 0.5 و 1 هكتار للقطعة الواحدة، والتي لازالت حدودها واضحة إلى حد اليوم متمثلة في نبات التين الشوكي الذي يفصل بين القطعة والأخرى.

عند نهاية الحقبة الإستعمارية وفي إنتفاة من الدولة إلى هذه المنطقة تم لإنجاز 40 مسكن ريفي على حدود الطريق البلدي رقم 11. وإلى غاية سنة 1993 عرف المجال العمراني ركودا فيما يخص العمران فلم يتعدى الأمر سوى إنجاز تخصيص الأمل الواقع بأقصى شمال التجمع و بعض عمليات التكتيف التي قام بها الأشخاص وبطريقة عشوائية نظرا لتزايد عدد السكان بعد سنة 1987 وتوفر الأراضي العمومية السهلة المنال ، بالمقابل من هذا فقد تعزز النسيج العمراني بإنجاز المدارس الإبتدائية .

لكن بعد بلوغ التجمع حجما سكانيا كبيرا عند نهاية الثمانينات بدأ صدى السياسات السكنية يصل إلى هذا التجمع من خلال الإستفادة من نظام التخصيصات والسكن الجماعي (حتى وإن لم يكن بالحجم الذي عرفته باقي المدن) والذي إنحصر في المنطقة الغربية بالتجمع لتبقى المناطق الأخرى للتجمع خاضعة لعملية التكتيف الذي إزدادت حدته خاصة بعد الأحداث الأمنية، وتم خلال هذه الفترة وبالموازاة مع هذا إنجاز الإكماليتين وكذا مركز التكوين المهني بالإضافة إلى الوحدة الإنتاجية الخاصة بالحليب ومشتقاته .

بدخول القرن الجديد (2000) بدأت الرؤى تتضح وبدأ الإهتمام بهذا التجمع يزداد بالشروع في دراسة مخططات شغل الأراضي التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1993، وهذا بعد تعديلها ومراجعة توجهات نظرا لتغير المعطيات الديموغرافية والتطلعات المستقبلية، ليتم برمجة عدة مشاريع التي من شأنها أن تسمح للتجمع بالنمو بشكل واضح، خاصة بعد برمجة مشروع الجامعة الذي يحتل مساحة تقدر 34 هكتار⁽¹⁾ ومن المقرر أن تصل هذه المساحة إلى 60 هكتار بعد التوسعات التي ستشهدتها مع الزمن .

(1):مخطط شغل الأرض رقم 02 تاسوست،مكتب الدراسات والإنجاز العمراني سطيف،2004.

ثالثاً: استخدامات الأرض بالتجمع الثانوي تاسوست

تعتبر دراسة استخدامات الأرض بأي تجمع من أهم الدراسات الواجب البحث فيها من أجل فهم نوعية هذا الاستخدام وطريقة استعمال المجال من استخدامات سكنية وأخرى غير سكنية ومنه معرفة مدى خدمة هذه الاستخدامات للسكان ومدى توافقها مع متطلباتهم .

I -الإستخدامات السكنية

بالإعتماد على ما توفر من معلومات من مختلف المصادر ومن خلال المعاينة الميدانية، نتائج الإحصاءات السكانية والسكنية وبعض الصور الفوتوغرافية الملتقطة من عين المكان يمكن التعرف على واقع الاستخدامات السكنية بهذا التجمع ، أنواعها ،خصوصيتها، كيفية ظهورها والسياسات التي أنشأتها ،وطريقة إنتشارها عبر المجال المدروس ، وقد تبين من كل هذه المعطيات أن هذه الاستخدامات تتباين من منطقة إلى أخرى ، لذا فهي تظهر على شكل وحدات متجانسة لكل منها خصائصها وتتقسم إلى :

- سكن جماعي
- سكن فردي

I-1 السكن الجماعي :

يعتبر هذا النوع من السكن جديدا نسبيا بالتجمع فقد ظهر مؤخرا سنة 1996، لذلك فالسكن الفردي هو السمة الغالبة على المجال السكني إذ يمثل نسبة 80% من إجمالي المساكن ، وهذا النمط من السكن الجماعي متمثل في السكن الإجتماعي الذي إستفادت منه فئة من السكان خلال هذه الفترة، يقع عند مدخل التجمع من الجهة الغربية على شكل كتلتين سكنيتين، الأولى شمال الطريق الوطني رقم 43 القديم أنشأت سنة 1996 تضم 100 مسكن (R+4)، والمجموعة الثانية جنوب الطريق والتي تضم 54 مسكن (R+3) أنشأت سنة 1997 تجاورها مجموعة سكنية أخرى حديثة النشأة غير مشغولة حاليا تضم 40 مسكن .



الصورة رقم (1)،(2): السكن الجماعي بتجمع تاسوست

I - 2 السكن الفردي :

يأخذ السكن الفردي حصة الأسد وينتشر بجميع نواحي التجمع إذ يضم عدة أنماط :

• نمط التخصيصات

• نمط البناء الريفي

• نمط البناء الداتي

• نمط البناء الفوضوي

• نمط التخصيصات :

- تخصيصات الخواص :

ويطلق على هذا التخصيص إسم تخصيص بوهالي نسبة لصاحبه، وهو حي فوضوي ترجع أسباب فوضويته إلى كون هذا الأخير إستفاد من القطعة الأرضية محل التخصيص والتي تبلغ مساحتها حوالي 8.5 هكتار سنة 1996 كتعويض لقطعة أرضية أخرى كان يملكها ببلدية الشقفة تم تخصيصها لإنشاء محطة كهربائية، وقد منحت هذه الأرض على أنها أراضي فلاحية ، قام هذا الشخص بتقسيم هذه الأرضية إلى حصص وبيعها ليستفيد منها السكان في الزراعة لإمكانياتها العالية، لكن الواقع يظهر عكس ذلك فقد عرف هذا المجال ظهور تخصيص جديد تركت فيه مساحة الطرق وتم إحترام قواعد التخصيص، فكل السكان لجأوا إلى بناء مساكن بهذه الحصص لكن دون وثائق رسمية، إذ تم شراء الأراضي وفق سند شراء فلم يتحصل السكان على رخص للبناء ، لذلك فهذا الحي يعيبر حيا فوضويا حتى وإن إحترمت فيه المعايير العمرانية .

- تخصيصات الدولة

وهي عبارة عن تخصيصات ذات طابع إجتماعي تضم 03 تخصيصات ،تقع إثنان منها شمال الطريق الوطني القديم رقم 43، التخصيص الأول أنشأ سنة 1993 بمساحة إجمالية تقدر بـ4.5 هكتار⁽¹⁾ و 87 حصة، يجاوره التخصيص الثاني الذي يضم 20 حصة بمساحة إجمالية تقدر بـ3823 م² حصصت سنة 2001 ، أما التخصيص الثالث جنوب الطريق الوطني القديم رقم 43 فهو عبارة عن تعاونية عقارية (تعاونية الحياة تاسوست) وجهت للمعلمين سنة 1995 بمساحة إجمالية قدرت بـ4826 م⁽²⁾ و بمساحة 250 م² للحصة.



الصورة رقم (3) و(4):تخصيصات الدولة بتجمع تاسوست



الصورة رقم (5): تخصيص الخواص (تخصيص بوهاالي)

(1)،(2): مديرية البناء والتعمير لولاية جيجل .

• نمط البناء الريفي

- نمط البناء الريفي الخاص بالدولة

وهو ما يطلق عليه بالمنطقة إسم (la cité)، عبارة عن حي أنجزته الدولة عقب الإستقلال يقع داخل التجمع جنوب الطريق الوطني القديم رقم 43 ، يمتد بشكل طولي على شكل سلسلة على حافة الطريق البلدي رقم 11، وقد إستفاد التجمع من برنامج السكن الريفي المطبق أُنذاك بكامل التراب الوطني سنة 1964 إذ تم بناء حوالي 40 مسكن بجدران من الطوب وسقف من القرميد ذات طابع ريفي وهندسة خاصة، تتكون هذه السكنات من غرفتين إلى ثلاث غرف صغيرة مع بعض الملحقات لتتشارك المساكن المتجاورة في (حوش) أو حديقة تستغل في الزراعة وتربية بعض الحيوانات، وقد تم تجديد معظم هذه السكنات إما بترميمها وترك نفس الطابع أو بهدمها وإعادة بنائها بشكل آخر، ولم يبق منها سوى 08 سكنات منها هي اليوم في حالة سيئة .



صورة رقم (6) : سكن ريفي خاص بالدولة

- نمط البناء الريفي الفردي :

يشمل السكنات التي تم إنشاؤها أثناء الإحتلال على حافة الطريق الوطني القديم رقم 43 والتي تم تحويل معظمها إلى محلات تجارية، بالإضافة إلى تلك السكنات المنفردة داخل المجال خاصة ناحية الشرق أين تمارس الفلاحة، والتي أنجزت بعد حصول السكان على قطع فلاحية في عهد الإستعمار سنة 1954، وهي عبارة مساكن ريفية أرضية بجدران من الطوب وأسقف من قرميد أو قصدير معظمها الآن في حالة سيئة، وما يميز هذه السكنات بالإضافة إلى قدمها و مواد بنائها هو أنها تبنى عند زاوية الحصة الزراعية لتترك بذلك المساحة المتبقية للفلاحة.



صورة رقم (7)،(8): سكن ريفي فردي

• نمط البناء الذاتي :

إستفاد بعض السكان ممن إنتزعت منه أراضيهم الواقعة ببلدية الطاهير منطقة أشواط لفائدة مشروع مطار جيجل من قطع أرضية للبناء الذاتي جنوب التجمع بالقرب من التعاونية العقارية و إعانات مالية مكنتهم من إنشاء هذه المساكن. بالإضافة إلى هذه السكنات نجد مجموعة من سكنات البناء الذاتي متفرقة عبر مجال التجمع ، ويبقى عددها النوع من السكن قليل اذ لوحظ أن معظم البناءات لا تتم بناؤها وفق رخص بناء .



صورة رقم (9): البناء الذاتي بتجمع تاسوست

• نمط البناء الفوضوي

وتأتي هذه الفوضوية نظرا لغياب الوثائق الإدارية والقانونية وعدم إحترام القواعد العمرانية في إطار غياب الرقابة على المجال، إهمال السلطات وتمادي السكان ،يظهر هذا النوع ناحية الشرق خاصة الشمال الشرقي حيث يتم بناء السكنات دون رخص بناء بسبب غياب وثائق الملكية، فمعظم الأراضى بهذه المناطق هي ذات ملكية عمومية، حيث نجد وأمام كل مسكن ريفي قديم مسكنا جديدا بني وفق هندسة جديدة ، وفي بعض الأحيان أكثر من مسكن بل على حسب عدد أفراد العائلة وهذا ما يزيد من فوضوية للمجال.



صورة رقم (10)،(11): السكن الفوضوي بتجمع تاسوست

II - الإستخدامات غير السكنية

II - 1 الإستخدامات التجارية

لقد شهد هذا النوع من الإستخدام تطورا كبيرا خلال الفترة الأخيرة، إذ عرف التجمع توجهها جديدا نحو التجارة وبكل أنواعها، فقد إزداد عدد المحلات مع إزدياد عدد السكان بالتجمع فمن 59.85 نسمة/محل سنة 1993 التي توافقت وجود 90 محل تجاري إلى 46.75 نسمة /محل سنة 1998 لينخفض هذا العدد إلى 39.3 نسمة /محل خلال سنة 2004 بوصول عدد المحلات إلى 192 محل تجاري يمارس بها 30 نشاطا مختلفا ، يتراوح عددها حسب نوع نشاطها من 01 محل إلى 33 محل (خاص بالمواد الغذائية).

تقع معظم هذه المحلات التجارية على جهتي الطرق الرئيسية بالتجمع ، فنجد الجزء الأكبر منها على طول الطريق الوطني القديم وفي الطابق الأرضي للمجموعة السكنية الجماعية عند مدخل التجمع، والجزء الآخر على جهتي الطريق البلدي ،أما دونهما فلاتكاد تجد أي محل

تجاري آخر، ولهذا فإن المناطق الشمالية الغربية والجنوبية تكون أكثر خدمة من المناطق الشرقية .

وما يلاحظ على هذا التجمع هو تواجد معظم أنواع الأنشطة التجارية بها مقارنة مع باقي التجمعات السكانية المجاورة، فمنطقة بوشعلة القريبة منه والمرتبطة به لا تحتوي على أي محل تجاري، كذلك الحال بالنسبة للتجمع الثانوي تاميلة الذي لايتوفر سوى على 04 محلات ،تجمع بوحمدون ، شندوح ،بوخرطوم ...وهذا ما يدل على أن الخدمة التجارية تكون قبله سكان هذه المناطق أيضا، وبالمقابل من هذا فإن سكان التجمع ورغم توفر الخدمة التجارية محليا بالتجمع إلا أنهم يفضلون مدينة جيجل أو مدينة الطاهير، فإرتباطهم بهاتين المدينتين لم ينقطع رغم تطور الخدمة التجارية، ويرجع هذا إلى غياب التنوع في النشاط التجاري الواحد وغياب المنافسة التجارية، حيث يقتصر ظهور بعض النشاطات على محل أوإثنين. وبسبب قرب المسافة بين المدينتين والتجمع وتوفر وسائل النقل بينهما يبقيان قبله السكان.

جدول رقم (05) : المحلات التجارية بتجمع تاسوست

نصيب الفرد (محل لكل نسمة)	عدد المحلات التجارية	نوع النشاط التجاري
229.03	33	مواد غذائية
419.89	18	مقهى
539.86	14	إصلاح السيارات
629.83	12	حلاق
839.78	09	ملابس
944.75	08	نجارة
944.75	08	عقاقير وخردوات
1079.71	07	هاتف عمومي
1079.71	07	كشك وبيع التبغ
1259.67	06	مطعم
1259.67	06	مكتبة
1259.67	06	لحام
1259.67	06	خياط
1511.60	05	قطع غيار السيارات
1511.60	05	جزار
1511.60	05	الأثاث المنزلي والكهرومنزلي
1889.50	04	مخبزة وحلويات
1889.50	04	أحذية
2519.33	03	مواد البناء
2519.33	03	إسكافي
2519.33	03	قاعة انترنيث
2519.33	03	صيدلية
2519.33	03	زجاج ومرايا
2519.33	03	دجاج وبيض
2519.33	03	تصوير فوتوغرافي
3779.00	02	قاعة تسلية
3779.00	02	إصلاح الأجهزة الكهرومنزلية
3779.00	02	مرش حمام
3779.00	02	بتزيريا
3779.00	02	غسيل السيارات
7558.00	01	البدور الفلاحية
39.36	192	المجموع

II - 2 الإستخدامات الصحية :

يعرف تجمع تاسوست تباعية للتجمعات المجاورة له في مجال الخدمة الصحية فالإستخدامات الصحية به لا تستجيب لمتطلبات السكان، فهو لا يحتوي سوى على قاعة علاج أنشأت سنة 1990 تقوم ببعض الإسعافات الأولية، تقع بوسط التجمع وتتربع على مساحة محدودة حيث تضم قاعة للتضميد، قاعة للتلقيح وقاعة للفحص الطبي، والتي تعرف زيارة دورية للطبيب المعالج بمعدل يومين في الأسبوع، هذا الطبيب ليس سوى طبيب عام فلا وجود لأي طبيب مختص على مستوى التجمع ككل، ويعمل بالقاعة أيضا 5 ممرضين يقومون بعمليات التضميد والتلقيح وهذا ما يضمن الحد الأدنى من الخدمة الطبية

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد سجل وجود طبيبين عامين (02) وطبيبين مختصين في جراحة الأسنان (02) بالإضافة إلى ثلاث صيدليات .

والجدول رقم (06) يوضح نصيب الفرد من الخدمة الصحية مقارنة مع بعض التجمعات القريبة منه، والذي يظهر فارق الخدمة الصحية بينهما كما يبين أن نصيب الفرد من الطب العام، الطب المختص، جراحة الأسنان و الصيدالة يبقى محدودا جدا ولا يضمن الخدمة الصحية الجيدة خاصة من ناحية غياب الأطباء المختصين، وبالرغم من بلوغ هذا التجمع حجما سكانيا يمكنه من الإستفادة من خدمة صحية أفضل إلا أنه يبقى تابعا لكل من مدينة جيجل والطاهير واللتن تتوفران على خدمات صحية ذات نفود جهوي .

وما يزيد الأمر تعقيدا هو تقاسم التجمع لهذه الخدمة المحدودة مع سكان التجمعات الثانوية القريبة بوحمدون، بوخرتوم وتاميلة التي تتعدم فيها حتى قاعة العلاج أو الطب العام التي يحوز عليها تجمع تاسوست .

جدول رقم (06) مقارنة الهياكل الصحية مستوى الخدمة الصحية لتجمع تاسوست

نصيب الفرد طبيب /نسمة				إجمالي عدد الاطباء								الهيكل الصحية	عدد السكان	التجمعات السكانية
				قطاع خاص				قطاع عام						
صيدلي	جراح أسنان	طبيب خاص	طبيب عام	صيدلي	جراح أسنان	طبيب خاص	طبيب عام	صيدلي	جراح أسنان	طبيب خاص	طبيب عام			
2328/1	3493/1	-	2328/1	03	02	00	02	00	00	00	01	قاعة علاج	6986	تاسوست
3341/1	2827/1	2723/1	1634/1	19	14	18	12	03	12	09	33	مستشفى 02 مستوصف 06 قاعات علاج	73515	الطاهير
2148/2	2112/1	1735/1	1810/1	56	35	42	30	03	25	31	40	مستشفى 02 مستوصف 06 قاعات علاج	126715	جيجل

المصدر: مديرية الصحة لولاية جيجل سنة 2004

II - 3- الإستخدامات التعليمية:

تبين من خلال الدراسة الميدانية ووقفا عند الخدمات التعليمية أن التجمع قد عرف انتعاشا في هذا المجال، إذ يتوفر على 03 مدارس ابتدائية موزعة توزيعا مجاليا جيدا، ففيما تتوسط مدرسة شمشم الابتدائية وهي أقدمها التجمع، تقع مدرسة الدفيلة أقصى الشرق ومدرسة الحمام عند الجنوب الغربي، ما يوفر على التلاميذ مشقة التنقلات اليومية، وقد إستفاد التجمع أيضا من خدمات إكماليتين تضمنان التعليم الإكمالي محليا .

ويبقى بذلك العجر الكبير الذي تعاني منه الخريطة التعليمية بتاسوست هو غياب ثانوية الأمر الذي يستدعي تنقلات التلاميذ إلى تجمع الأمير عبد القادر ، الطاهير وجيجل وتوفر مثل هذه المؤسسة على مستوى التجمع سيسمح بالتحصيل الثانوي لتلاميذ التجمع وتلاميذ التجمعات والمداشر القريبة منه.

وإن كانت الخريطة التربوية توضح وجود المرافق التربوية بالشكل الذي يضمن الخدمة المتوازنة، إلا أن إحصاءات مديرية التربية الخاصة بالموسم الدراسي 2004-2005 توضح بالمقابل من ذلك إكتضاضا وإرتفاعا لمعدل شغل القسم والذي يتراوح بين 34 تلميذ /القسم إلى 38 تلميذ /القسم، ويتناسب هذا المعدل مع كثافة السكان من منطقة إلى أخرى .

ضف إلى هذا إنضمام تلاميذ التجمعات المجاورة (بوحمدون ،تاميلة ،بوخرطوم) إلى إكاليات التجمع ما يؤدي إلى إرتفاع هذا المعدل إلى 37 تلميذ /القسم بالنسبة للإكالياتين . وهذا ما يستدعي توسيع هذه المدارس مستقبلا بإضافة حجرات تدريس جديدة ما دامت هذه المؤسسات تغطي المجال بالطريقة التي تسهل عملية التنقل .

هذا و يتوفر التجمع على مركز للتكوين المهني والذي يوفر التكوين لمن لم يساعفهم الحظ في إستكمال مشوارهم الدراسي.

جدول رقم (07) واقع الاستخدامات التعليمية بتجمع تاسوست

عدد المعلمين	معدل شغل القسم تلميذ/القسم	عدد الافواج	عدد التلاميذ	عدد الحجرات	مجال الخدمة	الموقع	المؤسسات التعليمية
التعليم الابتدائي :							
31	38	25	949	12	التجمع	وسط التجمع	شمشم يوسف
24	34	19	649	10	الجنوب الغربي +بوشعلة	الجنوب الغربي	بوعكاز عيسى (الحمام)
10	34	07	239	05	المنطقة الشرقية+شمال تاسوست	اقصى الشرق	عاشور عمار (الدفيلة)
65	36	51	1837	27	المجموع		
التعليم الاكمامالي :							
15	37	15	552	15	التجمع +باقي التجمعات الثانوية المجاورة	الجنوب الغربي	بوحلاس مسعود
15	37	15	563	15		الجنوب الغربي	زيدان صالح
30	37	30	1115	30	المجموع		

المصدر: الخريطة التربوية لمديرية التربية لولاية جيجل -الموسم الدراسي 2004-2005-

II - 4 الإستخدامات الإدارية :

تكاد تتعدم الإستخدامات الإدارية بهذا التجمع وهذا ما يشكل نقصا فادحا على مستوى تجمع تاسوست، إذ يبقى سكانه متعودون على التنقل إلى تجمع مقر بلدية الأمير عبد القادر أو إلى مدينة الطاهير تجمع مقر الدائرة كلما إستدعى الأمر إستخراج الوثائق الإدارية أو تسديد أصولات الإستهلاك (الكهرباء ، الماء ، الهاتف ...)، والتي تتم على مستوى مدينة الطاهير، فلا يتوفر التجمع سوى على ملحق بلدي يضمن الحد الأدنى للخدمة، والذي تقتصر مهامه على إستخراج وثائق الحالة المدنية، وعلى ملحق بريدي فقط .

إذن وبالرغم من أن التجمع قد عرف نموا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة إلا أن الإستخدامات الإدارية (درك وطني ،مركز الحماية المدنية ،بنك ،دار الشباب)تبقى منعدمة به .

II - 5 الإستخدامات الشعائرية :

يتوفر التجمع على مسجد يقع بوسط تاسوست وهو خاضع في الوقت الحالي إلى عملية التوسيع والترميم ما يضمن خدمة أحسن مستقبلا، ويعد الوحيد على مستوى التجمع، أما المقابر فيضم التجمع مقبرة تقع بأقصى الغرب على حافة الطريق الوطني القديم رقم 43 من الجهة الجنوبية، وبعد أن تم تعمد إبعاد هذه المقبرة عن التجمع السكاني فإنه وبعد نمو التجمع أصبحت هذه الأخيرة ضمن المحيط العمراني بل مجاورة للجامعة الجاري إنجازها .

II - 6 الإستخدامات الرياضية :

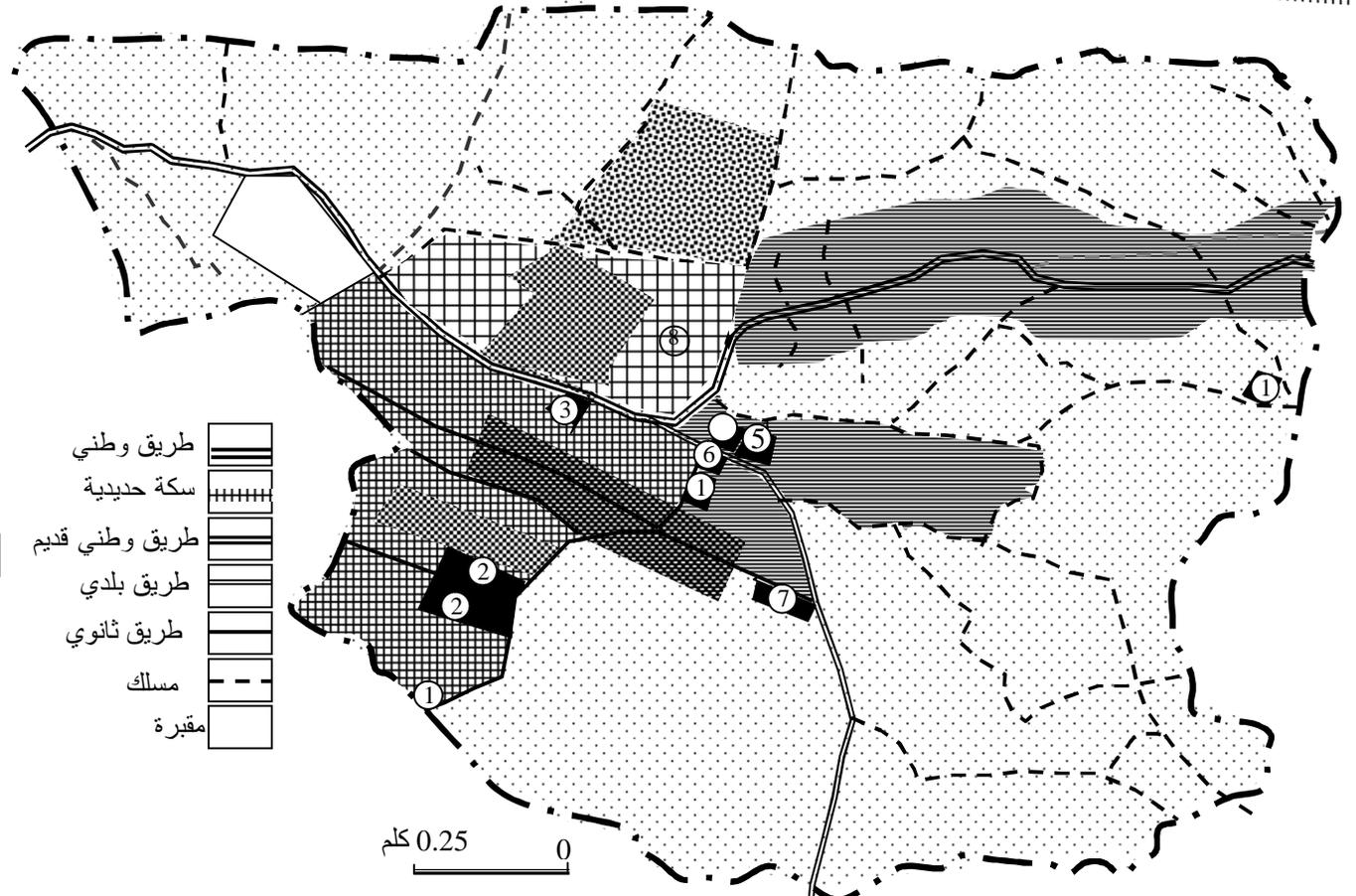
وكباقي الإستخدامات الأخرى والتي عرفت ندرة في بعض الأحيان وغيابا كليا أحيانا أخرى، فالتجمع لا يضم سوى ملعب صغير يقع بجوار التخصيصات شمال غرب التجمع ويعد الوحيد فلا وجود لدار شباب أو لقاءات رياضية أو لإستخدامات ترفيهية أخرى ، وهذا ما يجعل الفراغات العمرانية بالتجمع قبلة الأطفال الصغار لممارسة رياضاتهم المختلفة .

تجمع تاسوست

إستخدامات الأرض

- سكن جماعي
- سكن فردي (بناء ذاتي)
- تخصيصات
- تخصيص خاص
- سكن فوضوي
- ريفي خاص بالدولة
- سكن ريفي
- التجهيزات الموجودة
- مدرسة أساسية ①
- مدرسة إكمالية ②
- فرع بريدي ③
- فرع بلدي ④
- قاعة علاج ⑤
- مسجد ⑥
- مركز التكوين المهني ⑦
- ملعب ⑧

- طريق وطني
- سكة حديدية
- طريق وطني قديم
- طريق بلدي
- طريق ثانوي
- مسلك
- مقبرة



0.25 0 كلم

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر 1993 + تحقيق ميداني

III - الشبكات :

تعتبر الشبكات بنوعها : الطرق أو الشبكات التقنية من أهم العناصر المكملة للسكن إذا لم نقل أنها أساس الاستخدامات ككل السكنية وغير السكنية، إذ تضمن التنقل وسهولته كما تعمل على تنظيم المجال وضمان صحة الساكن ورفاهيته.

III - 1 شبكة الطرق

ولعل للطرق الدور الأكثر أهمية إذ تعتبر عاملا مهيكلا للمجال الحضري يجب الوقوف عندها بالدراسة لمعرفة مدى مطابقتها للمعايير التقنية المعترف بها ومدى قدرتها على القيام بالأدوار المنوطة بها كلا حسب نوعه ،وقد تم تقسيم هذه الطرق وفق تدرج هرمي حسب الدور الذي يمكن أن تقوم به إلى:

• الطرق الرئيسية :

ويشمل هذا النوع الطريقتين الأساسيتين والمهيكلتين لمجال التجمع،حيث يتوسع التجمع على حافتي هذين المحورين و بشكل طولي وتتخذ المحلات التجارية منهما أيضا سببا لظهورها ونموها بالتجمع .

ويتعلق الأمر بكل من الطريق الوطني القديم رقم 43 والذي يعبر التجمع من الشرق إلى الغرب وبشكل موازى مع الطريق الوطني الحالي رقم 43 ليضمن ربط هذا التجمع مع كل من مدينة الطاهير شرقا ومدينة جيجل غربا ، يعرف هذا الطريق حركة دؤبة للسيارات والشاحنات فهو الطريق الأكثر ترددا في التجمع إذ ينظم من حوله شبكة من الطرق الأخرى وهذا رغم الحالة السيئة له خاصة بوسط التجمع، حيث تعرف حركة المرور بهذه المنطقة بالذات ازدحاما كبيرا خاصة مع هطول الأمطار، أين يصبح من الصعب المرور بهذه المنطقة خاصة وأن هذا الطريق غير مجهز بشبكة لتصريف مياه الامطار .

من جهة أخرى فالطريق البلدي رقم 11 والذي يربط تاسوست بكل من بوحمدون وتاميلة ومنه الوصول إلى مركز البلدية يعد من الطرق الرئيسية بالمجال حتى وإن كان أقل أهمية من سابقه فهو المنفذ الوحيد للتجمعات السابقة الذكر سواءا للوصول إلى تاسوست أو التوجه نحو مقر الولاية مدينة جيجل .

وما يقلل من أهمية هذا الطريق هو الحالة المزرية التي يتميز منها لغياب الإهتمام بصيانتة، فهو يعاني من كثرة الحفر وتراكم الأتربة التي تغطي معظم أجزائه، بالإضافة إلى ما يترتب

عن عمليات الحفر الدورية التي تقوم بها السلطات المحلية لانجاز مختلف الشبكات ما يصعب من حركة السيارات والشاحنات بهذا الطريق .

• الطرق الثانوية :

تمثل هذه الطرق مجموع الطرق التي تربط بين مختلف الوحدات السكنية لتسهيل تنقل الأشخاص والسيارات ،تظهر وبشكل واضح غرب التجمع ،تتسم بالتنظيم وإعتماد المعايير التقنية لذلك فهي تعطي للمجال شكلا هندسيا ، تضم هذه الطرق ماوجد منها في التخصيصات وكذلك بالتجمعات السكنية الجماعية بهذه المنطقة (غرب التجمع).

وبصفة عامة فإن هذه الطرق ولكونها تنتمي إلى أنسجة عمرانية حديثة نسبيا فهي لازالت في حالة جيدة ومعظمها في طور الإنجاز ، فعمليات إستكمال الأرصفة وتعبيد بعض الطرق لازالت جارية بالمنطقة .

تعاني هذه الطرق من الرداءة بالجهة الشرقية من التجمع فهي غير معبدة ولا تتعدى أن تكون سوى ممرات لطالما عانى التلاميذ من حالتها الكارثية أثناء فصل تهطل الأمطار، وفي إنقذاتة من جانب السلطات المحلية لاحتظنا من خلال المعاينة الميدانية أن السلطات قامت بوضع كميات من الجحارة على مستوى هذه الطرق لتسهيل عملية السير كحل مؤقت، لتبقى بذلك عملية التعبيد رهينة نقص التمويل في ظل غياب ميزانية كفيلة بأخذ هذه الشبكة الحيوية على عاتقها .

• الدروب :

وهي المسالك التي إجتهد الإنسان في إنجازها لتسهيل عملية توصيله سواء إلى مسكنه البعيد عن الطريق أو إلى مزرعته، وهي طرق غير معبدة تتميز بحالة سيئة . يرتسم هذا النوع من الدروب في الجهة الشرقية أين تمارس الزراعة وتقل الكثافة السكانية ليغلب بذلك عليها طابع التريف .

وبالتالي فإن شبكة الطرق بأنواعها وحالاتها تعمل على عكس مفعولها على المجال ككل فيكون منظما عندما تكون مرسومة بشكل هندسي ومتماشي مع المعايير التقنية مثلما هو الحال بالنسبة للتخصيصات والسكنات الجماعية ،ويكون فوضويا أين تتعدم هذه الطرق وتكون الدروب هي السمة الغالبة على المنطقة .

و للطرق الرئيسية من التأثير ما يمتد إلى كافة أنحاء التجمع فهي تضمن الخدمة والإستفادة لجميع سكان التجمع لكن وبشكل خاص للسكان و السكنات الموجودة على حافتي هذه الطرق ،حيث تعتبر موزعا خصبا للنشاطات التجارية بكافة أنواعها ،ما يكون أحياء أكثر خدمة من أخرى وهذا ما ميزناه من خلال الملاحظة الميدانية، إذ أن الأحياء البعيدة على الطرق الرئيسية تتعدم بها المحلات التجارية ما يجعلها أقل خدمة من غيرها .

وما يجدر الإشارة إليه هو أن هذه الطرق أمامها عائق لا يسمح لها بالقيام بالدور المنوط بها وبشكل جيد وهي الحالة السيئة لهذه الطرق حيث أن الرئيسية منها هي طرق قديمة يجب إعادة تهيئتها مثل الطريق الوطني القديم ، أما الطريق البلدي فيعاني من ضيق رواق السير وغياب الأرصفة .

III - 2 الشبكات التقنية :

إذا كانت الطرق تعرف من التدهور ما جعلها لا تؤدي دورها جيدا فإن الشبكات التقنية لا تتعد حالتها عن سابقتها كونها إسقاطا لها لا غير ، وما يميز هذا التجمع هو غياب شبه كلي لمثل هذه الشبكات ، ففي حين أن الكهرباء تكون قد وصلت إلى جميع أرجاء التجمع وكذلك الهاتف الذي يكاد يغطي جميع التجمع ،يبقى الغاز الطبيعي حلم السكان وذلك للإستفادة منه وبشكل أفضل في فصل الشتاء للتدفئة ،وإذا كانت الكهرباء قد أنارت جميع مساكن التجمع تكون أحياءه فاقدة لمثل هذا الإستخدام إذ لا يتوفر التجمع على شبكة للإنارة العمومية إلا ما تعلق بالطريق الرئيسي ما يجعل السكنات البعيدة عنه عرضة لخطر السرقة والإعتداءات أثناء الليل .

وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود الشبكات السابقة الذكر فإن مشكل غياب الشبكات التقنية من صرف صحي ومياه صالحة للشرب يبقى النقطة السوداء لهذا التجمع :

• تغطية محدودة لشبكة المياه الصالحة للشرب :

تعرف شبكة المياه الصالحة للشرب تغطية محدودة لا تصل إلى جميع أرجاء التجمع وبسبب التدبدب في التزويد بالمياه الصالحة للشرب من جهة ووفرة المياه الجوفية نظرا لتوفر المنطقة على طبقة مائية هامة ذات نوعية جيدة من جهة أخرى، فالسكان لا يستفدون بشكل جيد من هذه الشبكة بل يعتمدون على الآبار التي تكثر بالمنطقة والإستفادة منها سواء في الشرب أو في السقي .

ليبقى بذلك التجمع في إنتظار تجسيد مشروع شبكة المياه الصالحة للشرب المقترحة من خلال المخطط التوجيهى للتهيئة والتعمير لسنة 1993 و التي لم ترى النور إلى حد اليوم .

• غياب كلي لشبكة الصرف الصحي :

هذه الشبكة بالذات تكون قد أثارت الكثير من الجدل حولها فهي من أهم إنشغالات السكان بعد مشكل الطرق وعدم تعبيدها ،فحتى السكنات الجماعية والتحصيصات والتي تملك قنوات لصرف المياه غير موصولة بشبكة للصرف الصحي نظرا لغياب أماكن الصرف، فتبقى بذلك هذه المياه مخزنة داخل الطبقات الجوفية .

أما باقي سكنات التجمع فتتخذ من حفر التصريف حلا لتصريف المياه القدرة ما يعطي منظرا مزعجا عند ظهورها على السطح ، يسبب تلوثا للطبقات المائية بسبب النفاذية العالية للتربة بالمنطقة.

ويرجع سبب غياب هذه الشبكة إلى غياب الإمكانيات المالية التي يمكن أن تجسد مثل هذا المشروع رغم وجود دراسات منجزة ومخططات لوضع هذه الشبكة . بالإضافة إلى الموقع المنبسط الذي يعرقل هذه العملية بسبب غياب الإنحدار المساعد على تصريف المياه والمؤدي إلى مشكل تراكم المياه ، لهذا يبقى هذا التجمع في إنتظار التمويل اللازم لإنجاز هذه الشبكة من خلال برامج التحسين الحضري التي تتكفل بها الدولة و تخصص بموجبها أغلفة مالية للبلديات الفقيرة .

وعليه يعرف تجمع تاسوست حالة مزرية للشبكات التقنية به ،فهو يعاني من غياب أنواع منها وتدهور أخرى وهذا كله ينعكس بالسلب على رفاهية السكان وعلى جاذبية المجال .

رابعاً: تحليل واقع النسيج الحضري

نسيج حضري متريف

تعمل السياسات السكنية المنتهجة في هذا التجمع وتدخلات السكان التلقائية أو المقصودة على المجال على رسم معالم نسيج عمراني تختلف مميزاته من منطقة إلى أخرى. ولتحليل واقع النسيج الحضري ينبغي دراسة حالة هذا النسيج وأنواعه وهذا من خلال إستقراء نتائج دراسة إستخدامات الارض، نتائج الدراسة الميدانية والمساءلات الشخصية التي خصت مجموعة من سكان تجمع تاسوست، بالإضافة إلى إلقاء نظرة تمعن في الصور الملتقطة من المكان، وعلى أساس كل هذه النتائج يمكن تقسيم المجال إلى مجموعة وحدات متجانسة لكل منها مميزاتها سواء: الطبيعية أو الفزيائية، نوع الإستخدام السائد، الأسباب المودية إلى إنتاج الإستخدام، النتائج المترتبة عن الإستخدام، درجة الخدمة والأشكال الحضرية. وعلى هذا الأساس فالنسيج الحضري بتجمع تاسوست يمكن تقسيمه الى :

I: نسيج منظم يعتمد على المعايير المعمارية :

تضم هذه الوحدة كلا من التخصيصات السكنية (03تخصيصات) وكذا المجموعات السكنية الجماعية أين تم إحترام القواعد العمرانية، كون هذه السكنات تمت على أساس سياسات سكنية معتمدة على برامج مخططة وفق طرق قانونية تضمن التكامل بين الإستخدامات، وتعطي بذلك نسيجا منظما ترتسم فيه الطرق بطريقة هندسية وبهيرالكية (طريق أولي ... طريق خدمة) ويزدوج فيه الإستخدام (إستخدام سكني وإستخدام تجاري) أماكن لعب (ملعب)، لذلك حتى وإن إنعدمت بعض العناصر الحيوية مثل الشبكات التقنية المنعدمة بكامل التجمع تبقى إمكانية وضعها مستقبلا قائمة كون النسيج منظم ويسمح بذلك، يقع هذا النوع من النسيج بالجهة الغربية للتجمع كما توضحه الخريطة (خريطة رقم 13)

II: نسيج فوضوي يطبع معظم التجمع :

يغلب هذا النوع من النسيج على التجمع ولا يمكن رؤية ذلك مباشرة، إذ أن النسيج ليس في حالة خراب أوسوء حالة مواد بنائه إذ لا يمثل هذا الاخير سوى حي واحد (السكن الريفي التابع للدولة) والذي لم يتبقى منه إلا 08 بنايات، وإنما ما يطبع هذا النسيج كون مساكنه لم تبين وفق معايير عمرانية أو على أسس قانونية .

ويميز هذا النسيج غياب الطرق وإقتصار الأمر على بعض المسالك ،وإنعدام إستخدامات مكملة كالمحلات التجارية . ولغياب الرقابة على المجال الدور الكبير في فوضوية هذا النسيج إذ تستغل الفراغات من طرف السكان كمزرعة ،كمسكن أو كضمان مستقبلي لأولادهم .

III: نسيج عمراني منظم غير قاتوني

يتمثل هذا النوع من النسيج الحضري في تخصيص الخواص :تخصيص بوهالي الذي كما ذكر سابقا عرف طرقا ملتوية في تكوينه والوصول إلى الصورة التي هو عليها الآن ومن خلال الصور الملتقطة يبدو أنه وبالرغم من عدم شرعيته فالطريقة التي حصص بها سمحت له بأن يكون منظما، إذ تركت مساحات الطرق والتي تسمح بإيصاله بشبكة الصرف الصحي مستقبلا ، وإن كان هذا المجال أقل خدمة من سابقه (النسيج المنظم) فقربه من هذا الأخير يجعل الإستفادة من خدماته قائمة.

IV : نسيج عمراني قديم يجب إعادة تنظيمه :

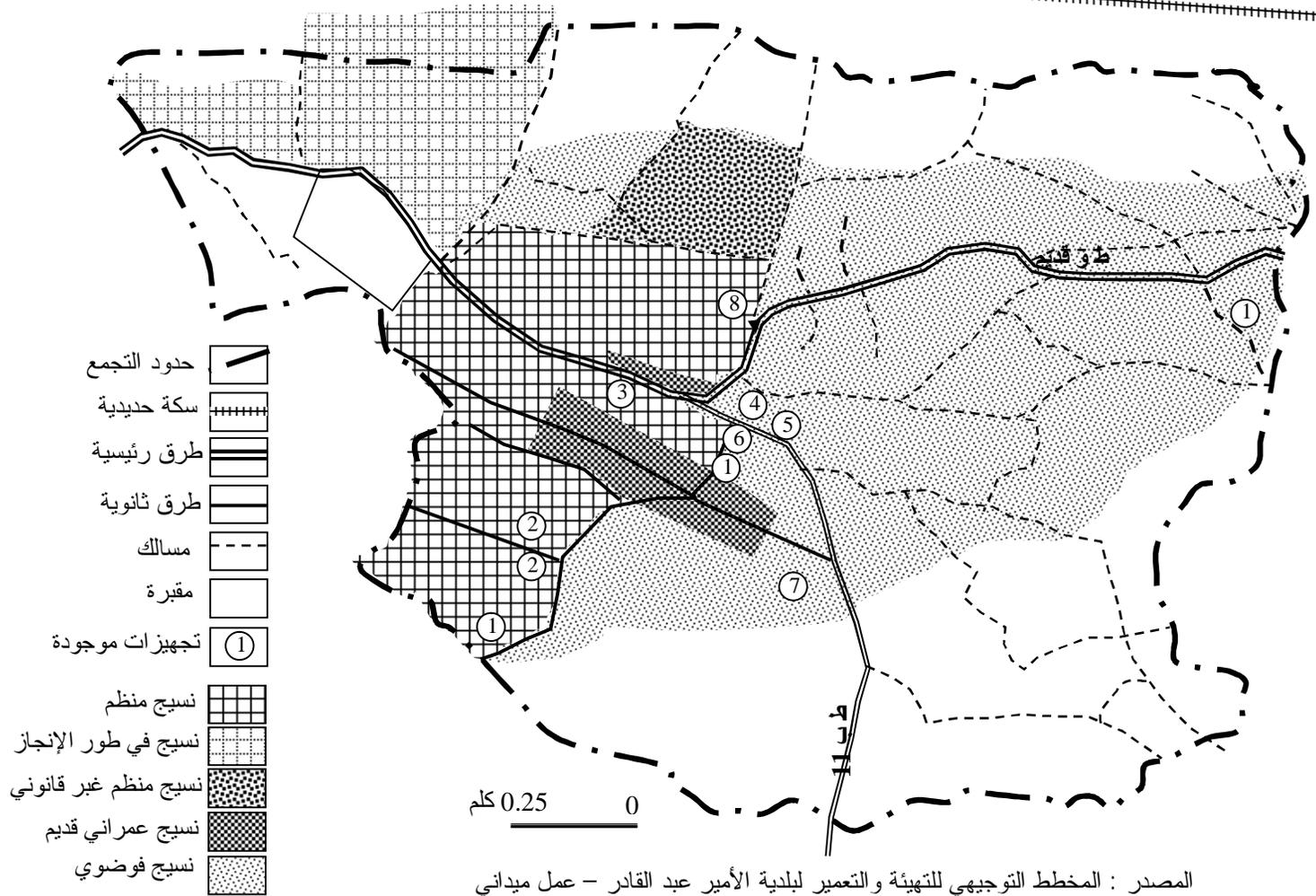
ويبدو هذا النسيج ناحية الجنوب الغربي ويتمثل في الحي التجميحي الذي تم إنجازه عقب الإستقلال،والذي تم ترميم معظمه لكنه يبقى غير منظم ،فالتطرق غير معبدة ،وبسبب موقعه القريب من الطريق البلدي رقم 11 فالخدمة التجارية متوفرة به .

V: نسيج في طور الانجاز :

تم سنة 1989 إنجاز تخصيص الأمل عند المدخل الغربي لتجمع تاسوست، وهذا التخصيص عبارة عن تعاونية عقارية إستفادت من هذه القطعة الأرضية وبدأت عملية البناء بها بوتيرة بطيئة. ليشاهد اليوم في هذه المنطقة بداية نشوء نسيج عمراني جديد منظم ومهيكل يأخذ شكلا طوليا على محور الطريق الوطني القديم. وقد بدأ هذا النسيج بالنشأة والظهور بشكل ملحوظ وسريع بعد توقيع مشروع جامعة تاسوست المتأخم له .

تجمع تاسوست
النسيج الحضري

طو 43



خلاصة :

على العموم فإن أهم ما يميز هذا التجمع هو طابع التريف الذي يغلب على معظم أجزائه، إذ أن تجمع تاسوست ظهر كتجمع ثانوي سنة 1987 بعد أن كان قرية أو إحدى المداشر المنتشرة في مجال البلدية والتي تعتمد الزراعة كمهنة أساسية لمعظم سكانها وبسبب موقع هذا التجمع (السهول الساحلية) وطبيعة تربة المنطقة (تربة خصبة مناسبة لزراعة بعض المنتجات: الخضر وأشجار الزيتون)، فإنه وإلى حد اليوم وبعد أن عرف عدة تغيرات حيث أصبح التجمع السكاني الثاني أهمية بعد تجمع مقر البلدية، وعرف تغيرات في نوعية الاستخدام ونوعية السياسات السكنية... لم تتغير ولم تزل ميزة التريف عنه، فحتى عند مناطق السكن ذات الكثافة المرتفعة أين تقل الفراغات العمرانية يتم هندسة المساكن بالطريقة التي تسمح بترك مساحات للممارسة نشاط الزراعة (مساحة محدودة) أو تربية بعض الحيوانات (الدواجن)، فيما تمارس الزراعة وتربي الحيوانات على نطاق واسع وبطريقة أوضح بالمنطقة الشرقية أين تقل الكثافة السكانية وتزداد الفراغات العمرانية ما يسمح بذلك.

ويعود السبب الرئيسي لهذه الوضعية من تريف المجال وعدم إنتظامه إلى غياب الرقابة على المجال، وعدم وجود صرامة وجدية من طرف السلطات وعدم إتخاذ سياسات رديعية الأمر الذي ساهم في إزدياد ظاهرة السكن الفوضوي من جهة، ومن جهة أخرى فللتغيرات المتعاقبة والطارئة على ملكية الأراضي بالتجمع منذ عهد الإستعمار، غداة الإستقلال، الثورة الزراعية وتكوين المستثمرات الفلاحية، وأخيرا التشريعات القانونية والمتمثلة في المرسوم رقم 613/03 المؤرخ في 2003/09/16 والذي يحدد شروط إسترجاع الأراضي الفلاحية المندمجة في قطاع عمراني، الأثر الكبير في تعقيد الوضعية وبقائها على الوضع التي هي عليه من تعقيد، عشوائية وعدم القدرة على الإستفادة الجيدة من إمكانيات المجال .

خامسا: العلاقة بين تجمع تاسوست ومدينة جيجل

لأن تجمع تاسوست تجمع ثانوي تابع إداريا لتجمع مقر البلدية فهو لايتوفر على جميع المرافق التي تحوز عليها التجمعات السكنية الكبرى ،وبسبب إزدياد سكانه سنة بعد سنة فالحاجيات تزداد طردا مع هذه الزيادة، وهذا مايؤدي إلى تكوين نوع من العلاقات بين التجمع وما يجاوره من تجمعات ،هذه العلاقات ناتجة عن التدفقات السكانية الدورية إلى هذه التجمعات رغبة في إشباع حاجياتهم المفقودة على مستوى تجمعهم .

فمن خلال دراسة إستخدامات الأرض بالتجمع إتضح أن هذا الاخير له من النقائص على مستوى التجهيز ما يجعل سكانه يتجهون إلى خارجه لقضاء رغباتهم ، وبالإعتماد على نتائج الدراسة الميدانية ورغبة في توضيح الإتجاه الأكثر ترددا بين تجمع تاسوست وماحوله من تجمعات عمرانية :

- تاسوست وتجمع الأمير عبد القادر (تجمع مقر البلدية)
- تاسوست ومدينة الطاهير (تجمع مقر الدائرة)
- تاسوست ومدينة جيجل (تجمع مقر الولاية)

أظهرت الإحصائيات أن التدفقات السكانية نحو مدينة جيجل قد أخذت الحصة الأكبر على حساب كل من تجمع الأمير عبد القادر وكذا مدينة الطاهير.

فبالرغم من كون تاسوست أحد تجمعات بلدية الأمير عبد القادر إلا أن علاقة السكان به لاتتعدى أن تكون علاقة إدارية من خلال إستخراج الوثائق الإدارية من مقر بلدية الأمير عبد القادر كلما إقتضى الأمر ذلك .

أما علاقة تاسوست بمدينة الطاهير فيمكن القول أنها أكثر إنتعاشا من سابقتها لكنها ليست بالوطيدة، فهي تقتصر على تدفقات ناتجة عن الدراسة للإستفادة من التعليم الثانوي، أو تدفقات ناتجة عن الخدمات الصحية والإستفادة مما يقدمه مستشفى الطاهير والذي له مجال نفود كبير يصل ويتعدى هذا التجمع .

وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات السكانية تكون أغلبها بإتجاه واحد وهو من التجمع نحو خارجه، وذلك لأن التجمع لا يضم أي هياكل أو تجهيزات ذات إستقطاب تمارس جاذبيتها على السكان فلا تتمثل الحركة نحو تاسوست سوى في بعض التنقلات اليومية لعدد محدود من المعلمين القاطنين خارج التجمع والعاملين بمدارس تاسوست ،وبمجموعة قليلة من العمال بالوحدة الإنتاجية الواقعة أقصى غرب التجمع والخاصة بإنتاج الحليب ومشتقاته.

وفيما يلي سرد لواقع العلاقة بين تاسوست ومدينة جيجل من خلال إستقراء حركة التدفقات وتكميمها :

• **تدفقات ناتجة عن العمل :**

فمن خلال نتائج العينة الإحصائية والتي أعطت من بين نتائجها تقدير 105 عامل على مستوى التجمع من بينهم 63 عامل ينشطون داخل التجمع و42 عامل يمارسون نشاطهم خارجه ، وهو مايمثل 40% من إجمالي عدد العمال ،ومن بين هؤلاء العاملين خارج تاسوست نجد 23 % يعملون بقطاع الصناعة والخدمات على مستوى مدينة الطاهير، ليبقى 77% منهم و العاملون بمدينة جيجل يستهويهم قطاع الخدمات (البنك ،التعليم،الحي الإداري..). وتبقى بذلك حركة السكان إلى مدينة جيجل من أجل العمل محدودة مقارنة بالتنقل إليها رغبة في الإستفادة من الخدمات الصحية ،التعليمية ،التسوق أو حتى التنزه.

• **تدفقات ناتجة عن الخدمات التعليمية :**

كما أظهرت دراسة إستخدامات الأرض بتاسوست وما تعلق بالإستخدامات التعليمية فالتجمع يفتقد إلى مؤسسة تربوية هامة تقلل من حركة التلاميذ اليومية إلى بلدية الأمير عبد القادر مدينة الطاهير ،مدينة جيجل رغبة في التعليم الثانوي . وبالإضافة إلى التدفقات الناتجة عن خدمات ثانويات مدينة جيجل ، تبقى تدفقات الطلبة الجامعيين نحو مدينة جيجل حتى وإن قلت تربط بين التجمعين، فمن بين 29 طالب جامعي بالتجمع 21 طالب يزاولون دراستهم بجامعة جيجل ما يمثل 72.5% أغلبهم إناث ،ورغم أن هذا العدد قليل إلا أنه بإمكانه أن يتزايد بسبب فتح بعض التخصصات بجامعة جيجل ما يغني الطلبة عن التوجه للدراسة خارج الولاية .

• **تدفقات ناتجة عن الخدمة الصحية:**

وهذه التدفقات ناتجة عن إفتقاد هذا التجمع لإستخدامات صحية كافية ،فكما أوضحت دراسة الإستخدامات الصحية بالتجمع فإن نصيب الفرد منها يبقى متفاوتا ومحدودا في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للأطباء المختصين، والذين يقتصر ظهورهم كما بينت معطيات مديرية الصحة لولاية جيجل في ثلاث مدن فقط على مستوى الولاية ككل وهي مدينة الميلية ،مدينة الطاهير ومدينة جيجل ،وعلى هذا الأساس فالسكان ينتقلون إلى مدينة جيجل لقضاء حاجياتهم الصحية على حساب مدينة الطاهير وتجمع الامير عبد القادرالذي لايملك سوى مركز صحي

ويفتقر لوجود مستشفى رغم كونه تجمع مقر البلدية ، وذلك لقرب المسافة بينهما أولاً ولتوفر الخدمة بالمدينة كونها عاصمة للولاية .

وإذا كانت تدفقات السكان نحو مدينة جيجل والتي تم تكميمها إنطلاقاً من نتائج دراسة العينة كما تبدو متواضعة سواء للعمل ، للدراسة أو للخدمة الصحية فهذا لايعني أن تنقلات السكان إلى مدينة جيجل تقتصر على هذه الدوافع فقط ، فقد أظهرت نفس النتائج تنقلات يومية لمختلف شرائح الأسرة الواحدة نحو المدينة ليس للأسباب السابقة الذكر وإنما للتسوق والإستفادة من الخدمات التجارية حتى وإن توفرت على مستوى التجمع . أو للتنزه والترفيه وهذا ما يظهر من خلال معطيات مديرية النقل لولاية جيجل والتي تبين أن الخط الرابط بين مدينة جيجل وتجمع تاسوست يشهد أكبر حركة للحافلات والأفراد بمجموع 15 حافلة تضم 446 مقعداً.

جدول رقم (08): واقع النقل الحضري بتجمع تاسوست

خطوط النقل	رقم الخط	طول الخط	عدد الناقلين	عدد الحافلات	عدد المقاعد	عدد الرحلات
تاسوست - جيجل	182015	07 كلم	12	13	410	15
جيجل - الامير ع القادر مرورا تاسوست	182012	13 كلم	02	02	36	09
تاسوست الامير ع القادر مرورا بتامبلا	184024	05 كلم	02	02	58	09
تاسوست الامير ع القادر مرورا ببوحمليون	184025	05 كلم	02	02	58	08
تاسوست الطاهير	184008	08 كلم	06	06	57	10

المصدر: مديرية النقل لولاية جيجل 2004

وتقف وراء عزلة تجمع تاسوست عن تجمع الأمير عبد القادر أسباب مختلفة من بينها موقع تاسوست بالنسبة لتجمع الأمير عبد القادر ، والذي يمكن أن ننظر إليه على أنه سبب تاريخي لأنه وكما جاء ذكره سابقاً فإختيار موقع مدينة الأمير عبد القادر أو (Strasbourg) كما كانت تسمى في الحقبة الإستعمارية كانت بهدف إستراتيجي محض، حيث توسط هذا التجمع مجال البلدية بهدف المراقبة ، فموقعه عند أقدام الجبال والتي أعتبرت (الجبال) ملجأ للمقاومين سهل

عملية مراقبة هذه المنطقة من جهة ، و من جهة أخرى منطقة السهول التي إعتبرت هي الأخرى ملجأ للأهالي الذين إستغلوها في الفلاحة بعد أن استولى المعمرون على أجود الأراضي لتترك الغابات للأهالي لإستغلالها (تاسوست وخاصة شمالا كانت عبارة عن غابة ولازالت بعض أجزائها واضحة بالمجال) حيث قامو بقطع الأشجار وإستصلاح الأراضي بالمنطقة.

هذا الموقع وبالرغم من توسطه البلدية (الخريطة رقم 10) إلاأنه يعتبر منطرفا كون التجمعات التي تضم أكبر حجم سكاني بالنسبة للبلدية تقع بالشريط الساحلى هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الموقع عند أقدام الجبال يكون قد قلل من إمكانيات هذا التجمع للتوسع فهو محصور بين الأراضي المتضرسة والأراضي الفلاحية ،ولذلك يكون غير قادر على إستقبال التجهيزات ذات الإستقطاب والقادرة على جذب السكان وتكوين علاقات قوية مع ما حولها من تجمعات ومراكز حضرية ،وبالمقابل من هذا فإن موقع تاسوست الذي يتوسط تجمعين حضريين لهما ثقلهما بالنسبة للبنية الحضرية بالولاية ككل وهما مدينة جيجل ومدينة الطاهير يجعل هذا الأخير يتأثر بنفوذ هذين التجمعين على حساب تجمع مقر البلدية الذي يعاني الركود. بالإضافة إلى الموقع فلتشبكة الطرق وكفاءتها تأثيرا على تقوية أو إضعاف العلاقة بين التجمعات التي تربط بينها ،إذ تعد رداءة الطرق من أهم الأسباب وراء تدهور العلاقة بين تاسوست وتجمع الأمير عبد القادر ،فرغم أن أقصر الخطوط هي التي تربط بين تاسوست والأمير عبد القادر إلا أن هذا الخط هو الأقل ترددا لأن الطريق الذي يربط بينهما سواء مرورا بتجمع بوحمدون أو تجمع تاميلة هو طريق بلدي في حالة متردية، يجعل عملية الربط بين هذين التجمعين ضعيفة.

وبدرجة أقل ومن خلال إستجواب السكان يوجد هناك نوع من التعصب إتجاه تجمع الأمير عبد القادر ، الذي يبقى في نظر العديد منهم وبسبب إفتقاره لبعض الهياكل والبنى التحتية غير مؤهل لأن يكون تجمع مقر البلدية، وأن هناك نوعا من الإجحاف في حق تاسوست كونه تجمعا ثانويا يكون الإهتمام به بدرجة أقل .

سادسا: مشروع جامعة تاسوست وإنعكاساته على المجال:

I - إشكالية التحضر بالتجمع

إن الإزدواجية في الخصائص التي تميز تجمع تاسوست أو الإزدواجية في الرغبات رغبة الحفاظ على الأراضي الفلاحية ورغبة المضي قدما والتعمير الشامل من شأنه أن يطرح مشاكل مستقبلية .

فالحجم السكاني بالتجمع يعرف تزايدا من إحصاء سكاني إلى آخر لا يتناسب مع مستوى الخدمة التي تقدمها الإستخدامات القليلة الموجودة على مستوى التجمع كونه تجمعا ثانويا وهذه الإستخدامات تتماشى وهيرالكية تنظمها أهمية التجمع إداريا.

هذا الحجم السكاني بإمكانه تكوين ضغط قوي على التجمع ما يؤدي إلى ضرورة إستقدام مثل هذه الإستخدامات ، وهذا ما يعني أن التجمع سيتوجه بالإضافة إلى الإستخدامات السكنية والتي تتزايد تلقائيا (بغض النظر إذا كانت منظمة أو فوضوية) مع تزايد السكان إلى إستخدامات أخرى مكتملة لهذه الإستخدامات ، وهذا ما يفرض على التجمع توفير الإحتياجات العقارية لإحتوائها ، وترجع ملكية معظم الأراضي بالتجمع للبلدية وأملاك الدولة الذي يساعد على تأمين مثل هذه الإحتياجات، لكنها وفي الوقت الحالي تكون خاضعة إلى إستغلال فلاحى واسع من طرف السكان.

إن سرد هذه الوقائع يجعل هذا التساؤل مطروحا :

§ هل سيتوجه هذا التجمع نحو التحضر والتعمير وما يستلزمه من تنظيم للمجال الذي يعرف نموا مستمرا للسكن الفوضوي ؟

§ أو هل سيتم الحفاظ على هذه الأراضي الفلاحية التي يستغلها السكان دون ملكيتها ؟

إن تجمع تاسوست وكأي تجمع بدأ في النضوج يملك نواة تتوسط التجمع وتتوافق فيها وإلى حد ما الخدمة السكنية والخدمات الأخرى خاصة التجارية منها ، وكلما إبتعدنا عن هذه النواة وعن محاور الطرق التي تعتبر محاور تنمية حيوية نقل الخدمة ويكون النشاط الفلاحي هو النشاط السائد ، وبسبب موقع تاسوست وترتبته المساعدة على الزراعة يكون قادرا على إنتاج عديد المنتوجات الزراعية إذا ما حضي بالإهتمام اللازم، ولكنه وبالرغم من هذه المعطيات والمحفزات فإن الإحصاءات الخاصة بالقطاعات الإقتصادية بالتجمع بينت ما يلي :

جدول رقم (09) القطاعات الاقتصادية بتجمع تاسوست

المجموع	البناء والاشغال العمومية		الخدمات		الصناعة		الزراعة		القطاعات
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
577	20.45	118	55.97	323	8.31	48	15.25	88	1987
910	16.37	149	63.18	575	5.60	51	14.83	135	1998
982	16.39	161	64.46	633	5.29	52	13.84	136	2003

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء - التعداد السكاني لسنة 1987

تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 1998 - 2003

ويظهر من خلال هذه الإحصائيات أن قطاع الزراعة لا يأخذ أكبر نسبة فلا يمثل سوى 15.25% سنة 1987 و 14.8% سنة 1998، أما سنة 2003 فقد قدرت هذه النسبة بـ 13.8% وهي كما نرى في إنخفاض من إحصاء إلى آخر، وحالها حال قطاعي الأشغال العمومية والصناعة الذي يحتل المرتبة الأخيرة بنسب تتراوح ما بين 5% و 8% ، ليبقى بذلك قطاع الخدمات يستقطب العدد الأكبر من العمال سواء في التجارة، الأعمال الحرة أو الخدمات بنسب تتزايد من 55% إلى 64%.

وهذا ما يدل على أن التجمع رغم خفاظه على الطابع الريفي إلا أنه لم يحافظ على سيادة النشاط الفلاحي الذي يعرف تقهقرا، ويمكن تفسير ذلك بـ:

- عند القيام بالإحصاءات السكانية وفي حالة ازدواجية الأنشطة الاقتصادية: نشاط فلاحي ونشاط آخر، يتم نسب النشاط الفلاحي للمرأة الماكثة في البيت، وما يميز التجمع خاصة بالمناطق الشمالية والشرقية هو ممارسة الزراعة في أوقات العطل أو بعد الإنتهاء من ساعات العمل اليومية على مستوى القطع الأرضية المجاورة للسكنات بالمنطقة.

- من جهة أخرى فتقهقر النشاط الفلاحي يتناسب مع تقهقر المساحات الزراعية التي تعرف تناقصا مع تزايد عدد السكان بسبب الضغط السكاني الذي يترك أثاره واضحة على المجالات الهامشية المتريفة كما يتركها على المجالات الحضرية، إذ يضطر السكان وبفعل هذا الضغط إلى إقتطاع مساحات من أراضيهم الزراعية كلما إستلزم الأمر بناء مسكن جديد ما يؤدي إلى تناقص مساحة هذه الأراضي وظهور أو ميلاد بالمقابل من ذلك نسيج عمراني فوضوي.

إذن فالتوجه نحو التنمية الشاملة والتحضر يستوجب توفير إحتياجات عقارية يجب على المدينين القصير والبعيد معا، ويستوجب ضرورة وجود إستراتيجية تنظم المجال وتضمن تكامل جميع الوظائف الحضرية الموجودة والواجب وجودها مستقبلا .

أما بقاء الوضع على ما هو عليه بالأراضي العمومية المستغلة في الفلاحة فسوف يؤدي إلى تكوين إذا لم نقل أنه قد تكون نسيج عمراني فوضوي (لاوجود للوثائق) ،بنية عمرانية هشة وغير منظمة ، إستنزاف الأراضي الفلاحية وتعميرها تدريجيا وكليا ،وتلوث بيئي مرتقب إذا ما أخذنا بعين الإعتبار عدم وجود شبكة للتطهير و وجود بالمقابل من ذلك ما لا يقل عن 120 بئر، وبالتالي تلوث المياه الجوفية التي تعرف ضحا يوميا للمياه القدرة المنزلية .إذن فإذا أرادت السلطات حماية هذه الأراضي فيجب عليها وضع قوانين صارمة ومراقبة دائمة لهذه الأراضي.

ويبدو أن التجمع قد إختار طريقه وذلك بالتضحية بالأراضي الفلاحية ذات الملكية العمومية من خلال برمجة أو بداية إنجاز القطب الجامعي الجديد بهذا التجمع وما سيصاحبه من إنعكاسات على المجال بالتجمع ككل سواء على المجالات الحضرية أو المجالات الريفية فما هي إنعكاسات المشروع على المجال ؟

II - مشروع جامعة تاسوست

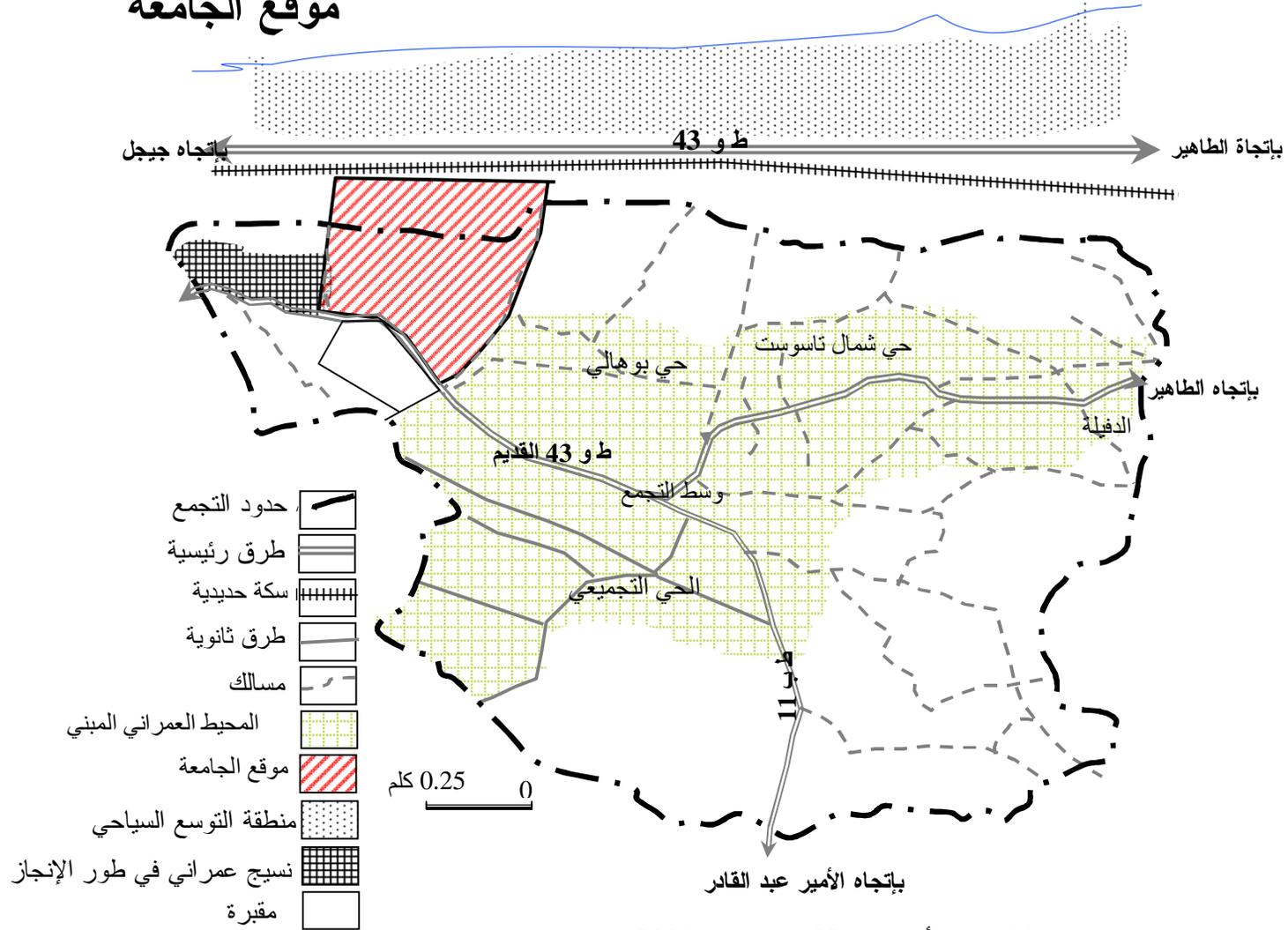
1- الموقع :

في إطار مشروع توسيع جامعة جيجل تم إنشاء قطب جامعي جديد بالتجمع الثانوي تاسوست، يقع هذا القطب عند الشمال الغربي للتجمع، حيث أنه وفي مراجعة لحدود المخطط التوجيهي التهيئة والتعمير للتجمع تم ضم هذه المساحة والمقدرة ب34 هكتار إلى المحيط العمراني .

هذه المساحة التي هي عبارة عن أراضي فلاحية تزوج فيها الملكية بين ملكية عمومية وملكية خاصة تم تجريدها من هذه الصفة وإدماجها في المحيط العمراني وذلك من خلال

تجمع تاسوست

موقع الجامعة



الإستفادة من بنود المرسوم رقم 613/03 المؤرخ في 2003/09/16 والذي يحدد شروط إسترجاع الأراضي الفلاحية المندمجة في قطاع عمراني.

ويحد الجامعة من الشرق : التجمع الحضري تاسوست .

الغرب : طريق ثانوي يفصل بين موقع الجامعة وتعاونية الأمل.

الشمال : غابة للتسلية.

الجنوب : الطريق الوطني القديم رقم 43.

ومن الخريطة رقم 14 تظهر أهمية موقع الجامعة عند مدخل التجمع والقريب من محاور الإتصال إذ ينحصر هذا الموقع بين الطريقتين الوطنيين رقم 43 القديم والحديث ، وهذا ما جعل القائمين على المشروع يحبذون هذا الموقع عن غيره من المواقع المقترحة.

2- السعة :

يرتكز مشروع جامعة تاسوست على عدة هياكل قاعدية ،بيداغوجية وإدارية ،فالجامعة تضم 04 كليات، 05 إقامات بالإضافة إلى الملحقات الأخرى.

2-1 الكليات :

- **كلية العلوم** : بمساحة 16227.70 م² و 5000 مقعد بيداغوجي تضم .

10مدرج : 01 مدرج بـ400 مقعد.

03 مدرجات بـ 250 مقعد لكل مدرج .

03 مدرجات بـ 250 مقعد لكل مدرج.

03 مدرجات بـ 200 مقعد لكل مدرج.

50 قاعة بـ 50 مقعد لكل قاعة .

20 مخبر بيداغوجي.

- **كلية الحقوق** : بمساحة 14577.70 م² و 5000 مقعد بيداغوجي .

08 مدرجات : 02 مدرجين بـ 400 مقعد لكل مدرج.

02 مدرجين بـ 350 مقعد لكل مدرج.

02 مدرجين بـ 250 مقعد لكل مدرج.

02 مدرجين بـ 200 مقعد لكل مدرج .

52 قاعة بـ 50 مقعد لكل قاعة .

- **كلية علوم المهندس** : بمساحة 16227.70م² و 4000 مقعد بيداغوجي .
 - 06 مدرجات : 02 مدرجين بـ 350 مقعد لكل مدرج .
 - 02 مدرجين بـ 250 مقعد لكل مدرج .
 - 02 مدرجين بـ 200 مقعد لكل مدرج .
 - 48 قاعة بـ 50 مقعد لكل قاعة .
 - 40 مخبر بيداغوجي .

- **كلية التسيير** : بمساحة 13627.70م² و 4000 مقعد بيداغوجي .
 - 06 مدرجات : 02 مدرجين بـ 350 مقعد لكل مدرج .
 - 02 مدرجين بـ 250 مقعد لكل مدرج .
 - 02 مدرجين بـ 200 مقعد لكل مدرج .
 - 48 قاعة بـ 50 مقعد لكل قاعة .

إضافة إلى هذه المرافق فكل كلية : مكتبة الكلية، قاعة أنترنيت، قاعة مطالعة للطلبة وأخرى للأساتذة ، قاعة إعارة ، مكاتب للباحثين ، مكاتب إدارية وقاعات للأساتذة .



صورة رقم (12) : صورة لمجسم مشروع جامعة تاسوست



صورة رقم (13)،(14)،(15) : رؤية إفتراضية للكليات

2-2 الإقامات الجامعية:

وتتربع على مساحة 143155.50 م² وتحتوي المشروع على 05 إقامات جامعية كل واحدة منها بمساحة 28631.10 م² و 2000 سرير، وكل إقامة لها مطعمها الخاص، إضافة إلى بعض الملاحق الهيكلية الخاصة بالنشاطات الثقافية والترفيهية (مكتبة، كافتريا، قاعة موسيقى قاعة فنون تشكيلية...) والرياضية (قاعة تدريب، مرشحات، ملاعب للكرة ..) والصحية (قاعة علاج)



الصورة رقم (16)،(17) : رؤية إفتراضية للإقامات الجامعية



• المكتبة المركزية:

تتربع المكتبة على مساحة 3889.60 م^2 وتتكون من ثلاث طوابق : الطابق الأول يشمل بنك الإعارة ومكاتب وفضاء يستغل لعرض الكتب، أما الطابق الثاني فيحتوي على قاعتين للمطالعة للطلبة وللأساتذة، والطابق الثالث خاص بمكاتب الإدارة المكتبة وقاعة للدوريات وأخرى للأرشيف.

صورة (18) رؤية إفتراضية للمكتبة المركزية

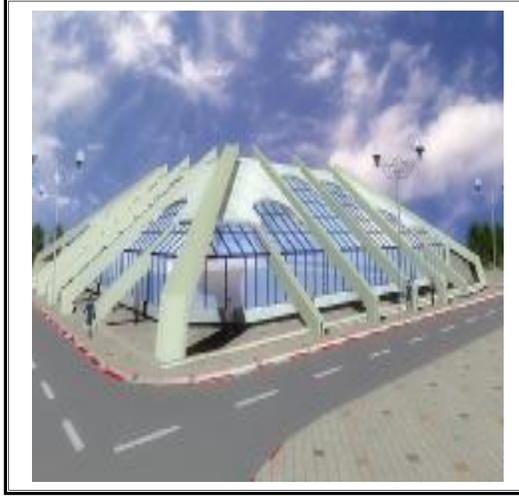
• قاعة المحاضرات :

بمساحة إجمالية تقدر ب 3044.20 م^2 ، بها 1000 مقعد وتتكون من طابقين بهما :فضاء للإستقبال وآخر للعرض بالإضافة إلى مطعم ،كافيتيريا، قاعة إجتماعات وقاعة شرفية ،مكاتب وقاعات الدراسة.



صورة رقم (19): رؤية مستقبلية لقاعة المحاضرات

هذا ويشمل المشروع جامعة تاسوست على مركز للبحث ومساحات للترفيه وفضاءات للعب وموقف للسيارات وآخر للحافلات الخاصة بنقل الطلبة ومخابر للبحث ومخابر بيداغوجية بالإضافة إلى إستغلال الغابة المجاورة للمشروع في الأبحاث العلمية.



صورة رقم (20): رؤية إفتراضية لمركز الابحاث

صورة رقم (21): رؤية إفتراضية للمطعم

III - أهمية مشروع جامعة تاسوست:

يكتسي مشروع قطب جامعي ثان بتجمع تاسوست أهمية كبيرة ليس بسبب الحجم الذي يملكه فقط، وإنما بسبب الموقع الذي يحتضنه وما سينجر عن هذا المشروع من إنعكاسات على التجمع، على الإقليم وعلى العلاقات بين التجمعات، هذا الموقع الذي أهل التجمع لإستقبال هذا القطب بعد أن تم ترشيح موقعين آخرين: منطقة مزغيطان والتي سبقت وأن إقترحت كمنطقة توسع لمدينة جيجل بحكم قربها منها، لكن محدودية المساحة وإرتفاع تكاليف إنجاز المشاريع بها جعل القائمين على المشروع يصرفون النظر عن هذا الموقع كما صرفوه عن منطقة شادية أو التجمع الثانوي شادية التابع إداريا لبلدية قاوس المتاخمة لبلدية جيجل جنوبا لأسباب إجتماعية أساسها الإنغلاق الذي يعاني منه هذا التجمع، وبالتالي فإن ضم مثل هذا المشروع وبطريقة فجائية إلى تجمع محافظ جدا لن يحضى بالقبول من طرف السكان وسيكون له إنعكاسات سلبية على التجمع .

إن الحديث عن قطب جامعي جديد بهذه الأهمية بوجود جامعة أم بالإقليم يقود إلى التساؤل :

- ما جدوى إستحداث قطب جامعي جديد ؟

- هل هناك تقصير أو تشبع بجامعة جيجل ؟

- وهل سيكون هذا القطب تابعا أم مستقلا عن جامعة جيجل ؟

عرفت جامعة جيجل تطورات عدة من خلال التزايد المستمر لعدد الطلبة المنتسبين إليها الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الهياكل المستقبلية لهؤلاء الطلبة، وبالتالي تزايد مستمر في مساحة الجامعة حتى أصبح الموقع الذي يحتضنها غير قادر على إستيعاب المزيد من الهياكل . فبعد أن كانت الجامعة عبارة عن مدرسة عليا للأساتذة سنة 1986 بعدد طلبة لا يتجاوز 193 طالب⁽¹⁾ تحولت سنة 1998 إلى مركز جامعي يضم 8104 طالب⁽²⁾ ، لتصبح مؤخرا سنة 2002 جامعة تستقبل أكثر من 12430 طالب⁽³⁾ و 383 أستاذا .

إن هذا التضاعف في حجم الطلبة عقبه تضاعفا في مساحة الجامعة وتضاعفا في الطموح بالوصول بالجامعة إلى أبعد ما وصلت إليه، ما جعلها تتطلع لنشر خدماتها خارج مجالها من خلال بث فروع لها وفي تجمعات أخرى مادامت الجامعة تعاني من مشكل التوسع الذي تعاني منه مدينة جيجل كونها تقع بالمحور الجنوبي الذي توسعت بموجبه المدينة لمراحل عديدة وتوسعت معها أيضا الجامعة عبر نفس المحور .

ورغم أن القطب الجامعي الجديد وكما جاء في إستعراض للهياكل المبرمجة يحتوي على كل البنى التحتية التي تحتاجها جامعة مستقلة بحد ذاتها إلا أن الكيفية التي تم تقسيم إنجاز المشاريع عبر الزمن تعني أن هذا القطب سيبقى تابعا ولفترة زمنية بجامعة جيجل ما دامت على مستوى قريب لن يتم إنجاز سوى الإقامات الجامعية والتي تستقبل الطلبة المنتسبين لجامعة جيجل بعد أن سجل عجز قدر بـ300 سرير على مستوى الإقامات الجامعية للموسم الجامعي 2005-2006 ، وهذا العدد مرشح للإرتفاع بالدخول الجامعي 2006-2007 مع ترقب تسجيل عجز آخر في المقاعد البيداغوجية لنفس الموسم . حيث تم تقسيم مساحة المشروع إلى مساحتين الأولى والمقدرة بـ28 هكتارات عبارة عن مباني بيداغوجية وإدارية وثلاث إقامات جامعية، والمساحة الثانية والمقدرة بـ06 هكتارات عبارة عن مساكن وظيفية وإقامتين جامعتين.

كان من المفروض الإنطلاق في إنجاز الشطر الأول من الإقامة الجامعية بـ500 سرير في سبتمبر 2003، ويتم تسجيل إنجاز المقاعد البيداغوجية المقدر بـ4000 مقعد خاص بكلية من الكليات الأربع (كلية التسيير) لتبدأ الأشغال بها سنة 2004 مع 1500 سرير الباقية من الإقامة الجامعية الأولى. ويشهد المشروع تقدما كبيرا خلال هذه الفترة حيث تم تدعيم ورشات البناء بكل المتطلبات المادية البشرية والتقنية للإسراع في إنجاز هذا المشروع .

IV : إنعكاسات مشروع جامعة تاسوست على التجمع :

إن التفكير في توطين أي مشروع أو هيكل في أي مكان يسبقه قبل الحديث عن الشكل العمراني والإمكانيات التي يملكها هذا المشروع دراسات قاعدية أساسها ما يمكن أن ينعكس جراء وضع مثل هذا الهيكل، والحديث عن قطب جامعي يعني بنى تحتية قاعدية لها نفوذ جهوي وقادرة على تغيير معالم أي تجمع من خلال الإنعكاسات التي تنتج عنها هذه الإنعكاسات التي يراها البعض إيجابية ويراها البعض الآخر سلبية .

لذلك فالتفكير في مشروع بهذه الأهمية لا يجب أن يتعدى مبدأ وجود فراغ عمراني أو مساحة قادرة على إستيعاب مثل هذا المشروع وإنما يجب تكاثف مجموعة من الدراسات التي بإمكانها مجتمعة أن تعطي لهذا المشروع البعد الجهوي والمجالي، هذه الدراسات هي دراسات إجتماعية، إقتصادية، حضرية،.. فلا يمكن التجاهل أننا نتكلم على مدينة جامعية إن صح القول، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار سعة المشروع بـ 18000 مقعد بيداغوجي، 4 كليات و 05 إقامات مع باقي التجهيزات الأخرى والتي تتربع على مساحة 34 هكتار مع إمكانية التوسع المستقبلي. وبالتالي فإن إجتماع أهمية هذا المشروع من جهة وإمكانيات التجمع المحدودة من جهة سيكون له إنعكاسات متعددة منها :

1 - الإنعكاسات المجالية:

لا شك أن تجمع تاسوست وبعد أن يتم إستكمال مشروع الجامعة سيعرف تغيرات عدة وجدرية في بعض الأحيان، فسيزيد هذا القطب من أهمية التجمع إذ بالإضافة إلى منطقة التوسع السياحي الواقعة شمال التجمع ، الشريط الساحلي لتاسوست، سيكسب التجمع وعند مدخله

الغربي هيكلًا معماريًا جديدًا يتميز بهندسة معمارية حديثة كما يتميز بالإختلاف عن ما يوجد بالتجمع من إستخدامات ولذلك سيشكل هذا القطب بوابة للتجمع تفتح له أفاقًا واسعة وتعمل على:

أ- إعادة هيكلة البنية الحضرية:

عرف تجمع تاسوست تغيرات مجالية عدة خلال الفترة الأخيرة ،هذه التحولات كانت نتاج عدة عوامل أهمها :

§ الإستهلاك المتزايد للمجال بطريقة مخططة أو بطريقة عشوائية نتيجة النمو الكبير للسكن الفوضوي الذي شهده التجمع.

§ التحولات الإجتماعية والإقتصادية، وتدهور قطاع الزراعة الذي لم يستطع المحافظة على اليد العاملة به.

§ التغيرات العقارية وتحولات الملكية .

§ عدم إحترام مخططات التهيئة الخاصة بالتجمع والخروج عن توجهات التشريعات الخاصة بالتهيئة الحضرية.

وقد أدت هذه التحولات إلى تكوين نسيج حضري هش وبنية حضرية ضعيفة لا تستطيع أن تكون قاعدة متينة لمثل هذا المشروع ذو البعد الجهوي ،وبمأن مشروع الجامعة يكون قد وجد له مكانا بالتجمع فالنسيج الحضري الذي يحتضنه هو الذي سيأقلم نفسه مع إحتياجات هذا الأخير وعلى هذا الأساس سيتم التوجه إلى سياسة جديدة تهدف إلى:

✓ تقوية شبكة الطرق وتفعيل دور الطريق الوطني القديم رقم 43 ،بالإضافة إلى الإستفادة من خدمات محطة قطار جديدة مستقبلية لفائدة طلبة الجامعة.

✓ إستحداث تجهيزات حضرية جديدة.

✓ جرد الجيوب العمرانية الفارغة والأراضي المستغلة بطرق غير شرعية والإستفادة منها في تكوين أنسجة جديدة تعتمد مبدأ التخطيط المجالي المسبق.

✓ بعث بنية جديدة بإدماج المجال المبني مع المجالات الموجهة للتعمير والخاصة بمشروع الجامعة.

وبالتالي تأمين نمو حضري منظم ومهيكل وبنية حضرية متجانسة تضم مختلف الوظائف لتتكامل فيما بينها وتعطي أشكالًا حضرية متجانسة ومتناغمة، ليكون بهذا مشروع جامعة

تاسوست نقطة إنطلاق سياسة هادفة لتنظيم مجال تاسوست وكذا المجال المحيط بها والممتد إلى غاية مدينة جيجل.

ب- زيادة عزلة تجمع الأمير عبد القادر:

إذا كان مشروع الجامعة سيعطي لتجمع تاسوست بنية حضرية أكثر حيوية ما يعني أن هذا التجمع سيصبح التجمع الأكثر أهمية حتى على حساب تجمع الأمير عبد القادر نفسه الذي يعرف عزلة عن التجمعات التابعة له إداريا .

ولأن مشروع الجامعة قد تم توقيعه بأقصى شمال البلدية يكون قد قضى على آمال تجمع الأمير عبد القادر في الخروج من العزلة التي فرضتها عليه نقص البرامج التنموية لما سيكون للطريق الوطني رقم 43 القديم والحديث من أهمية على حساب الطريق البلدي فالجهة الشمالية للبلدية للتجمع هي الجهة التي ستعرف التغيرات الأكثر أهمية، وبالتالي وبسبب الجامعة ستضاف إلى تجمع تاسوست ما يزيد من جاذبيته، ليؤدي بذلك إلى إستقطاب سكان التجمعات السكانية و إستغنائها عن تجمع الأمير عبد القادر، ذون الحديث عن العلاقة التي ستعرف تقوية بين مدينة جيجل وتجمع تاسوست بفضل حركة الطلبة الدؤوبة، بالإضافة إلى هذا سيعزز تجمع تاسوست علاقاته مع التجمعات المجاورة له والواقعة على نفس محور التنمية الولائي والحديث عن مدينة جيجل والطاهير.

2 - الإنعكاسات الإجتماعية :

تظل الدراسة الإجتماعية ومعرفة الخصوصيات الإجتماعية لأي تجمع من أهم الأسس التي تركز عليها الدراسة الحضرية، فالإنعكاسات الإجتماعية التي تنتج عن تغيرات تطراً على التجمع والتي تكون ذات صلة بإعتقاداته الإجتماعية لمن أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الإعتبار لضمان نجاح المشروع الحضري .

تتميز ولاية جيجل عموماً بالطابع الريفي والذي يغلب عليه مميزات إجتماعية أهمها الإنغلاق والمحافظه، ولذلك فبالرغم من بعض التغيرات التي عرفتها الخريطة الإدارية بالولاية بإرتقاء بعض التجمعات إلى تجمعات حضرية إلا أن مستوى التحضر الفكري بها لم ينضج بعد

ولا زالت ترى في بعض التجديدات والتجهيزات التي يتطلبها العصر قادرة على تحطيم بعض القيم السائدة في هذه التجمعات.

وإذا كانت هذه النظرة قد تغيرت ببعض التجمعات وبدأت في التأقلم مع هذه التغيرات والحديث يخص المدن فإن بعض التجمعات لا زالت ترى أن وضع جامعة تضم كما هائلا من الطلبة ومن الجنسين في تجمع سيؤدي إلى القضاء على طابع المحافظة، وهذا ما يعتقد سكان تاسوست خاصة المسنين منهم .

لكن وبالمقابل من هذه النظرة السلبية للمشروع فهناك من السكان من يرون أن وضع الجامعة بتجمع تاسوست سيكون الحل المناسب لما تعانيه بعض الفتيات خاصة ممن تحصلن على شهادة البكالوريا ولم يسعفن الحظ في إكمال دراستهن الجامعية لعدم رغبة أوليائهم لمزاولة الدراسة خارج الولاية في حالة تعدد التسجيل في بعض التخصصات على مستوى جامعة جيجل .

وبغض النظر عن هذه الإنعكاسات التي تمس إعتقدات الأفراد والتي يمكن أن تتغير مع الزمن بعد أن يفرض عليهم الأمر إذا لم نقل أنه قد فرض بإعتبار أن المشروع قد جاء بموجب قرار سياسي حتى وإن كان تحت غطاء توفر الأرضية الملائمة والموقع الملائم فإن أهم ما ينعكس عن هذه الجامعة هو ظهور حركة علمية وثقافية بالتجمع وما يتبعها من إنفتاح على الخارج من خلال تردد الطلبة والأساتذة وإستقبال مؤتمرات وأيام دراسية وأساتذة من مختلف المناطق، وبالتالي سيسود بالتجمع جو علمي ووعي ثقافي ناتج عن تبادل الثقافات يساعده مستقبلا على التخلي عن بعض الإعتقدات وبعض التصرفات التي تسيء إليه وتعيق مسيره.

3- الإنعكاسات الوظيفية :

تتعلق هذه الإنعكاسات بالتغيرات التي تطرأ على نوع النشاط السائد بالتجمع، فمن تجمع ريفي يعتمد سكانه على الزراعة، هذا النشاط الذي ورثوه أبا عن جد إلى نشاط جديد يتمشى والتغيرات التي سيحدثها إنجاز هذا الصرح العلمي الضخم بهذا التجمع .

لقد أثر النمو الديموغرافي الذي صحبه نموا عمرانيا على النشاط الفلاحي بسبب تراجع الأراضي الزراعية أمام زحف العمران إليها، وبتوجه السكان إلى قطاع التجارة الذي يزدهر وتزداد الحاجة إليه بإزدياد السكان ،حيث عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة .

ولأن إنجاز هذه الجامعة يستهلك يدا عاملة ضخمة في مجال البناء يكون هذا الأخير قد أمن نسبيا مناصب شغل بقطاع البناء لسكان التجمع والتجمعات المجاورة، فقد قدر معدل البطالة بالتجمع بـ 43.2%⁽¹⁾، وحسب مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل يكون عدد العاملين بمشروع الجامعة حوالي 2000 عامل يأتون من مختلف جهات الولاية.

وإذا كانت هذه الجامعة قد أمنت اليد العاملة قبل الإنتهاء من إنجازها فإنها عندما تفتح أبوابها أمام الطلبة، الأساتذة والعاملين بها ستعمل على إنعاش هذا التجمع، فحسب تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل فإن إحتياجات هذه الأخيرة من اليد العاملة لا يقل عن 2000 عامل على أقل تقدير يعملون في مختلف المجالات (موظفون في الإدارة أو عمال في الخدمات الإجتماعية (الإقامة + النقل))، وإذا كانت هذه الفرصة في الحصول على منصب شغل تكون محل منافسة بين سكان التجمع مع سكان باقي الولاية، فإن ماتوفره الجامعة لهذا التجمع سيكون أكبر من هذا، فإن قدوم حوالي 18000 طالب إلى هذا التجمع للدراسة والإقامة بالإضافة إلى 2000 عامل المنتظرين سيعمل على إستقدام مجموعة من النشاطات التي هي على علاقة مع الجامعة، فسيفتح المجال واسعا أمام كل أنواع الأنشطة التجارية (مكاتب، قاعات انترنيث، مطاعم، مواد غذائية، أكشاك، هاتف عمومي ...) فبمجرد برمجة مشروع الجامعة بهذا التجمع بدأت الطلبات على الأراضي للبيع تزداد لتبدأ أسعارها في الإرتفاع ترقبا لما سيعرفه المجال من تغير والإستفادة من نتائج هذه التغيرات خاصة بالمناطق القريبة من موقع المشروع .

وبالإضافة إلى كل هذا فإن خطوط النقل ستعرف تكثيفا للربط بين مختلف التجمعات والجامعة وخاصة للربط بين الجامعتين، ما يعني أن حركة النقل وعدد العاملين في مجال النقل سيتضاعف بتضاعف عدد المستفيدين منه .

(1):المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بين البلديات جيجل ،قلوس ،الأمير عبد القادر والطاهير 1998

سابعا : مدى مساهمة هذا التجمع في خدمة توسع مدينة جيجل

I - مدى توفير احتياطات عقارية :

يملك التجمع مؤهلات عمرانية عالية بسبب موقعه الجيد. والإستفادة الجيدة منه تعني إستحداث تغييرات جذرية في طبيعة إستخدام الأرض من خلال التخلي عن الأراضي الفلاحية، وهذا التغيير الجذري لن يكون فقط عن طريق جرد الفراغات العمرانية وتوجيه التعمير إليها وإنما بإعادة النظر في النسيج العمراني الذي يعرف فوضى كبيرة وفي البنية الحضرية الهشة التي يتميز بها.

وضع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر ومن خلال دراسة تجمع

تاسوست (04) مخططات شغل الأراضي والتي كانت توجهاتها كالتالي :

جدول رقم (10): البنية الحضرية المقترحة بتجمع تاسوست

ملاحظات	التجهيزات المقترحة	السكن المقترح		المساحة هكتار	الموقع
		الجماعي	الفردى		
عملية تجديد	-	66	489	26.36	وسط المدينة (POS 01)*
إعادة مراجعة المخطط بوضع تجهيزات جديدة	الجامعة، ملعب، دار الشباب، مركز ثقافي، ساحة لعب، قاعة متعددة الرياضات	500	320	42.89	الجهة الشمالية الغربية (POS 02)
عملية التكتيف	سوق مغطاة	-	540	34.3	الجهة الجنوبية (POS 03)
عملية التكتيف	مسجد	-	432	31.50	الجهة الشرقية (POS 04)
		566	1781	135.05	المجموع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر 1993.

* مخطط شغل الأرض

توضح هذه الإحصائيات أن هذه المخططات توفر ما يقدر بـ 2347 مسكن جديد يكون جاهزا سنة 2015 وهو المدى البعيد لهذه الدراسة التي أنجزت سنة 1993، وقد قدرت هذه الدراسة إحتياجات التجمع إنطلاق من إفتراض معدل نمو سنوي يقدر بـ 2.03% دون الأخذ بعين الإعتبار إنجاز الجامعة بهذا التجمع ، وعلى هذا الأساس وبتغير المعطيات بالتجمع تكون التقديرات السكانية كالتالي :

هناك ثلاث فرضيات للنمو السكاني والتي على أساسها يمكن تقدير عدد السكان مستقبلا: الضعيفة ،المتوسطة والقوية ،وإن أنسب فرضية توافق ما وصل إليه التجمع وما يمكن أن يصل إليه مستقبلا هي الفرضية القوية فلا يمكن أن يتراجع معدل النمو عن 3% أو يراوح هذا المعدل لأن التجمع ومنذ سنة 1987 لم يعرف إنخفاضا في معدل نموه ،ولم يعرف هجرة عكسية منه إلى مناطق أخرى، بل بالعكس من هذا فقد أكسبت الجامعة هذا التجمع طابع الجاذبية ولذلك فإننا نفترض نموا مرتفعا للتجمع ومعدل نمو سكاني يقدر بـ 5% ليصبح عدد السكان إلى غاية سنة 2015 (وهو مدى متوسط بالنسبة لسنة 2005) يقدر بـ 12926 نسمة⁽¹⁾.

وعلمنا أن عدد السكنات الموجودة بالتجمع تقدر بـ 267 مسكن⁽²⁾ التي نضيف إليها السكنات المبرمجة المقدرة بـ 2347 مسكن ، تكون لدينا حضيرة سكنية مستقبلية تقدر بـ 2614 مسكن. وبإعتبار أن معدل شغل المسكن هو 06 أشخاص/المسكن يكون على التجمع توفير 2154 مسكن ما يعني أن السكنات المقترحة والموجهة لسكان التجمع ستكون كافية حتى وإن ارتفع معدل النمو السكاني إلى 5% مستقبلا.

تدل هذه العمليات الحسابية أن التجمع قادر على إستقبال المزيد من السكان إذا ما أخذنا بعين الإعتبار بعض المناطق القابلة للتعمير بالجهة الشمالية الغربية على طول الطريق الوطني القديم وكذا المنطقة المحصورة ما بين الطريقين الوطنيين القديم والحديث ومنطقة بوشعلة التي عرفت تعميرا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة على حساب الأراضي الفلاحية ،هذه المنطقة القريبة من التجمع والتابعة له تبعية تامة .

$$(1) \text{نس} 2015 = \text{نس} 2005 \times (1+r)^{10}$$

$$\text{نس} 2015 = 7935 \times (1+0.05)^{10} = 12926 \text{ نسمة}$$

II - تخفيف الضغط على مدينة جيجل :

تعرف مدينة جيجل ضغطا سكانيا كبيرا على الموارد والتجهيزات الموجودة بها بإعتبارها مقرا للولاية، و بإنجاز القطب الجامعي بتجمع تاسوست يتم إستحداث تجهيزات جديدة بهذا التجمع تكون ذات أهمية إن لم نقل موازية لما بالمدينة، لذلك فبإمكان تجمع تاسوست أن يخفف من الضغط الممارس على مدينة جيجل وبالتالي توجيه السكان إليها .

وبما أن الإمكانيات الإقتصادية التي تملكها بلدية الأمير عبد القادر تقع معظمها بالشريط الساحلي فإن تجمع تاسوست بحكم قربه منها المستفيد الأول منها فمنطقة المطار ، ميناء جن جن ، منطقة النشاطات ،خط السكة الحديدية و الطريق الوطني كلها لاتبعد عن تجمع تاسوست بمسافة كبيرة .وهكذا يستفيد بذلك التجمع من الحركية التي يعرفها المطار، الميناء إذا ما إشتغل مستقبلا بكامل طاقته، بالإضافة إلى الجامعة التي سيؤدي إنجازها إلى تكوين قاعدة متينة للتجمع بإنجاز التجهيزات القاعدية التي تحتاجها هذه البنى المهيكلية ، وبتقوية وظيفة شبكة الإتصالات عن طريق صيانتها وإعادة الإعتبار لها ، ليصبح هذا التجمع منطقة تفريغ وعبور هامة بالنسبة لمقر الولاية، فكل الإمكانيات متوفرة ويكفي فقط تكثيف الجهود وإنتهاج سياسة تهيئة تنظم نمو هذا التجمع وتتحكم فيه .

وبسبب موقع هذا التجمع على نفس المحور مع مدينة جيجل ونموه المسقبلي سيكون قطبا ثانيا للمدينة ،هذا القطب الذي يمتلك جاذبية ومجال نفوذ تقع ضمنه تجمعات سكانية يخدمها هذا التجمع ، والحديث يخص التجمع الثانوي حرائن الذي يقع ضمن مجال نفوذ تاسوست ومدينة جيجل، فلا إنتقال بين هذين التجمعين دون المرور على تجمع حرائن الذي يعرف خصوصية ريفية ونسيجا عمرانيا فوضويا يمكن أن يتغير مستقبلا بتغير المعطيات المحيطة به .

الخلاصة

يعد تجمع تاسوست من أهم التجمعات الثانوية بالولاية ، فهو يملك موقعا متميزا على الطريق الوطني رقم 43 القديم والحديث، ويعتبر أحد محطات محور التنمية الأول بالولاية (محور جيجل الطاهير، الميلية)، هذا الموقع الذي يعرف إتصالية كبيرة مع باقي التجمعات المحيطة به (التجمعات السكانية ،الثانوية وحتى المدن الكبرى جيجل والطاهير) لقربه من كل خطوط الإتصالات

لم يعرف هذا التجمع مراحل كبيرة في نموه السكاني فلم يظهر بالشكل الذي هو عليه اليوم إلا سنة 1987، فقد كان عبارة عن تجمع ريفي يهجر إليه السكان لتوفر الأراضي الفلاحية، وإلى غاية سنة 1993 بدأ تطبيق السياسات السكنية الجديدة، وبدأ النسيج العمراني في الإنتعاش .وبالرغم من هذا فإن غياب الرقابة على المجال أدى إلى تكوين نسيج عمراني فوضوي وبالتالي بنية حضرية ضعيفة لا تتنوع الإستخدامات بها، فشبكة الطرق سيئة حالتها والشبكات التقنية غائبة أما باقي الإستخدامات فقد إقتصرت وجودها فقط لتحقيق الحد الأدنى من الخدمة ما جعل هذا التجمع يعرف إرتباطا كبيرا لما حوله من مدن .

وبالرغم من أن هذا التجمع تابع إلى بلدية أخرى ومستقل إداريا عن بلدية جيجل إلا أن إرتباطه بها كبير جدا، فعزلة هذا الأخير عن تجمع مقر بلديته وقرب المسافة بينه وبين مدينة جيجل جعله يستفيد بشكل جيد من إمكانيات هذه المدينة، لتعرف العلاقة بينهما توطيدا كبيرا بعد إنجاز القطب الجامعي الجديد بتاسوست، هذا القطب الذي استطاع أن يحل مشكل التضرر بالتجمع بالتوجه السريع نحو التعمير المنظم والمخطط عن طريق التخلي عن الطبيعة الفلاحية والإغلاق والإنطلاق نحو التفتح على الخارج وعلى ماتوفره الجامعة من أفاق جديدة على مستوى التجمع محليا وعلى الإقليم ككل .

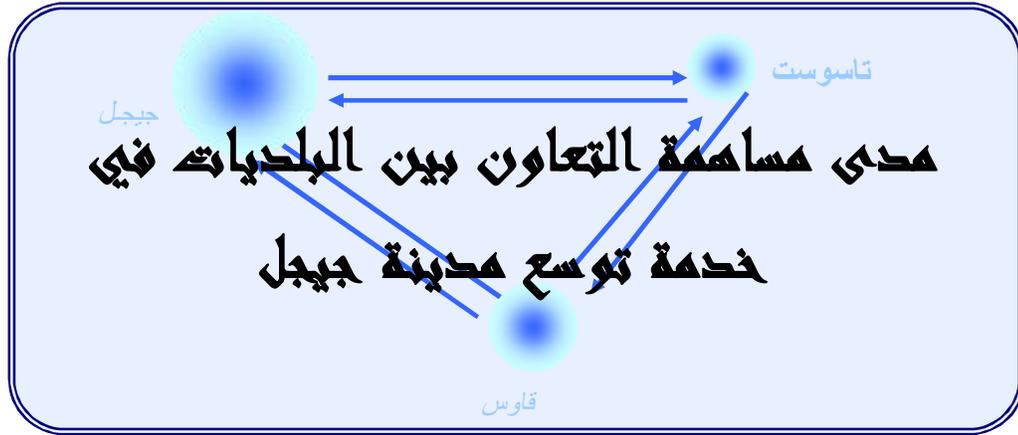
تؤدي هذه الجامعة إلى حدوث حركية في المجال يجب الإستفادة منها في تقوية البنية الحضرية والتحكم في النمو العمراني للتجمع لكي يتمكن من لعب دوره في المساهمة في حل مشكل مدينة جيجل، عن طريق نموها مجاليا على شريط واحد و بتخفيف الضغط الممارس عليها عن طرق إستقبال تجهيزات جديدة ، وإنعاش التجمعات الواقعة تحت نفوذ هذين التجمعين

وإذا كان هذا التجمع بإمكانه المساهمة في مساعدة المدينة عن طريق إحداث توازن مجالي وتكامل في المصالح فإن الإتجاه جنوبا نحو مدينة قاوس تحديدا من شأنه تدعيم هذا التكامل.

فما مدى مساهمة هذا التعاون بين التجمعات في خدمة توسع مدينة جيجل بطريقة منظمة

ومتجانسة ؟

الفصل الثالث



مصادر الفصل:

مقدمة :

أولاً : مدينة قارس : موقع وواقع

ثانياً : مدينة قارس : إمكانيات ومؤملات

ثالثاً : مدى مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة توسع المدينة

رابعاً : مدى مساهمة أدوات التعمير في تجسيد التعاون

خامساً : نتائج وتوصيات

خلاصة.

الفصل الثالث

مدى مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة توسع مدينة جيجل

مقدمة :

تركز الحديث في الفصل الأول عن إشكالية مدينة جيجل في التوسع نتيجة محدودية الإحتياجات العقارية أمام النمو السكاني المتزايد وبطريقة تتماشى وتطلعات المدينة المستقبلية بالخروج من القوقعة التي تختبئ تحتها، بينما تم التطرق في الفصل الثاني لإمكانية الإستفادة من نمو التجمع الثانوي تاسوست بمعية إنجاز الجامعة في إحداث إنسجام وتكامل بين التجمعين .

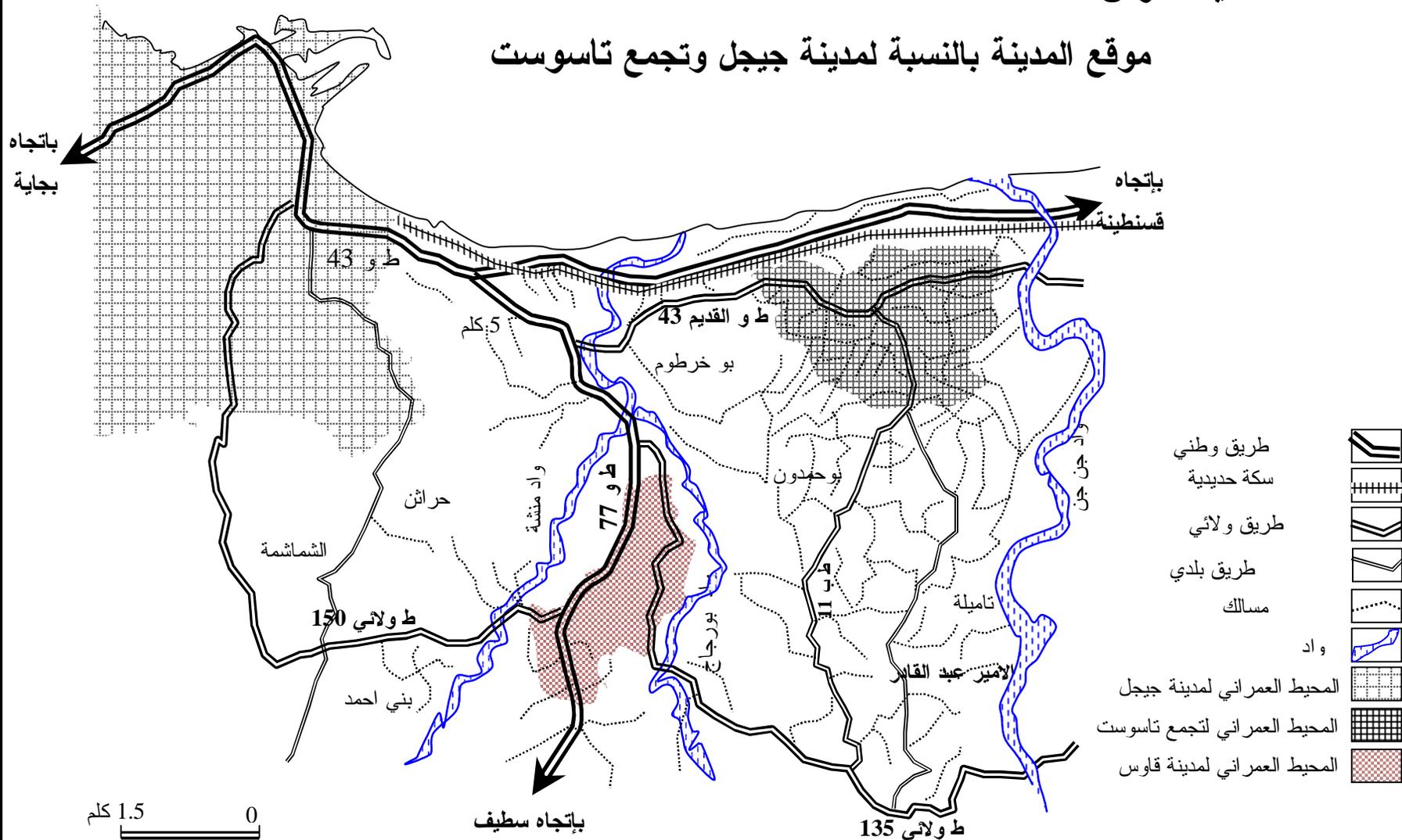
وخلال الفصل الثالث سنلقي الضوء على مدينة قاوس الواقعة جنوب هذين التجمعين في محاولة لتجنب مايمكن أن يترتب عن تركيز الإهتمام في تنمية المجال الواقع بين المركزين السابقين على حساب المناطق الداخلية، كون هذا المجال ينطبق ومحور التنمية الأساسي بالولاية، والذي تتركز به معظم الهياكل الحيوية والإستراتيجية. في حين أن هنالك عدة تجمعات مهمشة بإمكانها لعب دور مهم في إنعاش التعاملات بين المناطق الداخلية والشمالية الأوفر حظا، وهذا من خلال توسيع مجالات النفود وتنمية المناطق الداخلية عن طريق خلق أنوية جديدة تكون همزة وصل بينها .

ونظرا لما تملكه مدينة قاوس من إمكانيات ومؤهلات فهي تكون قادرة على أن تصبح قاعدة أو ظهيرا لهذين التجمعين، ولذا فالتطرق إليها بالدراسة لن يكون بمنىء عن هذين التجمعين. فالهدف من دراستها هو إيراد مدى قدرة مدينة جيجل من الإستفادة من إمكانيات هذه المدينة، التي عرفت نموا خلال الفترة الأخيرة جعلها محط أنظار المهتمين بالمجال، وهذا بإعتبارها رأسا ثالثا لمثلث تتمثل رؤوسه في كل من مدينة جيجل، تاسوست وقاوس وتكون أضلاعه محاور الطرق التي تربط بينها، والتي تعد محاور مهيكلتها كونها تضم كلا من الطريق الوطني رقم 43 و77، ولمعرفة مدى قدرة مدينة قاوس في لعب الدور المنتظر منها يجب الإجابة عن هذه الأسئلة :

- U ما مدى مساهمة التعاون بين المراكز العمرانية في تنميمة المشتركة والمتبادلة ؟
- U ماهي أسس وكيفية ضمان نجاعة هذه العملية ؟
- U مامدى مساهمة أدوات التعمير في توثيق العلاقات وتوضيح أسس التعامل ؟
- U ماهي التوصيات أو النتائج التي تضمن نجاح المخطط؟

مدينة قاوس

موقع المدينة بالنسبة لمدينة جيجل وتجمع تاسوست



المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1/25000 لمنطقة جيجل، المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لبلديات جيجل، الأمير عبد القادر وقاوس

أولا : مدينة قاوس موقع و واقع

I: إمكانيات الموقع والموضع

يعتبر مدينة قاوس أو (Duquesene) تجمعا ذو أصول إستعمارية، فهي عبارة عن مدينة إستعمارية قديمة تحتل موقعا متطرفا بالنسبة لباقي تراب البلدية، إذ تقع ضمن حوض جيجل بين وادي منشة وبورجاج، تمر بها شبكة هامة من الطرق يقطعها الطريق الوطني رقم 77 من الشمال إلى الجنوب وهو الطريق الرابط بين جيجل وسطيف بالإضافة إلى الطرق الولائية رقم 135 الذي يربطها بتجمع الأمير عبد القادر والطريق رقم 150 الرابط بين قاوس، بني أحمد وجيجل ضف إلى ذلك مجموعة الطرق البلدية والدروب التي تغطي تراب البلدية، التي كما تعرف تغطية كبيرة بالنسبة لشبكة المواصلات تتميز كذلك بشبكة هيدروغرافية هامة فيمر بها كلا من واد كسير، واد تكيلات، واد منشة واد بورجاج .

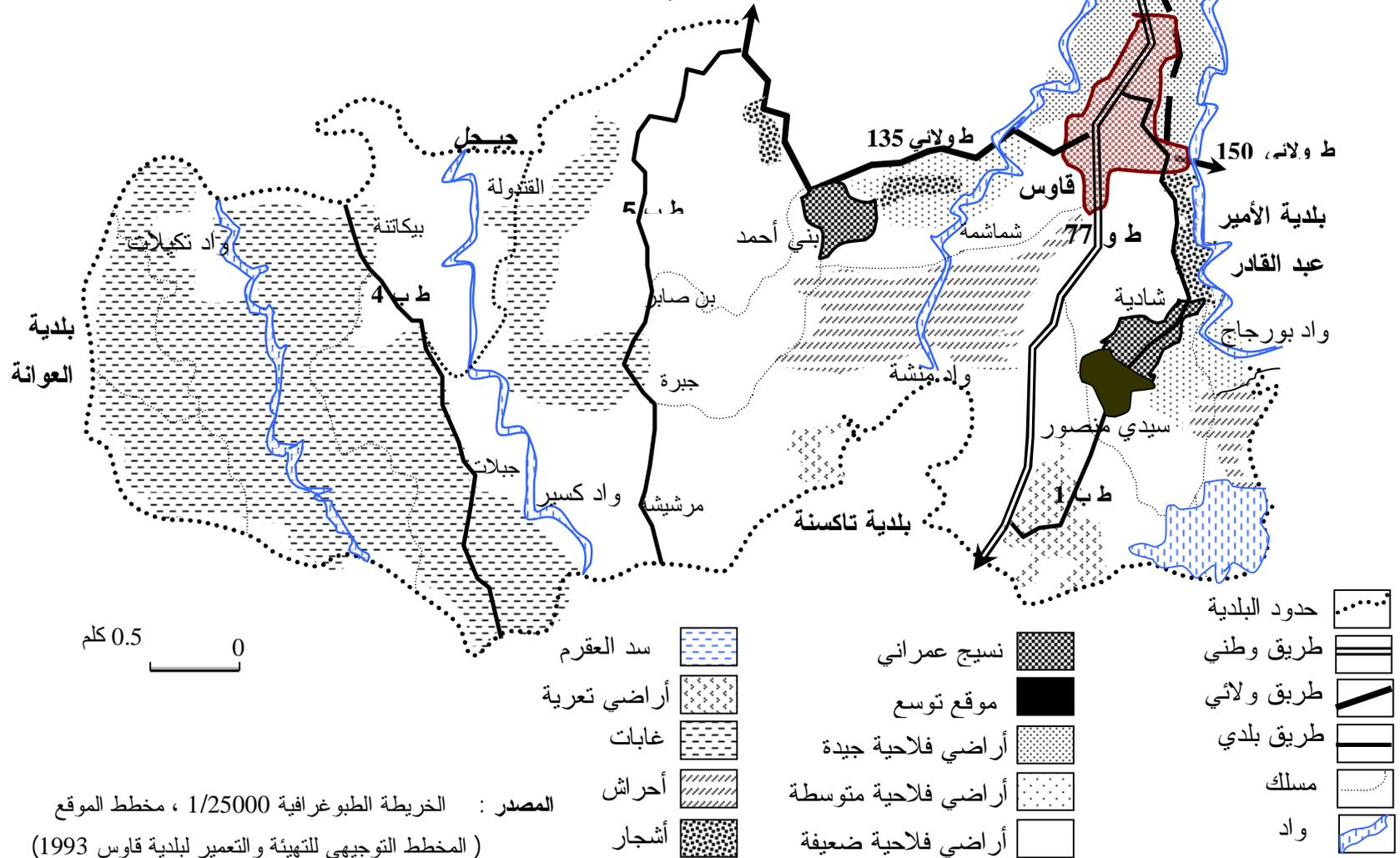
يغلب على منطقة قاوس الطابع الفلاحي المميز لمعظم المدن الساحلية بالولاية فتمثل الأراضي الفلاحية حوالي 2/3 مساحة البلدية، وقد أصبحت هذه الأخيرة تعاني من التناقص التدريجي لها بسبب الزحف التدريجي والمستمر للإسمنت إليها نتيجة الضغط السكاني .

يحيط بمدينة قاوس تجمعين ثانويين مهمين بالنسبة لمجال البلدية أهمها تجمع بني أحمد الذي يعتبر رابطا مهما بين مدينتي قاوس وجيجل، والذي تربطه علاقة وطيدة مع مدينة جيجل مايجعله يحيد التعامل مع هذه الأخيرة على حساب مدينة قاوس، وبالدرجة الثانية تجمع شادية الواقع جنوب المدينة، والذي يملك موقعا هاما للتوسع يتمثل بمنطقة سيدي منصور .

تقع مدينة قاوس بحوض جيجل والذي يحتوي على السهول الفيضية التي تنحصر بين واد منشة وواد بورجاج، لذلك تتميز بإنحدار متوسط إلى ضعيف ينحصر ما بين 3% و 12.5% (1) متدرجا من الشمال إلى الجنوب، يزداد هذا الإنحدار كلما إتجهنا جنوبا حتى يصل إلى 25% كون المنطقة الجنوبية الشرقية للبلدية تدخل ضمن جبال حوض كسير الذي يعتبر الحد النهائي الشرقي لكتلة القروش .

(1) : المخطط الولائي للتهيئة لولاية جيجل 1995.

مدينة قاوس موقع المدينة بالنسبة للبلدية



II: النمو السكاني لمدينة قاوس :

تعتبر مدينة قاوس ثاني أهم مدينة إستعمارية في فترة الإحتلال الفرنسي بعد مدينة جيجل لتليها مدينة الأمير عبد القادر، فلقد توطن بها المعمرون لتوفر الإمكانيات بها وتعددتها، وحسب إحصائيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية يكون عدد السكان بهذه المدينة سنة 1954 حوالي 1401 نسمة ليصبح عند أول تعداد وطني للسكان والسكن سنة 1966 يقدر بحوالي 1988 نسمة، أي أن سكان المدينة يزدادون بمعدل سنوي يقدر بـ 2.95 % سنويا وهو معدل منخفض بالنسبة للمعدل الوطني ، وتبقى ميزة الإنخفاض بالنسبة للمعدل السنوي للنمو مميزة لهذه المدينة حتى سنة 1977 حيث سجل 2.60 % سنويا بحجم سكاني يقدر 2571 نسمة⁽¹⁾ ، فبالرغم من أن هذه الفترة هي فترة القفزة النوعية بالنسبة للنمو الديموغرافي في الجزائر إلا أن معظم مدن ولاية جيجل لم تشملها هذه الإستفاقة إلا في الفترة التي تلت، حيث عرف معدل النمو إرتفاعا كبيرا وصل إلى غاية 9.80 %، إذ تضاعف بموجبه عدد السكان خلال عشرة سنوات ليصبح 5067⁽²⁾ نسمة، هذا الإرتفاع الذي كان نتيجة بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية وإلى الهجرة السكانية حيث قدر صافي الهجرة بـ 3 % بعد أن أصبحت هذه المدينة قبلة للنازحين من المناطق الداخلية لإمتلاكها الإمكانيات المساعدة على تثبيت السكان ، أراضي ملائمة للتعمير ، أراضي فلاحية وتجهيزات جديدة مرتبطة بالأنشطة الفلاحية السائدة بالمدينة .

رغم أن معدل النمو السكاني قد انخفض نوعا ما خلال الفترة 1987 و1998 حيث أصبح يقدر بـ 7.62 % إلا أنه يبقى مرتفعا عن المعدل الوطني الذي عرف إستقرارا خلال الإحصائين الأخيرين بـ 3.37 % ، ويمكن القول أنه خلال هذه الفترة مازالت مدينة قاوس تعد قبلة للنازحين ولا زالت تعرف تزايدا سكانيا و بالتالي عمرانيا مهما خاصة على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بها التي تعرف بالمقابل تناقصا تدريجيا .

و حسب التقديرات فإن عدد سكان مدينة قاوس خلال سنة 2005 يكون قد وصل إلى 13270 نسمة ما يعني معدلا سنويا يقدر بـ 2.3 %.

(1):الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1977.

(2): الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1987.

بالموازاة مع مدينة قاوس تكون التجمعات السكانية المحيطة بها قد عرفت خلال الفترة الأخيرة نموا سكانيًا ملحوظًا ، فبعد أن كانت تعرف معدل سنوي سلبي يقدر بـ -0.63% خلال الفترة 1977-1987 بعد فترة طرد للسكان و التي ميزتها كونها تجمعات ريفية بالدرجة الأولى تعتمد على قطاع الزراعة، أصبحت وخلال أخر إحصاء سكاني تضم 46% من سكان البلدية (سكان مدينة قاوس 53.99% التجمعات الثانوية تمثل 25.13% أما المنطقة المبعثرة فتمثل 20.86%) وهذا مايفسر إنخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني لمدينة قاوس خلال الفترة الأخيرة .

III :التطور العمراني :

صحب النمو السكاني الذي عرفته مدينة قاوس خلال مختلف مراحل نموها نموا مجاليا معبرا عنه بالتطور العمراني الذي تميز بعمليات التجديد، التوسيع والتكثيف ،ولأن مدينة قاوس كانت قبلة للمعمرين خلال الفترة الإستعمارية فقد تكونت بها نواة إستعمارية تميزت بالتنظيم من خلال تطبيق الخطة الشطرنجية، التي تعتمد على تقسيم المدينة إلى حصص سكنية تفصل بينها وبشكل متواز طرق ثالثة ليتخلل هذه الحصص السكنية بعض التجهيزات، وكباقي المدن الإستعمارية فقد كانت هذه النواة مقرا للمعمرين لتكون الأحياء القديمة والمكتضة والمناطق الريفية مسكنا للأهالي الذين ينشطون في الفلاحة لصالح المعمر، ولم تعرف هذه النواة وإلى غاية اليوم تغيرات كبيرة فيما يخص الشكل العمراني بل إنحصر التدخل عليها في عملية التجديد والترميم لتظل بذلك شاهدة على حقبة زمنية مضت .

بخروج المعمر عرفت المدينة نموا بسيطا في مجالها العمراني تركز هذا النمو خاصة حول النواة الإستعمارية عن طريق إنشاء مجموعة من المساكن الفردية بالأحياء المجاورة لها بشكل مبعر وغير منظم ، لتصبح اليوم أحياء فوضوية يجب التكفل بها من خلال إعادة هيكلتها . ولأن مدينة قاوس محاطة بحزام أخضر متكون من الأراضي الفلاحية ذات مردودية فلقد كان إهتمام السلطات بالجانب الفلاحي على حساب الجانب العمراني، وهذا من خلال تخصيص منطقة للنشاطات شمال المدينة، وتوطين مجموعة من التجهيزات المرتبطة بالزراعة وكان هذا في الفترة الممتدة ما بين 1966-1977، تضم منطقة النشاطات التجهيزات التالية :

- الديوان الجهوي للتنمية الغابية (ORDF)

- مؤسسة الأشغال العمومية (ETP)

- الديوان الوطني للتزويد بالمواد الزراعية (ONAMA)

- الديوان الجهوي للتزويد باللحوم (ORAVI)

- حضيرة مؤسسة النقل (ECTUV)

- الديوان الجزائري للحبوب (OAIC)

- تعاونية COPAWI

- تعاونية COPSEL

- شركة أشغال الطرق (SOTROUJ)

هذه النشاطات وبسبب موقعها تشكل اليوم عائقا أمام إستمرار نمو التجمع بهذا الإتجاه. خلال الفترة 1977- 1987 وبالموازاة مع النمو السكاني إنتهجت المدينة سياسة النمو الأفقي بإطلاق مجموعة مشاريع سكنية غلب عليها السكن الفردي ، هذه المشاريع تجسدت بالمناطق القريبة من المركز العمراني منحصرة بين الطريق الوطني رقم 77 والطريق الولائي 135 متمثلة في مجموعة التخصيصات⁽¹⁾ :

تخصيص كعولة جنوب المدينة الإستعمارية بمساحة 20.33 هكتار .

تخصيص بن عياش I شرق الإستعمارية بمساحة 15.11 هكتار .

تخصيص بن عياش II شرق بن عياش I بمساحة 2.63 هكتار .

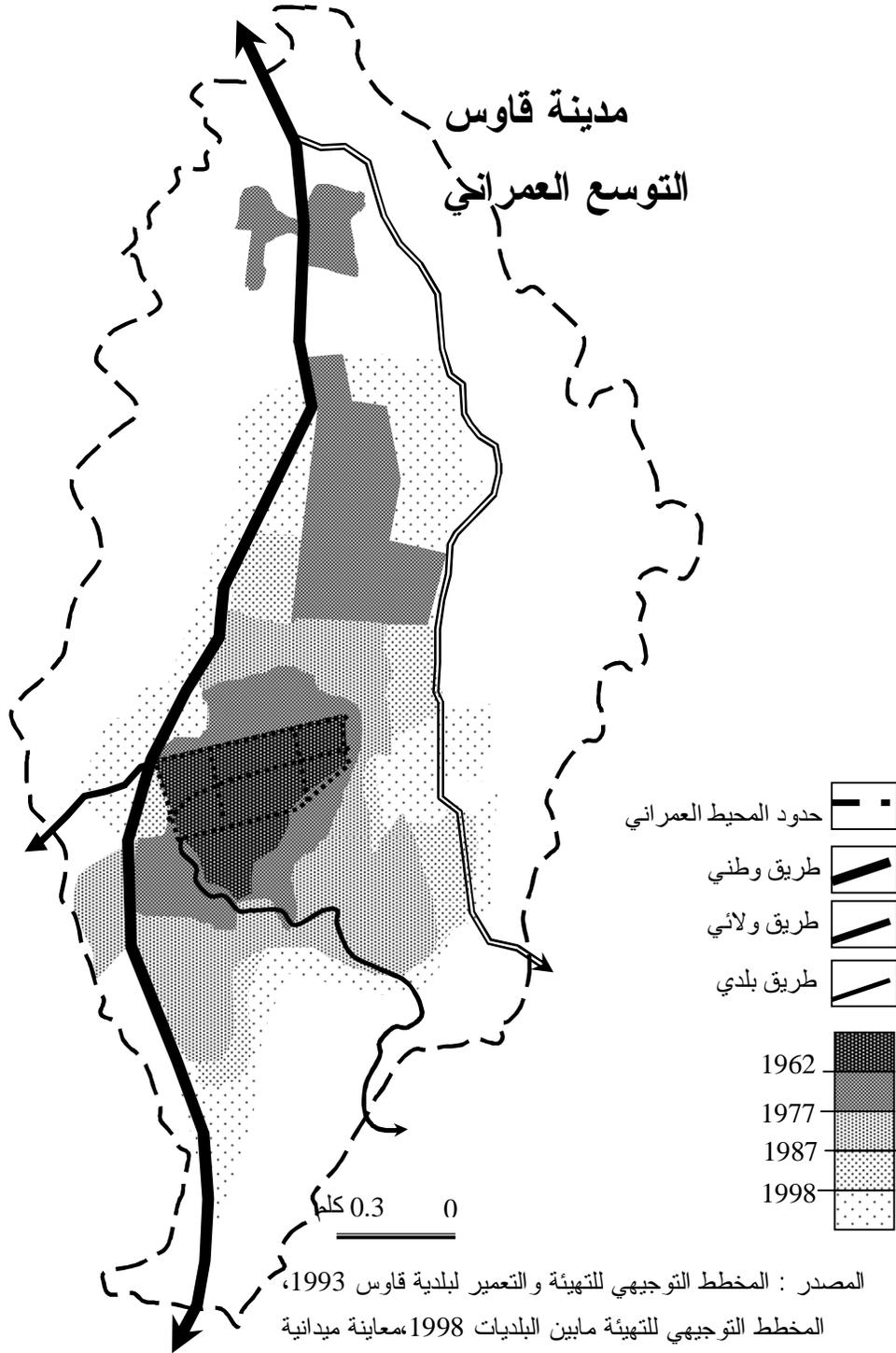
تخصيص بن عياش III بمساحة 15.8 هكتار .

نخصيص قاوس شرق ومساحته 10 هكتارات .

تخصيص قاوس الشمالي ومساحته 4.8 هكتار .

هذه التخصيصات التي أنشأت معظمها في الفترة الممتدة ما بين 1977 و1987، والتي كانت موجهة أساسا لإمتصاص النمو السكاني فلم تكن تتخللها الكثير من التجهيزات فلاتحتوي هذه المناطق سوى على سوق مغطاة بتخصيص قاوس شرق ،مدرس أساسية

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية قاوس 1993 .



بتحصيل بن عياش IV، مقبرة مسيحية ومدرسة أساسية بتحصيل بن عياش I، ثانوية ومركز للتكوين المهني بتحصيل قاوس الشمالي .

لهذا فخلال السنوات التي عقت إنشاء هذه التحصيلات (الفترة 1987-1998) إقتصرت النمو العمراني للمدينة بإشغال وتكثيف هذه التحصيلات، وهذا ما جعل المجال العمراني يبدو ولفترة زمنية راكدا لايعرف زيادة في المحيط العمراني، تعرف هذه المناطق السكنية سوء تنظيم يبدو واضحا من خلال شبكة الطرق بها والتغطية بالشبكة التقنية على عكس ما يميز النواة الإستعمارية. وهذا ناتج عن غياب الرقابة الدائمة على المجال، والتي تسمح بظهور سكنات فوضوية لا تنطبق وتراخيص البناء الممنوحة وتشكيل أنسجة عمرانية يجب إعادة هكلتها وتنظيمها .

لأن السكن الفردي هو الصفة الطاغية على النسيج الحضري بالمدينة فقد اقتصر وجود السكن الجماعي في السكنات الإجتماعية الواقعة شمال غرب النواة الإستعمارية وكذا بموقعين آخرين في كل من بن عياش I و III بـ 100 مسكن لفائدة الديوان الوطني للتسيير والترقية العقارية. وعليه يمكن تقسيم المجال الحضري لمدينة قاوس إلى ثلاثة أقسام هي :

- النواة الإستعمارية
- منطقة التوسع
- منطقة النشاطات

وقد إنحصرت النمو العمراني حول النواة الإستعمارية المهيكلة له وبشكل طولي منحصر ما بين الطريقين الوطني والولائي رقم 77 و 135 كون مدينة قاوس محاطة بالأراضي الفلاحية التي طالما زحفت على حسابها خلال مختلف مراحل نموها .

الجدول رقم 11 : أهمية موقع وواقع مدينة قاوس بالنسبة لمدينة جيجل

الخلاصة	مدينة قاوس	تجمع تاسوست	مدينة جيجل	الموقع : العناصر المميزة
<p>✓ الحد من مخاطر العلاقة الجديدة جيجل تاسوست وتكوين مثلث حفظ التوازن</p>	<p>- يقع جنوب مدينة جيجل على بعد 8 كلم . - الطريق الوطني رقم 77 . - إحاطة تامة بالأراضي الفلاحية .</p>	<p>- يقع شرق مدينة جيجل على بعد 7 كلم - الطريق الوطني رقم 43 القديم والحديث وخط السكة الحديدية . - إنحدار ضعيف وأراضي ذات مردودية زراعية متوسطة إلى قوية.</p>	<p>- تقع بالشريط الساحلي شمال الولاية - الطريق الوطني رقم 43 وخط السكة الحديدية - تدرج في الإنحدار باتجاه الجنوب الغربي</p>	
<p>✓ نمو سكاني يتناسب والمرتببة الإدارية للتجمع السكاني (مقر ولاية، مقر بلدية، تجمع ثانوي) مع نمو التجمعات الثانوية الواقعة ضمن هذا المثلث</p>	<p>- إستفاقة متأخرة مقارنة مع مدينة جيجل ،وبعد الهجرة السلبية كان النمو السكاني المميز سنة 1977-1987 و1987-1998</p>	<p>- تحول سكاني بعدما كانت الهجرة سلبية سنة 1987 والذي وافق ميلاد التجمع الثانوي - نمو سكاني مستمر</p>	<p>- إنطلاقة فعالة بعد التقسيم الإداري سنة 1974 - نمو سريع خلال الفترة 1977-1987 - هجرة سكانية إيجابية</p>	<p>النمو السكاني : استفاقة متأخرة لكن بوتيرة سريعة</p>
<p>✓ توسع عمراني سريع ويكون من المركز باتجاه المركز الثاني بالموازاة مع أضلاع المثلث</p>	<p>- نمو عمراني حول المركز الإستعماري - سيادة السكن الفردي - الإهتمام بعملية التكتيف وإعادة الهيكلة . - توسع نحو الشمال منحصر بين الطريقين الوطني والولائي</p>	<p>- توسع فوضوي على حساب الأراضي العمومية - نمو سريع وعشوائي للمحيط العمراني - طابع التريف - توسع باتجاه شمالي وجنوبي غربي</p>	<p>- نمو سريع للمحيط العمراني - تطبيق تام للسياسة السكنية بكل أنواعها - ظهور تجمعات ثانوية جديدة تنمو وتتوسع - توسع نحو الجنوب والجنوب الغربي</p>	<p>النمو العمراني : توسع في اتجاه واحد</p>
<p>✓ مشكل النمو الحضري والتوسع العمراني للمراكز العمرانية في ظل نمو سكاني سريع</p>	<p>✓ نمو حضري سريع وزحف تدريجي ومستمر على حساب الأراضي الفلاحية</p>	<p>✓ نسيج عمراني فوضوي ،وبنيوية حضرية هشة .</p>	<p>✓ نمو حضري سريع ،تشبع المحيط العمراني ،نقص الإحتياجات العقارية وقلة إمكانيات التوسع العمراني .</p>	<p>النتائج</p>

ثانيا : مدينة قاوس : إمكانيات و مؤهلات

تملك مدينة قاوس ومنطقتها إمكانيات هامة ومتنوعة ما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا هاما في مجال تنمية الإقليم الجبلي إذا ما تم الإهتمام بشكل جيد بهذه المؤهلات ، تضم إمكانيات طبيعية هامة و مؤهلات تعمير مستقبلية من خلال قدرة التجمعات المحيطة بها أن تكون منطقة تفرغ لها ، وتتمثل هذه الإمكانيات في :

I : الإمكانيات الطبيعية :

1:إمكانيات مائية هائلة و متنوعة :

تتميز مدينة قاوس بتغطية هيدروغرافية كبيرة حيث تعبر بها العديد من الأودية و الروافد أهمها : واد منشة ، واد بورجاح ، واد تكيالات و واد كسير، وتستقبل البلدية سنويا حوالي 72.31 مليون م³/سنة، وهي كمية هامة تذهب معظمها إلى البحر والجزء الآخر يتم إستغلاله من خلال سد العقرم الذي أصبح يميز المجال البلدي بسبب توزيع خدماته على كل من بلديات الأمير عبدالقادر ، جيجل وتاكسنة ،هذا السد الذي يستفيد من المياه السطحية الآتية من الجبال الجنوبية التابعة لبلدية تاكسنة المتوجهة إلى واد بورجاح ،كما يضم المجال البلدي لقاوس بالإضافة إلى سد العقرم 03 سدود ترابية موجهة للري بسعة إجمالية تقدر بـ 205000م³ (2).

بالرغم من طبيعة التكوينات الترابية للمنطقة التي لا تتميز بالنفذية الكبيرة مايجعل نصيبا كبيرا منها يتجه إلى البحر ،فإن بلدية قاوس تملك طبقة مائية جوفية هامة وهي الطبقة المائية لواد منشة المكونة من ترسبات الزمن الرابع، تتميز بصيب إستغلال متوسط يقدر 35 ل/ثا إلى 40 ل/ثا في الفترة الجافة و 90 % ل/ثا في الفترة الماطرة وهي تمثل الجزء الأكبر من المصادر المائية بالبلدية.

2:سيطرة الأراضي الفلاحية للمجال البلدي :

بسبب توفر المصادر المائية بالمنطقة فإن النشاط الفلاحي بالبلدية يعرف إنتعاشا واهتماما كبيرا ،إذ تمثل الأراضي الفلاحية ما يعادل 49% من المساحة الإجمالية للبلدية

(1)،(2) : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية قاوس 1995.

حيث تقدر المساحة الزراعية النافعة بحوالي 2979.7⁽¹⁾ هكتار، تقع عموماً على مستوى أقدام الجبال والسهول الفيضية، وتتقسم هذه الأراضي حسب مردوبيتها إلى :

- أراضي ذات مردودية مرتفعة: وتتمثل في السهول على مستوى واد منشة وواد بوجاج وكذلك الأراضي بالمنطقة الشرقية وتجمع بني أحمد وهي الأراضي المحيطة بمدينة قاوس.
- أراضي ذات مردودية متوسطة: وتمثل مساحة مهمة متكونة من أراضي ذات إنحدار متوسط إلى مرتفع تتميز بتكوينات طينية مارنية .
- أراضي ذات مردودية ضعيفة: وهي الواقعة بالمنطقة الغربية للبلدية وعلى مستوى الأراضي ذات الإنحدار القوي والتي تعاني من التعرية الشديدة .

هذا ويستفيد القطاع الفلاحي ببلدية قاوس بمجموعة من التجهيزات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي متمثلة في منطقة النشاطات الموجودة على مستوى مدينة قاوس (جاء ذكرها سابقاً)

3: غطاء غابي هام :

يمثل الغطاء الغابي على مستوى بلدية قاوس إستمراراً لذلك الموجود ببلدية جيجل فيحتل المنطقة الغربية الشمالية المجاورة لبلدية قاوس إذ يشغل مساحة تقدر بـ 2166 هكتار ما يوازي 33% من مساحة البلدية ويتميز هذا الغطاء بالكثافة والتنوع، لكنه يتكون أساساً من أشجار الفلين المميزة للمنطقة .

II: شبكة الطرق :

تغطية جيدة بشبكة المواصلات :

تعرف مدينة قاوس خصوصاً والبلدية عموماً تغطية جيدة فيما يخص شبكة الطرق فهذه الشبكة عبارة عن إرث استعماري فقد سهر المعمر على ربط المدن الإستعمارية الثلاثة بالمنطقة جيجل (Igilgili) قاوس (Duquesene) والأمير عبد القادر (Strasbourg) وأهم هذه الطرق :

1/ الطريق الوطني رقم 77: الرابط بين مدينة جيجل والمناطق الداخلية إلى غاية سطيف، والذي يعتبر محورا مهيكلًا للمجال و لمدينة قاوس حيث ينضم من حوله مجموعة من الطرق والإستخدامات .

2/ الطريق الولائي رقم 135 : الرابط بين مدينة قاوس ومدينة الأمير عبدالقادر ويعتبر هذا الأخير الطريق الأكثر ترددا بالنسبة لسكان مدينة الأمير عبدالقادر للوصول إلى مدينة جيجل ، ولهذا فإن هذا الطريق يعد أيضا من المحاور الهيكلية للمجال بالمدينة إذ ينحصر بينه وبين الطريق الوطني 77 مدينة قاوس، حيث تنمو بشكل طولي من خلال هذا المجال .

3/ الطريق الولائي رقم 150 : الرابط بين قاوس وتجمع بني أحمد وصولا إلى مدينة جيجل ، هذا الطريق الذي يزيد من إرتباط تجمع بني أحمد التابع إداريا لقاوس بمدينة جيجل بسبب قرب المسافة ونفوذ مدينة جيجل الممارس عليها .

4/ الطرق البلدية : وهي التي تربط المدينة بالتجمعات المجاورة :

الطريق البلدي رقم 01 المؤدي إلى تجمع شادية .

الطريق البلدي رقم 05 المؤدي إلى جيرة .

الطريق البلدي رقم 04 المؤدي إلى جبال .

بالإضافة إلى مجموع المسالك والدروب التي تضمن الربط بين مختلف التجمعات والمناطق المبعثرة .

III : الإمكانات الصناعية:

إمكانات صناعية ضعيفة على مستوى البلدية :

لم يعرف النشاط الصناعي ببلدية قاوس خصوصا إهتماما من طرف المختصين بالمجال، فطالما كانت إهتمامات البلدية فلاحية وزراعية بالدرجة الأولى، فكل النشاطات الموجودة مرتبطة بالقطاع الفلاحي وبدرجة اقل بقطاع البناء والأشغال العمومية ، وذلك بسبب إستحود المنطقة الشمالية للولاية على هذا النشاط ، لكن بالمقابل من هذا فإنعدام الإمكانات الصناعية على مستوى البلدية لن يقلل من مؤهلات هذه المدينة ذلك بسبب قرب هذه الأخيرة من مناطق النشاط الصناعي على مستوى منطقة الطاهير ، فمدينة قاوس تبقى قريبة من منطقة النشاطات الصناعية ومنطقة النشاطات ، ميناء جن جن ، المطار ومحطة الكهرباء، وما يساعدها على الإستفادة من نفوذ هذه الأنشطة وبالشكل الجيد هو كفاءة شبكة المواصلات بها .

IV :إمكانيات ومؤهلات التعمير :

تتميز التجمعات العمرانية ببلدية قاوس بأنها محاطة بالأراضي الفلاحية فإذا أخذنا في الحسبان سيطرة الأراضي الفلاحية بـ49% من المساحة الإجمالية و33% للمناطق الغابية فلن تبقى من مساحة البلدية إلا مساحة صغيرة ، وهذا ما يفسر زحف العمران التدريجي على حساب الأراضي الفلاحية.

بالرغم من صغر هذه المساحة إلا أن بلدية قاوس تملك إمكانيات تعمير هائلة إذا ما تم الإستفادة من هذه الإمكانيات بطريقة تضمن حفظ التوازن بين الإستخدامات الموجودة في المنطقة .
تتلخص هذه الإمكانيات في قدرة التجمعات الثانوية على خدمة المجال من خلال توسعها بطريقة منظمة يمكنها بذلك من أن تكون مركز تفرغ للمدينة الأم ، وتتلخص مميزات التجمعات العمرانية فيمايلي :

V مدينة قاوس :

شهدت المدينة تطورات عدة في نسيجها العمراني لكنها ما زالت قادرة على إستيعاب المزيد من عمليات التدخل بسبب الفراغات العمرانية التي يشهدها النسيج العمراني وبالتالي الإستفادة من عمليات التكتيف وتوطين تجهيزات جديدة وخلق حصص سكنية جديدة ، بالإضافة إلى إمكانية إستغلال المساحة المشغولة بالنشاطات بشمال التجمع، وهذا من خلال تغيير موقع هذه النشاطات وتوطينها خارج المحيط العمراني بما أنها تشغل مساحة هامة وتعرقل توسع المدينة بهذا الإتجاه الذي يعتبر محورا جيدا للتعمير.

V تجمع بني أحمد :

وهو عبارة عن تجمع ثانوي يقع بالغرب من الطريق الولائي رقم 150 أي بين تجمع مقر الولاية وتجمع مقر البلدية مدينة قاوس ، يتميز موضع هذا التجمع بالإنحدار المتوسط وتوسعه مجاليا كان على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة به، بإعتباره قرية فلاحية وليدة سياسة الثورة الزراعية المطبقة بها، وهذا ما يفسر تنظيم النسيج العمراني الذي يتميز بالسكن الفردي .

V تجمع شادية :

يقع التجمع الثانوي شادية جنوب مدينة قاوس ،يتميز هذا التجمع بارتفاع نسبة الإنحدار وتغيرها من منطقة إلى أخرى كما يتميز بتبعثر سكانته وقدمها وسوء حالتها ولذلك عمليات التدخل بهذا التجمع تتمثل في تكتيف المجال المبني ،إعادة هيكلته وأخيرا توسعه جنوبا نحو موقع سيدي منصور .

٧ موقع سيدي منصور :

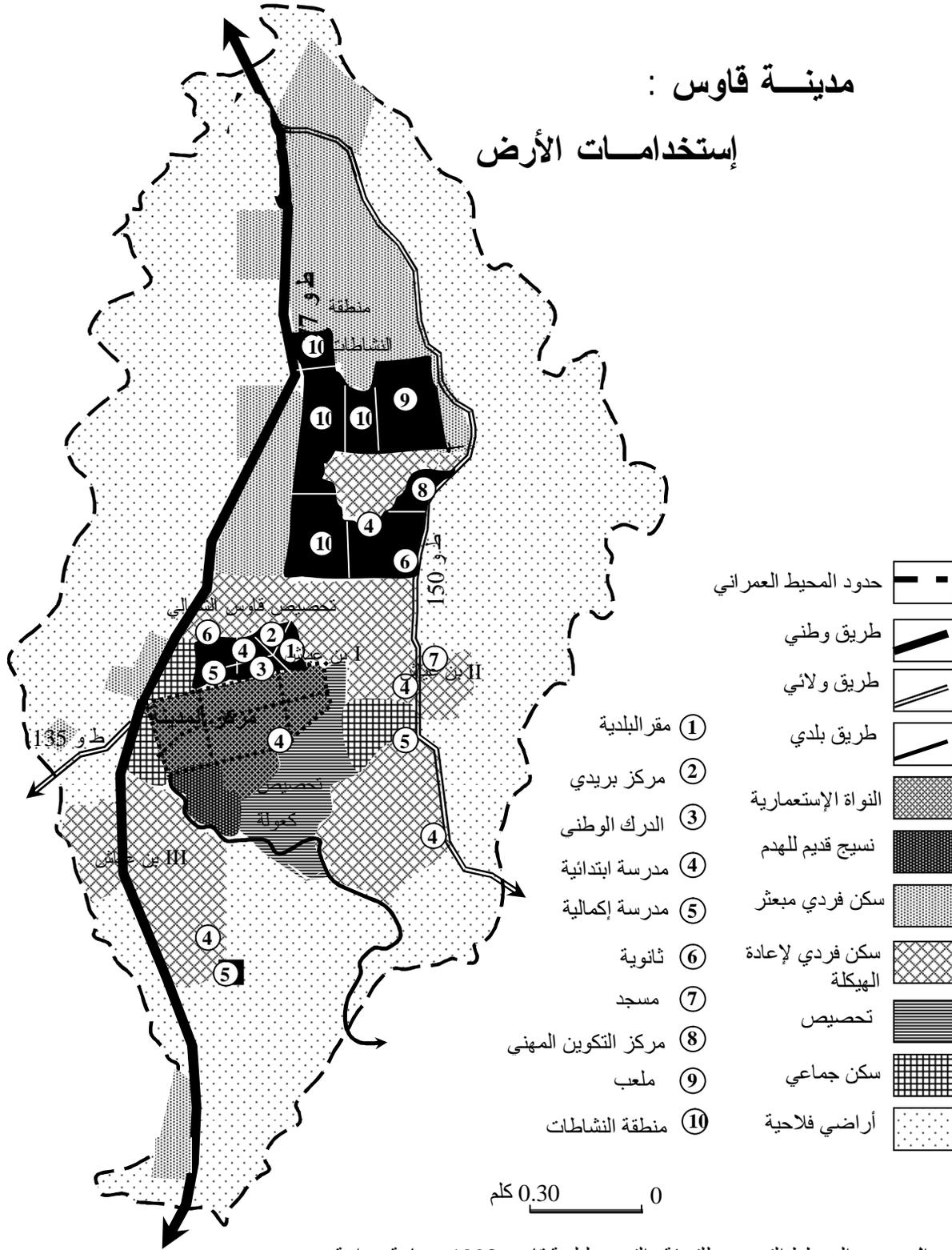
أختير موقع سيدي منصور الواقع جنوب تجمع شادية وشرق الطريق الوطني رقم 77 لاستقبال حوالي 1500 إلى 2000 مسكن⁽¹⁾ لسد إحتياجات سكان مدينة قاوس و التجمعات المجاورة من السكن ولتنظيم مجال أقدام الجبال الذي يعرف نزوحا ريفيا كبيرا نحو مدينة قاوس ولذلك فهو عبارة عن منطقة عبور ومنطقة تفريغ في آن واحد.

موقع سيدي منصور الذي يبعد عن ميناء جن جن بـ17 كلم وعن مدينة جيجل بـ11 كلم مؤهل أيضا لاستقبال نشاطات صناعية غير ملوثة و بالتالي يكون هذا الموقع ضمان لإحداث التوازن فيما يخص إستخدامات الأراضي بالبلدية خاصة في الجهة الشرقية منها وضمان لإحداث توازن وترابط في الجهة الجنوبية للإقليم الجيجلي .

(1) : مديرية البناء والتعمير لولاية جيجل 2006 .

مدينة قاوس :

إستخدامات الأرض



المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية قاوس 1993 ،معاينة ميدانية

خلاصة :

إن إمتلاك بلدية قاوس لهذه الإمكانيات الهائلة والمتنوعة لم يساعدها على التنمية المتوازنة والفعالة، بل بالعكس من ذلك فقد قادت هذه الإمكانيات إلى إشكالية اللاتوازن المجالي والوظيفي عبر ترابها فهي اليوم تعاني من :

§ عدم التوازن في إستخدام الأرض (ضغط ولا توازن).

§ ضغط سكاني بالتجمعات العمرانية حيث أن $3/2$ من سكان البلدية يتجمعون بهذه المراكز نتيجة النزوح الريفي .

§ الضغط على المنطقة السهلية عن طريق التوسع العمراني والنمو الفوضوي للسكنات على حساب الأراضي الفلاحية بالتخلي عن النشاط الفلاحي .

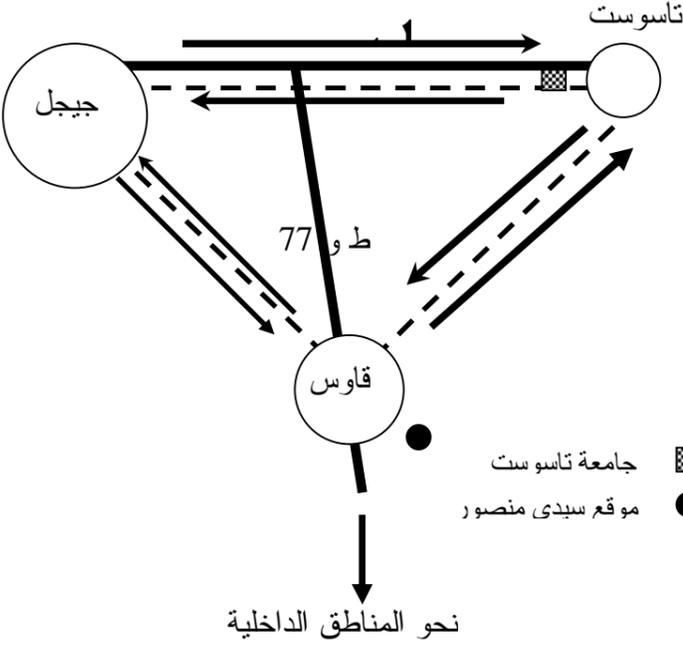
§ الضغط على المنطقة الشرقية أين توجد التجمعات العمرانية وإهمال المنطقة الغربية التي يطغى عليها الطابع الفلاحي و الغابي .

وكل هذا أدى إلى خلق أنسجة حضرية فوضوية تعاني من الضغط على الأراضي الموجهة للتعمير وعلى التجهيزات من مرافق وشبكات تقنية ، وهذا ما يستوجب التمعن في هذه الإشكالية وإعادة النظر في محاور التهيئة عن طريق وضع مخطط يتضمن تحقيق توازن مجالي، هذا التوازن الذي يؤدي إلى تخفيض الضغط الممارس على التجمعات العمرانية ،على الأراضي الفلاحية وعلى التجهيزات .

إن هذه الإشكالية لا تقتصر فقط على مدينة قاوس أو على المجال البلدي لمدينة قاوس، وإنما تعاني منه معظم المدن الجزائرية التي تواجه تضخم المراكز العمرانية وإستحوادها على الإهتمام المطلق للسلطة وللسكان على حد سواء على حساب ما حولها من تجمعات .

إذن كيف يمكن لمدينة قاوس الإستفادة الجيدة من هذه الإمكانيات وماهي مؤهلاتها لتستطيع خدمة مدينة جيجل وحل إشكالياتها فيما يخص النمو الحضري بها ، ولن نتضح هذه الإمكانية إلا بتبيين العلاقة بين مدينة جيجل ، تاسوست ومدينة قاوس، إذ تبين لنا سابقا أن بإمكان تجمع تاسوست تخفيف الضغط عن مدينة جيجل، فإذا ما استطاعت مدينة قاوس أن تشارك في هذه العملية يكون قد نشأ لدينا إقليم جديد يضم ثلاث مدن تعاني من إشكاليات مختلفة ولكنها تساعد في حل إشكالا واحدا هو توسع المدينة مقر الولاية بطريقة متجانسة.

الجدول رقم 12 : دور الإمكانيات

الخلاصة	مدينة قاوس	تجمع تاسوست	مدينة جيجل	
	<ul style="list-style-type: none"> - تجمع مقر البلدية. - شبكة مواصلات جيدة جعلته قادرا على الاستفادة من مراكز النشاط الموجودة بالقرب منه:منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية،الميناء والمطار . - إمكانيات فلاحية جيدة ومائية هامة متمثلة في سد العقرم. - وظائف حضرية محدودة مقارنة مع النمو الحضري . - إمكانيات توسع وتعمير مستقبلي كبيرة يجسدها خاصة موقع سيدي منصور جنوب المدينة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تجمع ثانوي حديث النشأة . - إمكانيات فلاحية متوسطة إلى جيدة . - شبكة طرق موجودة لكن غير فعالة. - القرب من البنى التحتية القاعدية : منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية الميناء والمطار . - إنجاز القطب الجامعي الجديد وآلية تحول إستخدامات الأرض. - أفاق جديدة للتوسع مرتبطة بالجامعة وبمدينة جيجل . 	<ul style="list-style-type: none"> - مقر الولاية تتجمع فيه جميع العناصر المهيكلة والحيوية. - علاقة قوية بالمجال الولائي ذات إتجاه واحد نحو مدينة جيجل يفسرها حجم التدفقات السكانية(التردد اليومي الأسبوعي والشهري) - إتصالية كبيرة مع المدن المجاورة بسبب التغطية الجيدة لشبكة النقل . - إمكانيات تعمير محدودة . 	<p>المميزات</p>
<p>✓ مجال حضري يعرف توفر الإمكانيات ويشهد اختلال التوازن بين المراكز العمرانية لذلك فالهدف من الدراسة هو تحقيق التوازن السكاني والوظيفي لهذا النسيج الحضري.</p>	<p>✓ إمكانيات هائلة للتعيمير حتى وإن كانت على حساب الأراضي الفلاحية ضعيفة إلى متوسطة المرودبة ، و ظهور مدينة جديدة تعمل على إستقبال الفائض السكاني ومتطلباته من تجهيزات مكملة .</p>	<p>✓ ميلاد مدينة جامعية تتعدد فيها الوظائف وترتبط بهذا الصرح العلمي.</p>	<p>✓ ضغط سكاني كبير على مكونات المجال من سكن،عقار وتجهيزات و ظهور مشكل التوسع العمراني.</p>	<p>النتائج</p>

ثالثا :مدى مساهمة التعاون بين البلديات في خدمة توسع المدينة :

تأكد لنا من خلال مقارنة الإمكانيات التي تتوفر عليها المراكز العمرانية الثلاثة التي سبق دراستها أنها قادرة على تكوين مجال إقليم جديد تنعدم فيه الحدود ،تتوحد فيه المصالح وتحدد فيه التوجهات لخدمة الإقليم ككل وليس المركز فحسب .

I: ما معنى التعاون بين البلديات (intercommunalité) ؟

لقد كانت الدول الأوروبية سباقة إلى هذه السياسة التي تعتمد على وضع مخطط للتنمية والتهيئة خاص بإقليم معين يضم مجموعة من البلديات المجاورة أو حتى المبعثرة ،هذا المخطط الذي تحدد فيه كل التوجهات الواجب مراعاتها لضمان تكوين مجال بلدي متجانس ومتكامل .

التجربة الفرنسية (1):

تعد التجربة الفرنسية رائدة في مجال التعاون البلدي، فلقد ساهمت هذه السياسة في حل إشكال كثرة البلديات بالتراب الفرنسي مقارنة بباقي الدول الأوروبية، حيث تضم الخريطة الإدارية ما يقدر بـ36700 بلدية، ونظرا لصعوبة تقليص هذا العدد الكبير بسبب إرتباط السكان بمجالهم البلدي وبتاريخ بلدتهم، كان الإهتمام إلى هذه السياسة التي تعمل على ضم مجموعة من البلديات في مجال واحد بهدف تقوية التنمية الإقتصادية وإنتعاش سياسة التهيئة المجالية ، وقد ساعدت هذه السياسة فرنسا على وضع مخطط للمراكز العمرانية الذي يتماشى والتحديات التي تواجه المجال والمتعلقة بمشكل النمو الحضري للمراكز العمرانية وتفرغ المجالات الرئيسية .

وقد أخذ هذا التعاون البلدي مجموعة من الأشكال أهمها :

(1) نقابة البلديات (syndicats de communes):وتتقسم هذه النقابة إلى :

نقابة ذات توجه واحد: أنشأت هذه النقابة بموجب قانون سنة 1890 وهي عبارة عن تجمع عدد من البلديات المتجاورة أو غيرمتجاورة بهدف تسيير نشاط واحد يعود بالفائدة على مجموع البلديات ،هذه النقابة تكون ذات مساحة محدودة، وإلى غاية سنة 1999 ضم المجال الفرنسي 18504نقابة بلديات 80% منها نقابة ذات توجه واحد .

(1)site d'Internet: www.vie-publique.fr

نقابة متعددة التخصصات : (syndicat a vocation multiple) و التي ظهرت بموجب قانون جانفي 1959 تضم مجموعة بلديات بهدف تسيير عدد من الأنشطة المختلفة و الموجودة على تراب هذه البلديات يمثل هذا النوع من النقابات 12% من مجموع نقابة البلديات.

(2) **نقابة مختلطة**: (syndicat mixte): على عكس النقابتين السابقتين لا تقتصر هذه النقابة على تعاون البلديات فقط بل تضم أيضا التجمعات والدوائر التي تجمعها مصالح مشتركة فيما يخص السياحة، الصناعة والتجهيزات وقد بلغ عدد هذه النقابات حوالي 1454 نقابة .

(3) **الجماعة الحضرية communauté urbaine :**

نشأت هذه التجمعات بموجب قانون 1966، هذا النوع من التعاون الذي يجمع عدد من البلديات والتي تضم حوالي 500000 نسمة وتختص هذه المجمعات بـ:

- التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجال البلدي المشترك .

- تهيئة المجال .

- توازن المجال السكني عبر التراب البلدي المشترك.

- تسيير المصالح المشتركة ذات الفائدة المشتركة .

- حماية و تثمين البيئة .

- تنظيم سياسة المدينة عبر التراب البلدي المشترك.

يقدر عدد هذه المجمعات بـ 14 مجمع حضري.

(4) **مجمع البلديات (les communautés des commune):**

تهدف هذه الأخيرة إلى تنظيم المجال المعني بهذا التعاون عن طريق تضامن الجهات المعنية و تعاونها حول مشروع مشترك، هذا النوع موجه خاصة إلى البلديات الريفية و بدرجة أقل البلديات الحضرية، وهذه المجمعات تمارس المهام المفروض أن تؤديها البلديات الداخلة ضمن هذا النظام في مجال: تهيئة المجال و التنمية الاقتصادية، وقد تم إحصاء 1717 مجمع بلدي سنة 2001.

(5) **مجمع التجمعات (les communautés d'agglomération) :**

ظهرت هذه المجمعات بموجب قانون 12 جويلية 1999 بدلا من مجتمعات المدن تجمع هذه الأخيرة بين البلديات الحضرية التي تضم أكثر من 50000 نسمة شرط أن تقع حول بلدية أو عدة بلديات ذات حجم سكاني يقدر بـ 15000 نسمة حيث تعمل على تنمية الإقتصاد المحلي و تهيئة المجال البلدي المشترك .

(6) نقابة المدن الجديدة :

ظهرت هذه النقابة سنة 1983 إستجابة لاحتياجات المدن الجديدة التي أنشأت سنة 1970، وهي التي تضم مجموع البلديات المكونة للمدينة الجديدة، تملك هذه النقابات مؤهلات في مجال التعمير متمثلة في المشاريع الحضرية المطبقة وحجم الإستثمار الموجه لهذه المدن لذلك فهي ذات إهتمام بالسكن، النقل والشبكات، وقد عمل قانون 1999 على تحويل هذه الأخيرة إلى مجمع التجمعات ولذلك أصبحت فرنسا تضم سنة 2001 (8) نقابات فقط .

والملاحظ من التجربة الفرنسية في مجال التعاون البلدي إهتمام السلطات بهذا الجانب من خلال إقرار هذا الكم من التشريعات (أول ظهور لهذا الإشكال كان سنة 1890) التي تحدد صلاحيات كل نوع من أنواع هذا التعاون، حتى أنه في كل مرة يثبت فشل هذه الأنواع يتم إستبداله بآخر ذا مفعولية على المجال .

ويرجع سبب نجاح هذه السياسة بفرنسا بسبب صغر حجم مساحة بلدياتها وتخصص كل واحدة منها في مجال يمثل لها المحور الحيوي الذي تنظم حوله كل النشاطات، حيث تكون الأهداف مسطرة مسبقا لخدمة مجال واحد، ولذا فإن إنشاء هذه التعاونيات يكون بهدف توحيد المصالح وتنويع الأنشطة في مجال واحد مشترك تتكامل فيه الأنشطة وبوجود الصرامة والإرادة السياسية الراشدة أثبتت هذه السياسة نجاحها في العديد من البلديات الفرنسية .

التعاون البلدي في التشريع الجزائري :

لقد أشار قانون التهيئة والتعمير لسنة 1990 إلى هذا النوع من التعاون بين البلديات، عن طريق إتحاد مجموع البلديات المتاخمة لبعضها ضمن مجال بلدي واحد وإعداد مخطط تهيئة يهتم بإشكالية هذا المجال ككل، هذا المخطط الذي تحدد توجهاته السلطات المحلية لكل بلدية وفق إحتياجات كل منها وتشرف عليه الولاية لميناسب خدمة المجال البلدي المشترك ويتوافق مع توجهات المجال الولائي ككل .

قامت ولاية جيجل بهذه التجربة في مجال تهيئة المجال الولائي سنة 1998 من خلال تقسيم المجال إلى مجالات تنظمها مخططات توجيهية للتهيئة و التعمير والتي تضم عدة بلديات بدلا من بلدية واحدة فقد تم إنجاز :

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للبلديات : جيجل ،قاوس ،الأمير والطاهير .
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلديات : الميلية ،العنصر ،سيدي معروف ، سطاره و بوراوي بلهادف .

جاءت هذه التجربة بعد أن أصبحت معظم المخططات التوجيهية التهيئة و للتعمر غير صالحة من حيث توجهاتها التي سبقتها الأحداث بسبب تغير الأوضاع عما كانت عليه عندما أعدت الدراسات، ولذلك فإن هذه المخططات لم تكن سوى مراجعة لهذه المخططات لا غير ، إذ هي عبارة عن دراسات منفردة لكل بلدية على حدى تم من خلالها إبراز إمكانيات كل بلدية و مؤهلاتها المستقبلية التي تخدم مصالح البلدية لا غير .

II : كيف يمكن تجسيد هذا التعاون ؟

يملك كل مركز من المراكز العمرانية إمكانيات تميزه وتربطه بالمجال المحيط به و تخلق له مجموعة من التعاملات مع المراكز المجاورة هذه التعاملات التي تقوم على أساس الفائدة المتبادلة :

فمدينة جيجل باعتبارها مركزا للولاية ،القطب التنموي الأول ،مركز إتخاذ القرار وممارسة السلطة تتقاسم مع كل من مدينة الطاهير والميلية أهم الهياكل القاعدية والمهيكلية للمجال الولائي (هياكل صحية،إقتصادية ،إجتماعية ...)،ما جعلها بالإضافة للنمو الحضري الذي عرفته محليا مركزا جاذبا للسكان، حيث تعرف تردها يوميا لمختلف الفئات العمرية والنوعية لسكان الولاية . كما أن تجمع تاسوست وبعد إنجاز جامعة تاسوست به والتي فتحت له آفاقا واسعة وأبوابا كانت مغلقة، يعد قطبا ثانيا مهيكلا للمجال فقد أوجدت له الجامعة علاقات جديدة وعملت على تغيير طبيعة التجمع وتحويله إلى تجمع حضري له جاذبيته التي يمارسها على السكان مستقبلا، وبالإضافة إلى الجامعة فقرب هذا التجمع من منطقة الصناعة ،الميناء والمطار تساعده على تقوية علاقاته مع محيطه لتصبح بذلك مدينة قاوس قطبا ثالثا مميزا للمجال، والتي برهنت من خلال ما تملكه من مؤهلات وإمكانيات مختلفة: الطريق الوطني رقم 77 ،سد العقرم ،منطقة التوسع العمراني سيدي منصور، أن بإمكانها لعب دور مهم في العلاقة الثلاثية بين المراكز الثلاثة ، تعود بالفائدة المتبادلة على كل من جيجل ،تاسوست وقاوس وعلى المحيط الذي يجاورها

وتجدر الإشارة إلى أن كل من هذه المراكز العمرانية تعاني من مشكل النمو الحضري ومنه التوسع العمراني بسبب الجاذبية التي تمارسها هذه المراكز على السكان وبالتالي فتجسيد هذا التعاون يكون بهدف حل هذه الإشكالية عن طريق :

• تعيين إختصاصات كل مركز عمراني :

✓ الإهتمام بالجانب السياحي للمدينة :

فإذا كانت مدينة جيجل قد وصلت إلى التشبع يمكنها اليوم الإكتفاء بما تقدمه كل من هضبة مزغيطان وموقع مزرعة عدوان كإحتياط مستقبلي على مدى متوسط وقريب وإنتهاج سياسة إعادة هيكلة الأنسجة الحضرية الموجودة ، و التوجه نحو التهيئة السياحية لتصبح بذلك المدينة مركزا للراحة وتتخلى عن الإهتمام بكيفيات حل مشكل التضخم السكاني، وذلك بتفريغ فائض السكان خارج محيطها العمراني نحو الأطراف الجديدة من خلال :

✓ البحث عن مناطق توطين التجهيزات الجديدة : كما سبق وأن حدث بتجمع تاسوست

عند إنجاز الجامعة بتجمع تاسوست، وذلك للقضاء على مشكل التزاحم على الخدمات (الصحية ،المدرسية و الإقتصادية) على مستوى مدينة جيجل لتبقى القائمة تضم توطين عدة مشاريع أهمها مشروع الثانوية بتاسوست الذي يقضي نهائيا على تنقل الطلبة اليومي نحو مدينة جيجل والطاهير، ليصبح بذلك تجمع تاسوست عبارة عن مدينة جامعية وقطبا جامعيانيا تنظم من حوله مجموعة من التجهيزات المرتبطة والمساعدة على تثبيت السكان وتخفيف الضغط على مدينة جيجل

✓ البحث عن مناطق جديدة لتفريغ الفائض السكاني و المتوفرة على مستوى هذه

المراكز خاصة بمدينة قاوس ومشروع التجمع الجديد " سيدي منصور".

• الإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية القريبة (الميناء ،المطار ،المنطقة الصناعية)

بخلق مناطق عبور نحو مدينة جيجل ونحو المدن الداخلية .

• تقوية شبكة المواصلات :

يميز المجال الذي يضم مدينة جيجل ،قاوس وتاسوست شبكة طرق هامة تعمل على ربط هذه المراكز ببعضها البعض، إذ تعرف هيرالكية في أنواعها من الطريق الوطني إلى المسالك

التي تربط بين المناطق المبعثرة ، وإذا كانت هذه الشبكة تتميز بتخطيط جيد فإن فعاليتها تبقى ضعيفة بسبب سوء حالتها فكل الطرق الموجودة بالمجال تعتبر إرثا إستعماريًا لم يعرف أي تغيير أو تجديد .

• خلق أنشطة جديدة:

من خلال برمجة مشاريع بكل من مدينة قاوس وتاسوست لتحقيق التكامل من هذه المراكز :
- فكل من جامعة تاسوست وجامعة جيجل إختصاصاتها بمنى عن الأخرى لتصبح جامعة تاسوست مكملة لجامعة جيجل والعكس صحيح .

- سد العقرم بمنطقة قاوس والذي يسمح بتزويد المراكز القريبة بالمياه الصالحة للشرب ،حيث أنه بالإضافة إلى سد كسير فهذا الأخير مسؤول عن تزويد كل من قاوس جيجل ،الأمير عبدالقادر وتاكسنة بالمياه. ولذلك فخلق هذه الأنشطة يؤدي إلى تكوين علاقات تبادل وتكامل بين المراكز الثلاثة، لتصبح هذه العلاقة ذات إتجاهين بدلا من إتجاه واحد وهو نحو المركز الحضري الأم.

• الإهتمام بالتجمعات الثانوية

هذه التجمعات الواقعة تحت نفوذ مركزين متجاورين ،حراثن ،بني أحمد بوشعلة بوخرطوم وشادية ،وذلك بالإستفادة منها في حفظ التوازن بين المراكز العمرانية داخل المجال البلدي .

III : فما هي نتائج هذا التعاون ؟

ü فك الخناق على مدينة جيجل وتخفيف الضغط عليها بخلق أقطاب جديدة تتقاسم معها مهامها بإعتبارها مقرا للولاية .

ü القضاء على مشكل استحواذ مقرالولاية على كل التجهيزات الحيوية .

ü التحكم في النمو الحضري وإمكانية توجيهه وفق تخطيط مسبق يعمل على حفظ التوازن .

ü تكوين مراكز تفرغ قريبة من مدينة جيجل أهمها مدينة قاوس وتكوين ظهير خلفي متين.

ü القضاء على مشكل التنقل اليومي من مكان العمل أو الدراسة إلى محل السكن بعد محو الحدود وتلاحم المراكز، بتخفيض المدة الزمنية بعد تفعيل دور شبكة الطرق.

ü تنظيم المجال والتحكم في نمو التجمعات الثانوية أو حتى السكانية المجاورة .

ü فك العزلة عن مدينة الأمير عبد القادر التي تعاني من العزلة بعد تفعيل العلاقة بين مدينة قاوس وتاسوست، بإعتبار أن مدينة قاوس هي منفذ المدينة نحو مدينة جيجل وأن العلاقة بين الأمير عبدالقادر وتاسوست ليست بالوطيدة .

ولن يكون تحقيق هذه النتائج إلا بوجود أدوات تساعد على تجسيد أهداف التعاون وفق مخطط ينظم العملية ووفق طرق قانونية .

لذلك فما مدى مساهمة أدوات التعمير في خدمة توسع مدينة جيجل ولتحقيق هذا التعاون ؟

رابعاً: مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في تحقيق التعاون البلدي

I: توجهات أدوات التهيئة والتعمير

تبقى أدوات التهيئة والتعمير هي الوسيلة الوحيد للتدخل على المجال ،لذلك فمدى فعاليتها بالمجال هي التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة⁽¹⁾، ولذا فالهدف من دراسة هذا العنصر هو معرفة الإقتراحات و التوجهات التي خرجت بها هذه المخططات ومستوى مقدرتها على حل إشكال النمو الحضري للمراكز العمرانية، وبالتالي تشخيص النقائص وإمكانية تفاديها مستقبلا .

(1) Jean Paul Lacaze **INTRODUCTION A LA PLANIFICATION URBAINE** –Imprécis d ‘urbanisme à la française –presses de l’écôle des ponts et chaussées –1995.page 297.

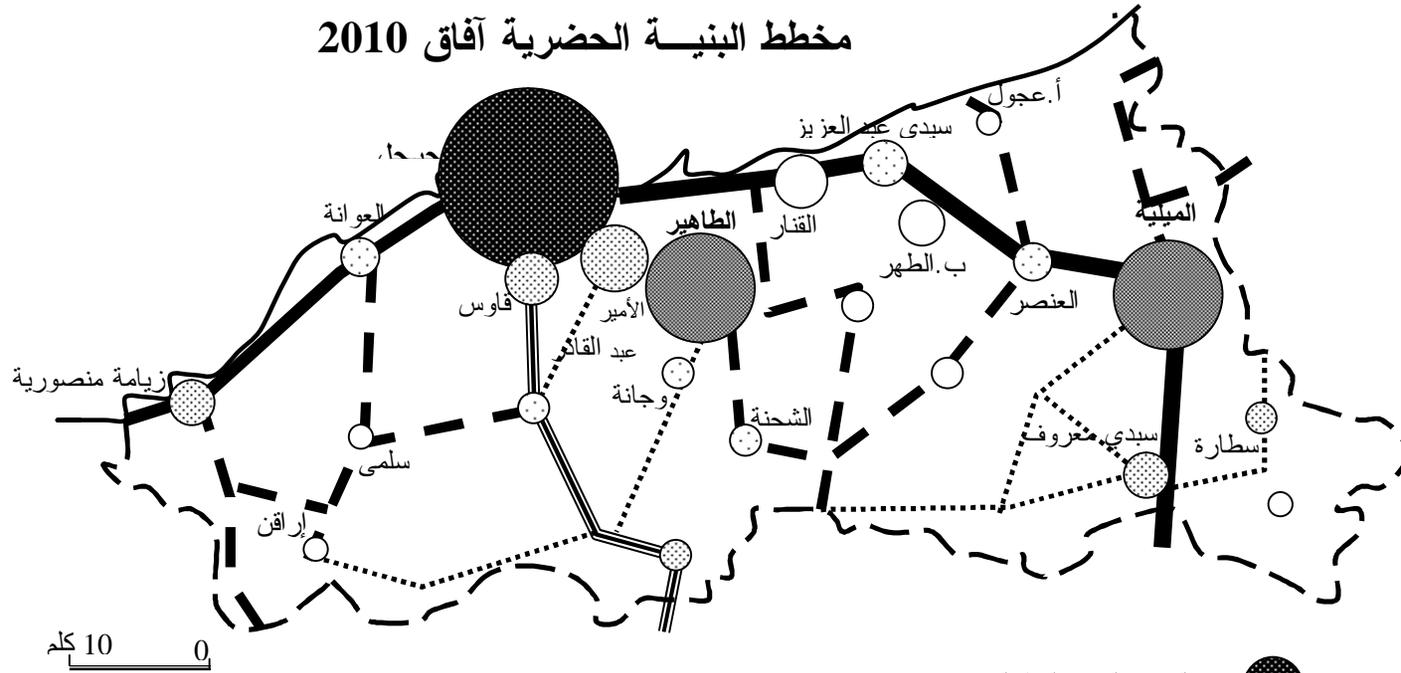
1- بالنسبة للمخطط الولائي للتهيئة PAW :

أوضحت المرحلة الأولى لهذا المخطط إشكالية الولاية والمتمثلة في تضخم المدن الكبرى جيجل، الطاهير والميلية وإستحواذ المنطقة السهلية الشمالية على رأس المال المستثمر بالولاية سواء في قطاع الصناعة، الفلاحة أو التعمير، وكذا إشكالية الصراع بين التعمير وطبيعة الأراضي الفلاحية الذي يعد المشكل الذي تعاني منه جميع المدن الجزائرية، وعليه فقد أعطى هذا الأخير مخططا للبنية الحضرية يقوم على أساس تراتب النظام الحضري للوصول إلى توازن مجالي، فقد نص هذا المخطط على تقسيم البنية الحضرية بالمجال الولائي إلى عدة مستويات، يضم المستوى الأول : مدينة جيجل كمدينة جهوية درجة ثانية (sous Métropole Régionale) ، ويضم المستوى الثاني كلا من مدينة الطاهير والميلية كأقطاب تابعة للمدينة الجهوية الثانية جيجل، لتأتي بعدها سلسلة المراكز العمرانية المحلية مستوى أول، ثاني وثالث والتي تتراتب حسب أحجامها من الشمال إلى الجنوب من الأكثر أهمية إلى الأقل ، بالإضافة إلى التنظيم التراتبي لهذه المراكز العمرانية فقد بين المخطط الولائي أهم المحاور التي تربط بين هذه المراكز ، هذه المحاور هي محاور هيكلية وحيوية تتركز أهمها في المحور الموازي للطريق الوطني رقم 43 وهو المحور الأول للتهيئة ، أما المحور الثاني فهو المحور الموازي للطريق الوطني رقم 77 لتأتي بعدها مجموعة من المحاور التي تدرج أهميتها حسب أهمية المراكز التي تربط بينها .

هذا وأوصى المخطط الولائي بضرورة تخفيض الضغط على مدينة جيجل بعد أن حذر من مخاطر النمو السكاني و العمراني المرتقب بالمراكز الحضرية :الميلية، الطاهير وجيجل .وذلك عن طريق توجيه التعمير نحو أقدام الجبال وتوجيه الإستثمارات إليها لحفظ التوازن بين المراكز العمرانية ،وذلك عن طريق تطبيق تنمية ريفية بالمناطق الجبلية والريفية لتثبيت السكان، والقضاء على ظاهرة النزوح الريفي ،ذلك لأن سبب تضخم المدن الكبرى بغض النظر عن الزيادة السكانية الطبيعية هو الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن، ولهذا فقد نص هذا المخطط بالإضافة إلى تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية بضرورة خلق مناطق تفريغ للمدن الكبرى تخص أساسا مدينة جيجل بالبحث عن مناطق قادرة على إستقبال فائض السكان والتجهيزات، حيث جاء ذكر كل من موقع سيدي منصور بقاوس ،وجانة ،...

ولاية جيجل :

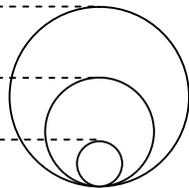
مخطط البنية الحضرية آفاق 2010



138721 نسمة

57300 نسمة

9642 نسمة



المحور المهيكل الأول (ذو مستوى وطني)

المحور التوازن الجهوي

محور التنمية المحلية

محاور الربط المحلية

مدينة جهوية درجة ثانية

أقطاب حضرية تابعة

للمدينة الجهوية

مركز محلي مستوى 1

مركز محلي مستوى 2

مركز محلي مستوى 3

المصدر : المخطط الولائي للتهيئة لولاية جيجل 1995

-بالنسبة للمخططات البلدية للتهيئة والتعمير :

أوضح المخطط للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل والذي جرت المصادقة عليه سنة 1995 مناطق توسع المدينة المستقبلية وفق التقديرات والتوقعات التي قام بها ، وتمثلت هذه المناطق في التوسع نحو الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية ومراقبة نمو التجمعات الثانوية بالكلم الخامس حراثن ، تجمع أولاد بوالنار متمثلة في هضبة مزغيطان ، وقد نص هذا المخطط على ضرورة تجنب التلاحم العمراني بين هذه التجمعات وضرورة الإهتمام بتثبيت السكان بها عن طريق تخصيص مخططات شغل الأرض تتكامل فيها الإستخدامات وتخدم سكان التجمعات .

- وأما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر فقد أولى إهتماما كبيرا لمقر البلدية من خلال برمجة محاور توسعه شمالا لتعذر التوسع جنوبا بسبب طبيعة الموضع المتضرس والمنحدر بهذه المنطقة . ولتجمع تاسوست المهيكل للمجال البلدي لبلدية الأمير عبد القادر، بإعتبار مركز البلدية يأخذ موقعا متطرفا مقارنة مع موقع تاسوست الذي يعتبر همزة وصل بين التجمعات ، كما نص على ضرورة حماية الأراضي الفلاحية من التعمير وتوسع التجمع الثانوي تاسوست نحو الجنوب والجنوب الغربي حيث جرى تقسيمه إلى أربع مخططات شغل الأرض يطغى عليها الإستخدام السكني (نوع السكن الفردي) .

-أما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية قاوس فجاء مناديا للحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها من التعمير المستقبلي كما أوضح محاور التوسع المستقبلية للمدينة نحو أقصى الشمال وأقصى الجنوب نحو موقع سيدي منصور الذي برمج لإنجاز مشروع سكني وصناعي غير ملوث ، كما إهتم هذا المخطط بالتجمع الثانوي بني أحمد الذي إعتبره نقطة اتصال هامة مع مدينة جيجل .

3- بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات جيجل ، قاوس ، الأمير

عبدالقادر والطاهير سنة 1998 :

حرص هذا المخطط على ضرورة مساهمة كلا من قاوس و الأمير عبدالقادر في تخفيف الضغط عن مدينة جيجل والطاهير، وقد جاء هذا المخطط لتوضيح محاور التوسع الخاصة بكل تجمع عمراني بمنى عن آخر فجرى تعديل توجهات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير السابقة الذكر عن طريق إضافة مناطق توسع جديدة ، فعلى مستوى مدينة جيجل كان الحديث عن التوسع الشمالي الشرقي على الشريط الساحلي، وكذلك نحو الجنوب الغربي كحد أقصى للمحيط العمراني، وكذا تفعيل دور التجمعات الثانوية، وبرمجة مشروع التوسع نحو

هضبة مزغيطان التابعة للتجمع الثانوي أولاد بوالنار، والتي تستفيد منه مدينة جيجل، كما أولى هذا المخطط إهتماما بالتجمعات الثانوية التي ظهرت بعد الإحصاء السكاني سنة 1998 خاصة تجمع تاسوست الذي عرف إنطلاقة للنمو السكاني وكذلك الحال بالنسبة لتجمع بني أحمد .

وقد نص هذا المخطط على :

- ضرورة الإهتمام بالنمو الحضري للمراكز العمرانية والتحكم به .
- الإهتمام بالتجمعات المبعثرة وبعث تنمية محلية بها .
- إعادة تأهيل الأنسجة الحضرية بمدينة جيجل، الطاهير، قاوس، الأمير عبدالقادر .
- الإستفادة من إمكانيات المنطقة الصناعية أولاد صالح، ميناء جن جن، المطار ومحطة توليد الكهرباء .
- الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها من الأسمت .

II :نقد وتقييم هذه المخططات :

بالنسبة للمخطط الولائي لولاية جيجل يكون قد أصاب فيما يخص توقعات نمو المدن الكبرى خاصة مدينة جيجل و بضرورة إيجاد منافذ جديدة لتفريغ الفائض السكاني، وأن النتائج التي خرج بها فيما يخص نمو المدن وتراتب المهام من شأنها القضاء على الفوارق المجالية بالولاية ككل، إذ تتماشى هذه التوجهات وما وصلت إليه اليوم المدن بولاية جيجل من تضخم وإختناق، حيث أن هذا المخطط قد وجه التعمير المستقبلي نحو منطقة أقدام الجبال، لكن بعض المعطيات تكون قد تغيرت على مستوى الولاية ولم تأخذ في الحسبان عند إنجاز التوقعات، فالمرحلة الحرجة التي عرفتها ولاية جيجل متمثلة في الأوضاع الأمنية المتدهورة قد أدت إلى تفريغ المناطق الجبلية وتوجيه الهجرة نحو المناطق الشمالية وعكس ما كان مبرمجا ومخططا له زادت الهوة بين الشمال والجنوب بدلا من إحداث التوازن.

بالإضافة إلى أن هذا المخطط يكون قد بنى توقعاته على أساس المنطقة الحرة بلارة بالميلية، وما ستقدمه من خدمات لبلدية الميلية وما يجاورها من محيط عن طريق فرضية مساهمة هذه المنطقة مع الميناء، خط السكة الحديدية والطريق الوطني رقم 77 و 43 في تنمية المنطقة الشمالية الشرقية، الأمر الذي لم يحدث لأن هذا المشروع لم يرى النور إلى حد اليوم وتم التخلي عنه نهائيا .

وزيادة على هذا فالمخطط لم يأخذ بعين الإعتبار مشروع جامعة تاسوست والتي كانت برمجتها غير متوقعة بهذا التجمع، ولذلك فتوقعات تكوين قطب حضري ثاني واقع بين قطبين هيكليين لم تكن واردة بهذا المخطط .

- أما فيما يخص المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير المصادق عليها سنة 1995 فتكون اليوم غير صالحة من حيث توجهاتها مقارنة بما وصلت إليه المدن التي وجهت لها فباعبار أن سنة إنجاز هذه المخططات وافقت الأزمة الأمنية فإن هذه الدراسات لم تعط النتائج المرجوة منها. فبسبب نمو المدن غير المتوقع تكون هذه المخططات قد فقدت مصداقيتها، فالأراضي الموجهة للتعمير على مدى طويل بهذه المخططات تكون قد جرى إستهلاكها على مدى متوسط. واليوم معظم هذه المدن تعاني من مشكل التوسع، لتبقى هذه المخططات في إنتظار مراجعتها وفق المعطيات الجديدة .

- وكمرحلة أخيرة فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات والذي كانت أهدافه جيدة وبناءة جاءت نتائجه هزيلة ، ولم تساهم أبدا في حل إشكال النمو الحضري لمدينة جيجل ولا المدن الأخرى، ولم توضح أسس العلاقة بين هذه المدن فكانت عبارة عن عزف منفرد لكل بلدية. وما زاد الأمر تدهورا أن توجهات هذا المخطط قد صودرت بعد صدور قانون 02-02 الخاص بحماية الساحل بعد أن تم برمجة منطقة توسع على طول الشريط الساحلي بمدينة جيجل .

ضف إلى هذا فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات لم يكن سوى إستقراء لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998 ، تم من خلاله الإهتمام بمشاكل كل بلدية على حدى، فكانت نتائجه منافية للأغراض التي وضع لأجلها فلم يكتب لهذا المخطط إلا أن يكون محفوظا في الأدرج، بعدما سجلت عليه عدة تحفظات ورفض كل الجهات المعنية المصادقة عليه لعدم مصداقيته .

خلاصة :

لذلك فهذه الأدوات رغم أن الأهداف التي تسطرها تكون بناءة ومفيدة إلا أن نتائجها لا تعكس ما هو مرجو منها، وعلية يجب التفكير في وضع مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير يمس كلا من جيجل، تاسوست وقاوس، يقوم على أساس إستقراء جيد للوضع القائم وتشخيص دقيق للإمكانيات والمؤهلات وعلى ضوء هذه النتائج يكون الخروج بنتائج تنظم العلاقات

وتوطدها وتحفظ توازن الإقليم ، كما يجب الإستفادة من تجارب الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال، والتي تعتبر فيها أدوات التهيئة والتعمير شيئا مقدسا لا يمكن المساس به أو تغيير توجهاته إلا عند الحالات المسموحة والتي يحددها القانون .

خامسا : نتائج وتوصيات

تبقى أهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة هي إيجاد كيفية لحل مشكل التوسع العمراني بمدينة جيجل في ظل غياب الإحتياجات العقارية الموجهة للتعمير ،بالموازاة مع حل مشاكل التجمعات القريبة والتي وجد لها حل مشترك عن طريق تبادل المنفعة وتكامل المصالح ، وبغض النظر عما جاءت به المخططات الولائية والبلدية من نقائص في توجهاتها، إلا أنها تحاول التقليل من حدة المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات من هشاشة البنية الحضرية التي تؤدي إلى تشويه المنظر العام للتجمعات خاصة بمدينة جيجل (منطقة 40 هكتار وتجمع حراثن) والتي أصبحت عبارة عن أحياء للجريمة وملجأ للصوم بالمدينة .
وبصرف الإهتمام عن ما سيقدمه كل تجمع للآخر من تبادل المصالح والعلاقات المستقبلية، يجب توجيه الإهتمام بالتدخل على المجال الحضري بهذه المدن وبحالة النسيج الحضري بها عن طريق تحسين الإطار المبني وتجديد الأنسجة القديمة ضمن برنامج يهدف إلى إعادة تأهيل وهيكل هذه المدن لتحديد الجانب الوظيفي لها (1).

I : الإهتمام بالمجال المبني :

ويهدف هذا الأخير إلى تحسين المنظر والمظهر العمراني وتحديد إختصاص كل قطاع من قطاعات المدينة عن طريق :

1- تجديد الأنسجة القديمة :

وتسمح هذه العملية بتجديد الأنسجة الحضرية التي نشأت بمحاذاة المدن الإستعمارية والتي تعاني من رداءة حالة بناياتها، حيث يكون التدخل بها بتجديد البنايات خاصة بمدينة

(1) Jean Paul Lacaze –RENOUVELER L'URBANISME –prospective et methodes – presses de l'école des ponts et chaussées –2000 page 98.

جيجل بهدم الأحياء، وتطبيق عملية الدرج بالحي الريفي بتجمع تاسوست (إستفادة نفس الأشخاص من البنايات الجديدة بعد الهدم وإعادة البناء)، وهدم جزئي لبعض السكنات الفوضوية الواقعة على محاور الطرق بمدينة قاوس لضمان تغطية أحسن للشبكات التقنية بهذه الأنسجة القديمة .

2- إعادة هيكلة الأنسجة الناتجة عن التخصيصات :

والتي جرى إنتشارها بمناطق التخصيصات بعد أن عرفت طرقا غير قانونية في إنجازها في كل من مدينة جيجل (تخصيص أيوف الغربي) ومدينة قاوس (تخصيص قاوس شرق)، وتجمع تاسوست على مستوى المناطق الشمالية التابعة للبلدية ، وتهدف هذه العملية إلى التدخل على الشبكات التقنية التي تعاني من تدهور حالتها وإنعدامها في بعض الأحيان ،بالإضافة إلى حقن تجهيزات جديدة على مستوى هذه الأنسجة التي يغلب عليها الطابع السكني .

3- القضاء على السكن القصديري :

الذي تكون نتيجة الأوضاع الأمنية التي مرت بها الولاية ،والقضاء على هذه الأنسجة خاصة بمدينة جيجل ومدخلها الشرقي يتطلب سياسة راشدة وتكفلا من طرف الدولة بهذه الفئة السكانية لأنه لا يمكن إعادة تأهيل هذه المناطق فهي تحتل مواقع التجهيزات المقترحة لخدمة سكان هذه المناطق ، لذلك يكون التدخل بهذه المناطق عن طريق هدم هذه السكنات وإيجاد مناطق تفريغ لهؤلاء السكان بالتجمعات القريبة، أو عن طريق تكفل كل بلدية تمثل الأصل السكاني لهذه الفئة بتوفير السكن لهم على مستوى ترابها البلدي خاصة بعد تحسن الأوضاع، وبالتالي القضاء على مشكل السكن القصديري نهائيا خاصة بمدينة جيجل لضمان تكوين مدينة متراسة تنعدم فيها الإنقطاعات .

4- وضع هيئات مختصة برقابة المجال :

فكل ما وصلت إليه الأنسجة الحضرية من فوضوية وتلف كان مصدره غياب العين الساهرة للدولة، التي أطلقت العنان للسكان بحرية التصرف في الأراضي التابعة لها(أراضي عمومية أو أملاك الدولة)، ولذا يجب تنسيق المهام وتوزيع الأدوار على مختلف الهيئات التي يمكنها مراقبة المجال بطريقة صارمة وفعالة

5- إخراج الإستخدامات الصناعية من المحيط العمراني :

ويتعلق الأمر بكل من مدينة جيجل ومدينة قاوس ،فمن الضروري تغيير مواقع كل من مذبغة جيجل التي لا تملك محطة تصفية وكذا مصنع الفلين المولوثين للبيئة على مستوى مدينة جيجل وتحويلهما إلى مناطق بعيدة عن النسيج الحضري القائم ، بالإضافة إلى تغيير منطقة النشاطات الموجودة على مستوى مدينة قاوس والتي تشكل إنقطاعا للنسيج العمراني بها.

II : الإهتمام بالأنسجة المستقبلية :

وتقوم هذه العملية على أساس تكوين مجال حضري مستقبلي منظم ، مترابط ، نظيف وقادر على تحمل مايمكن أن يحدث من تغيرات مستقبلية ، ويكون الإهتمام بهذه الأنسجة عن طريق

1- الإهتمام بالجانب السياحي لمدينة جيجل :

بما أن مدينة جيجل مضطرة للإكتفاء بما وصلت إليه من توسع فهي مدعوة للإهتمام بالجانب السياحي، من خلال برمجة مشاريع سياحية وهياكل استقبال سياحية وأنشطة ذات صلة بالقطاع السياحي خاصة بالمنطقة الغربية على مستوى منطقة مزغيطان، وكذا بمنطقة التوسع السياحي بأقصى شرق المدينة ،وذلك بتأمين مدخل ذو منظر سياحي للمدينة من ناحية الشرق كما هو ناحية الغرب .

2- وضع خطة للحفاظ على الأراضي الفلاحية :

وذلك بتوضيح طرق الإستفادة منها في التعمير بطريقة تدريجية عن طريق حتمية التخلي عن الأراضي القليلة المروددية إلى المتوسطة، وبكيفية غير مؤدية للمجال عن طريق ترك فراغات خضراء تكون متنفسا للمراكز العمرانية وتمنع التلاحم العمراني لهذه المراكز .

3- الحفاظ على البيئة الحضرية :

من خلال وضع برنامج يهدف إلى القضاء على مشكل تلوث الشريط الساحلي الذي يعرف ضحا يوميا للمياه القدرة المنزلية والصناعية عن طريق إعداد شبكة تطهير فعالة وإنشاء محطات تنقية كافية تعمل على التقليل من أضرار هذه المياه على البيئة على طول الشريط الساحلي، بعد النمو السكاني الذي تسيعرفه مستقبلا ،كما يجب الإسراع في وضع شبكة التطهير على مستوى تجمع تاسوست تفاديا لما يمكن أن يترتب عن إختلاط المياه المصرفة

مع المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الأهم لتزويد التجمع بالمياه الموجهة للشرب أو للري ، بالإضافة إلى هذا يمكن الإستفادة من خدمات المفرغة العمومية المبرمجة بمنطقة القندولة الفاصلة بين جيجل وقاوس في تفريغ النفايات التي تعرف مشكل أماكن صرفها خاصة على مستوى تجمع تاسوست .

4- الإهتمام بشبكة الموصلات :

وذلك لضمان فعالية أكبر لها على المجال بإعتبارها عنصرا مهيكلا وحيويا ولدورها الإيجابي في تحقيق التعاون بين المراكز العمرانية كما جاء ذكره سابقا .

5- وضع برنامج للتجهيزات :

والذي يبنى على أساس هيرالكية حجم السكان والوظائف الإدارية لكل مدينة وعلى أساس أهداف مخطط التعاون البلدي لضمان توازن وظيفي بين المراكز الثلاثة .

خلاصة الفصل :

من خلال تناول هذا الفصل لمدينة قاوس بالدراسة تبين أن مدينة قاوس :
- تحتل موقعا إستراتيجيا قريبا ومرتبطا بالمراكز العمرانية الحيوية بالولاية .
- تملك ومنطقتها إمكانيات هائلة ومؤهلات عالية في المجال الطبيعي الفلاحي ومجال التعمير كفيل بسد حاجيات المدينة وما يجاورها .
- عرفت نموا سكانيا وعمرانيا كبيرا طبع الفترة الأخيرة ميزه إنتهاج نظام التخصيصات على مرحلتين مرحلة البرمجة والتجزئة ومرحلة التكتيف .
ولهذا فقد برهنت هذه الإمكانيات على مدى مساهمة مدينة قاوس في حل إشكال النمو الحضري لمدينة جيجل وذلك بتفعيل التعامل مع الجنوب وخلق مجال متجانس ومتكامل عن طريق التعاون بين المراكز العمرانية لتجسيد الفائدة المتبادلة والمصلحة المشتركة .
وبما أن أدوات التهيئة والتعمير قد أخفقت معظمها في تفعيل هذا الدور، وذلك بسبب تجاوز الأحداث ما توصلت إليه هذه الأدوات، تبقى مدى مساهمتها في خدمة مشكل التوسع العمراني لمدينة جيجل والنمو الحضري للمراكز المجاورة رهينة مراجعة هذه المخططات وإعدادها وفق هذه المعطيات الجديدة .

وبالتالي فالسبيل الوحيد في حل هذا الإشكال يكون في وضع مخطط يهدف إلى تقسيم مهام كل مدينة ، يعتبر مدينة جيجل مدينة ساحية وبوابة للجهة الغربية للولاية التي يميزها الطابع السياحي ،تجمع تاسوست مدينة جامعية مجاورة للمنطقة الميناء والصناعية ومدينة قاوس منطقة تفرغ وإقبال للفائض السكاني والتي تعمل على حفظ التوازن المجالي والوظيفي لهذه المنطقة ،ويكون تجسيد هذه الأهداف عن طريق وضع أسس وضوابط تعمل على:

أولاً: إعادة هيكلة المجال المبني الحالي وتأهيل النسيج الحضري للتجمعات الحضرية الثلاثة بهدف تحسين المنظر والمظهر العام لها .

ثانياً : تنظيم العلاقات المستقبلية وفق مخطط مسبق يعمل على تفادي المشاكل التي يمكن أن تتجم عن النمو الحضري لهذه التجمعات العمرانية القريبة من بعضها البعض وتفاقم المشاكل أكثر مستقبلا.

الخاتمة :

أوضحت نتائج الدراسة التي مست المجال الحضري المكون من مدينة جيجل، تجمع تاسوست ومدينة قاوس وبعد تحليل العناصر المكونة له والمعطيات المتعلقة به أن:

● **مدينة جيجل** تعرف مشكلا حقيقيا في توسعها العمراني بعد بلوغها حجما سكانيا جعلها تنظم إلى صف المدن الكبرى بالجزائر ،هذا الحجم الناتج عن الزيادة الطبيعية وحركات الهجرة المميزة للمدينة كونها قطبا جاذبا، وقد ساعدت أهمية موقع المدينة وملاءمة موضعها للتعمير على إمتصاص الضغط السكاني إلى أن نفذت هذه الإحتياجات وحلت محلها عوائق تعمير مختلفة، تقف أمام إستمرار توسع المدينة بشكل متجانس، تقلصت من خلالها حظوظ المدينة في التوسع وإنحصرت في الإتجاه نحو هضبة مزغيطان غربا والإتجاه شرقا على حساب المزرعة النموذجية عدوان علي، وتبقى هذه التوسعات المتاحة غير كافية لتوسع المدينة على مدى بعيد .

● **تجمع تاسوست** تربطه علاقة وطيدة بمدينة جيجل تترجمها التدفقات السكانية الكبيرة من هذا التجمع نحو مدينة ، هذه العلاقة التي زادت حدتها بعد إنجاز جامعة على مستوى هذا التجمع، الأمر الكفيل بتغيير ملامح هذا التجمع عن طريق تغيير إستخداماته ووظائفه بالتخلي عن النشاط الفلاحي والقضاء على السكن الفوضوي والتوجه إلى تقوية البنية الحضرية لتكوين تجمع حضري مكمل لمدينة جيجل وليس تابع لها .

● **مدينة قاوس** وبسبب أهمية موقعها وإمكاناتها الهائلة والمتنوعة تكون قادرة على أن تصبح منطقة تفريغ لمدينة جيجل وتجمع تاسوست على حد سواء، عن طريق إنتهاج سياسة تهئية تهدف إلى تكوين مجال حضري متوازن تتوحد فيه الأهداف ، تتبادل فيه المنافع ، وتتكامل فيه الوظائف .

ويمكن إعتبار هذه الدراسة جاءت إستباقا للأحداث و تجنبنا لما يمكن أن ينجر عن النمو الحضري لهذه المراكز من إنعكاسات، كما سبق وأن حدث ذلك في المدن الكبرى : قسنطينة ،سطيف... ، والتي نتج عن النمو الحضري للأطراف بها تلاحم الوحدات العمرانية وإختلال في توزيع الوظائف داخل المجال الحضري الذي يتشكل من مدينة أم تضم كل التجهيزات القاعدية والمستقطبة، وتجمعات ثانوية يغلب عليها الطابع السكني وإنعدام الوظائف الحضرية .

فإنجاز قطب جامعي ثان بتجمع سكاني قريب من مدينة جيجل وواقع على الشريط الساحلي من شأنه أن يعزز الفوارق المجالية بهذه المنطقة، فهذا الشريط يضم أهم البنى التحتية المهيكلة للمجال الولائي ككل، لذلك إقترحنا هذه الدراسة ولتخفيف الضغط على هذا الشريط تكوين ظهير خلفي لهذين التجمعين عن طريق نقل التنمية إلى المناطق الداخلية، متمثلة في مدينة قاوس مدمت أنها قادرة على ذلك، لتصبح بهذا بوابة ومنطقة عبور المناطق الداخلية المعزولة عن مدينة جيجل . وللاستفادة من النمو الحضري للمراكز العمرانية المجاورة لمدينة جيجل في حل مشكل التوسع توصلنا هذه الدراسة إلى ضرورة وضع مخطط للتنمية والتهيئة، يهدف إلى تنظيم المجال الحضري لهذه المراكز عن طريق تقسيم مهام كل تجمع حيث يتم :

- توجيه مدينة جيجل إلى التهيئة الساحية .
 - الإهتمام بالتنظيم المجالي لتجمع تاسوست والتحكم في النمو الحضري له.
 - تهيئة مدينة قاوس لإستقبال فائض السكان والتجهيزات .
- وكل هذا لضمان تكوين مجال حضري منظم ومتوازن عجزت أدوات التعمير الحالية عن تحقيقه بسبب تغير المعطيات ماجعلها محل مراجعة لخدمة هذه الأهداف.

وفي الأخير لانستطيع الجزم بأننا توصلنا إلى حلول نهائية لهذه الإشكالية ،غير أننا حاولنا الإلمام بمعظم الجوانب التي تخدم الموضوع، عن طريق توضيح الوضع القائم ،تبيان المشاكل وإقتراح حلول نراها مناسبة. لتبقى هذه الدراسة ولتطبيقها على أرض الواقع في حاجة إلى دراسات مكملة ومعقدة تضمن التطبيق الجيد لها .

الملاحق

جدول 01: نسبة إستفادة المدينة من السكنات مقارنة بالولاية

نسبة الاستفادة المدينة من السكنات بالولاية	المدينة			الولاية			
	نسبة الإنجاز	منجزة	مسجلة	نسبة الإنجاز	منجزة	مسجلة	
39	100	5206	5206	100	13158	13158	مخططات التنمية قبل 1997
80	100	200	200	100	250	250	1997
15	73	179	245	86.5	1288	1600	1998
11	80	80	100	72	612	850	1999
-	-	-	-	2.28	16	700	2000
47	-	-	570	-	-	1200	2001
		5665	5751		15324	17758	المجموع

جدول 02: توزيع مشاريع الترقية العمومية بمدينة جيجل عبر الأحياء

نسبة الإنجاز	غير منطلقة	في طور الإنجاز	السكنات المنجزة	السكنات المسجلة	الأحياء	البرامج
100			130	130	حي الشاطئ	برنامج 1986
100			68	68	حي عسوس	EPLF
71		57	140	197		
100			50	50	وسط المدينة	
100			24	24	وسط المدينة	برنامج 1998 EPLF
100	-	-	41	41	حي أيوف الغربي	برنامج 1993 OPGI
100	-	-	328	328	حي أيوف الشرقي	لبرنامج 1987 OPGI
			781	838		المجموع

جدول رقم(3) : توزيع مشاريع الترقية الخاصة لمدينة جيجل عبر الأحياء

المنطقة	المرفي	السنة	عدد المساكن المسجلة	عدد المساكن المنجزة	عدد المساكن في طور الإنجاز	عدد المساكن طور الإنجاز
حي عسوس	العماري رمضان	1997	88	-	88	-
حي عسوس	بيروك رشيد	1997	252	-	-	252
حي العقابي	بريغن محمود	1996	28	1	21	6
حي أيوف الغربي	سوابع بلقاسم	1997	40	16	24	-
حي موسى	مقاولات	-	16	16	-	-
المجموع			424	33	133	258

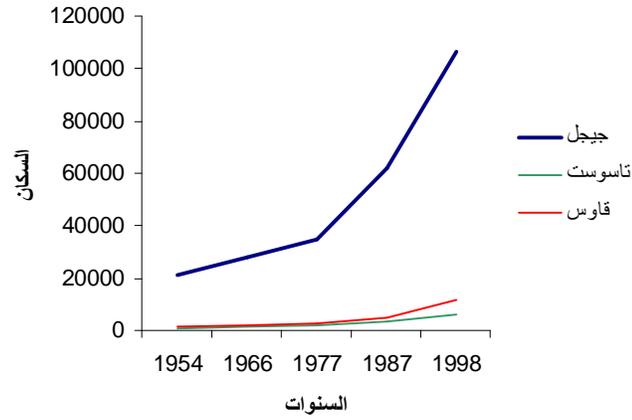
المصدر : مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية جيجل

جدول رقم(4) : النمو السكاني لمدينة جيجل ،تجمع تاسوست ومدينة قاوس .

السنوات التجمعات	1954	1966	1977	1987	1998
جيجل	20878	27620	35065	62252	106212
تاسوست	893	1408	1827	3600	6218
قاوس	1401	1988	2571	5067	11366

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء العام للسكان والسكن 1966،1977،1987،1998.

شكل الخط: السكاني لمدينة جيجل، تجمع تاسوست ومدينة
قاوس



الجدول رقم (05): معدل إستهلاك المجال بمدينة جيجل

معدل استهلاك الأرض تسمة/ الهكتار	عدد السكات نسمة	مساحة المدينة هكتار	الفترات
172	20878	121	قبل السّقلال
140	27620	196	1966-1954
167	35065	209	1977-1966
87	62252	709	1987-1977
113	106212	932	1998-1987

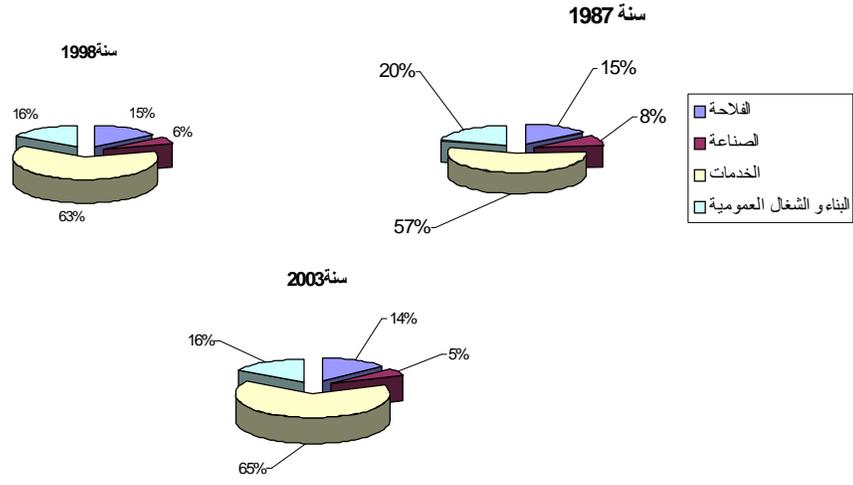
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات السكانية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل
سنة 1993 وما بين البلديات 1998

الجدول رقم (06): القطاعات الإقتصادية بتجمع تاسوست

القطاعات	الخدمات	الصناعة	الفلاحة	البناء و الشغال العمومية
السنوات				
1987	55,97	8,31	15,25	20,45
1998	63,18	5,6	14,83	16,37
2003	64,46	5,29	13,84	16,39

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نتائج الإحصاءات السكانية 1987، 1998، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل

شكل 2: القطاعات الاقتصادية لتجمع تاسوست



البنية الحضرية لولاية جيجل 2010

المنطقة ب				المنطقة أ		المناطق
المنطقة الفرعية ب4	المنطقة الفرعية ب3	المنطقة الفرعية ب2	المنطقة الفرعية ب1	المنطقة الفرعية أ2	المنطقة الفرعية أ1	هير الكية التجمعات
					جيجل	مدينة جهوية رتبة 2
				الميلية	الطاهير	أقطاب ثانوية
سيدي معروف	أولاد عسكر	المحد	زيامة منصورية	سطارة		مراكز محلية مستوى 01
أشبو	وجانة الشحنة	تاكسنة	العوانة سلمى ين زيادة	العنصر	قاوس الأمير عبد القادر الشقيقة سيدي عبد العزيز	مراكز محلية مستوى 02
سوق الأربعاء غبالة	برج الطهر بوراوي بلهادف	تبيستين	إراقن	إيدال سوق الجمعة	القنار	مركز محلية مستوى 03
سيدي زروق موطانة بو مسعود العناب الوادية أندلو بني حمو شوف الإثنين	الأربعاء الأحواط عين تيري أغرار المنازل أولاد مسعودة أولاد خلاص	غريانة مرجان أغدبر تمنطوط فدولس	مرخوفة دردم نازة بئر غزالة	مازر الشحنة واد أدر برج علي أقوف محارقة بلغيموز بني معزوز تيزيلان واد فاتح	بني أحمد شادية سيدي منصور تاسوست بوحمون تاميلة دكارة باززول بوعشر بني متران طهر وصاف جمار السبت مزابر	التجمعات السكانية

المصدر : المخطط الولائي للنهينة لولاية جيجل 1995.

استمارة بحث :خاصة بالتجمع الثانوي تاسوست

ضع علامة (X) في المكان المناسب

رقم المسكن :..... اسم الحي : عدد العائلات في المسكن:....
عدد الاولاد:..... عدد الاطفال المتدرسين:.....

المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
عدد الاطفال المتدرسين				
مكان الدراسة				

المستوى الثقافي لافراد الاسرة: الاب:..... الام:..... الاولاد:.....
عدد المشتغلين في الاسرة:..... عدد البطالين:.....

النشاط الاقتصادي	فلاحة	صناعة	بناء واشغال عمومية	خدمات	اخرى
عدد المشتغلين					
العدد	داخل التجمع(تاسوست)				
	خارج التجمع				

مكان الإقامة السابق : الحي :..... البلدية:..... الولاية:..... ستة القدوم الى الحي:.....
سبب الإقامة بهذا التجمع : العمل السكن اسباب اخرى ماهي :.....
ماهي وضعيتكم اتجاه المسكن ؟ مالك مستاجر اخرى:.....
تاريخ انشاء المسكن :

نوع المسكن : جماعي فردي نصف جماعي
حالة المسكن : جيدة حسنة رديئة
مادة بناء المسكن : اسمنت قصدير اخرى
ماهي :.....

-هل لديكم قنوات صرف المياه ؟ نعم لا هل انتم موصولون بشبكة الهاتف ؟ نعم لا
-هل لديكم مياه صالحة للشرب ؟ نعم لا هل انتم موصولون بشبكة الكهرباء؟ نعم لا
-من اين تقتني حاجياتكم اليومية ؟ من الحي الذي تسكن فيه من الامير عبد القادر من الطاهير من

جيحل
-اين يتم استخراج الوثائق الادارية ؟ مكان الإقامة(تاسوست) مقر البلدية(امير عبد القادر) من الطاهير مقر

الولاية جيحل
-اين تتم قضاء حاجياتكم الصحية ؟

قطاع صحي	مستشفى	طب عام	طب مختص
مكان الإقامة			
الامير عبد القادر			
مدينة جيحل			
اماكن اخرى(الطاهير)			

-كم من مرة تنتقلون الى الامير عبد القادر في الاسبوع؟..... كم من مرة تنتقلون الى:مدينة جيحل في الاسبوع؟.....
-كم من مرة تنتقلون الى الطاهير اسبوعيا؟..... -ماهي الوسائل التي تستقلونها ؟ سيارة اجرة حافلة اخرى :....
-هل تملكون قطع ارضية فلاحية ؟ لا نعم اين تفع ؟ ماذا تنتج؟.....

هل تنوون الاستغناء عنها في حالة تحول تاسوست الى تجمع حضري كبير بعد انشاء مشروع الجا نعم لا
- كيف هي اسعار الاراضي والعقارات ؟ مرتفعة منخفضة عادية - وهل ارتفعت بعد وضع الجامعة؟ نعم لا

ماهي التجهيزات التي تنقصكم وتودون وجودها (تجهيزات تعليمية ، صحية ، تجارية ، ...)

.....؟

ماهو رايكم في مشروع الجامعة ؟ هل انتم مع المشروع ؟ نعم لا

ماهي انعكاسات المشروع حسب رايكم ؟

.....

.....

.....

نتائج فرز العينة الإحصائية

البيانات	القطاعات	قطاع06	قطاع07	قطاع08	قطاع09	قطاع10	قطاع11
العينة المأخوذة حسب عدد العائلات		14	15	11	13	15	14
إجمالي عدد السكان الذين مستهم العينة الإحصائية		113	135	113	119	110	122
الوضعية إتجاه المسكن	مالك	2	6	6	8	10	4
	مستأجر	0	0	0	2	1	0
	أخرى (عمومي)	12	9	5	3	4	10
عدد الأطفال المتمدرسين	ابتدائي	9	10	13	19	35	20
	إجمالي	11	12	11	20	13	9
	ثانوي	7	11	2	5	9	5
	جامعي	4	5	5	8	2	5
مكان التمدرس	المجموع	31	38	31	52	59	39
	داخل المركز	20	22	24	39	48	29
عدد العاملين في الأسرة	خارج المركز	11	16	7	13	11	10
	فلاحة	6	5	1	1	8	2
	صناعة	1	0	0	0	3	0
	بناء وأشغال	0	1	1	6	4	2
	خدمات	5	9	6	11	5	4
	تجارة	1	10	3	4	2	4
مكان العمل	بطل	15	22	16	8	4	19
	داخل المركز	9	16	4	13	10	11
استخراج الوثائق	خارج المركز	4	9	7	9	12	1
	داخل المركز	9	6	6	7	11	8
أصل السكان	خارج المركز	4	9	5	6	5	6
	أصليين	10	12	6	3	9	11
	أماكن أخرى	4	3	8	10	6	3
سنة الإقامة بالمركز	1962 قبل	6	0	2	3	4	7
	1966-1962	1	0	2	1	2	0
	1966-1977	1	1	0	1	2	1
	1977-1987	1	6	4	1	2	1
	1987-1998	4	7	3	5	2	3
	1998-2004	1	1	0	2	3	2
أسباب الإقامة بالتجمع	العمل	5	4	2	5	5	4
	السكن	9	10	8	6	8	8
	أسباب أخرى	0	1	1	2	2	2
أسباب التنقل ألى الى مدينة جيجل	العمل	0	0	2	4	2	1
	التسوق	6	10	8	8	12	11
	التنزه	7	7	4	5	9	9
	الدراسة	4	3	1	2	5	0
مرات التنقل نحو مدينة جيجل	يومية	6	6	5	7	7	5
	أسبوعيا	8	5	5	6	6	9
	شهريا	0	4	1	0	4	0
مرات التنقل نحو الظاهير	يومية	10	6	1	2	5	2
	أسبوعيا	2	8	5	10	5	9

3	5	1	5	1	2	شهريا	
3	3	1	1	3	1	يوميًا	مرات التنقل نحو
2	1	3	3	0	4	أسبوعيا	الأمير عبد
9	11	6	7	12	9	شهريا	القادر
10	11	9	11	8	6	جيجل	أماكن العلاج
6	9	7	5	8	1	الطاهير	
0	0	0	0	0	0	الأمير	
11	6	6	3	8	11	تاسوست	
8	7	10	3	6	7	حسنة	حال المسكن
6	5	3	5	5	4	جيدة	
0	3	0	3	4	3	ردينة	
10	2	3	5	8	13	نعم	ملكية قطع
4	13	10	6	7	1	لا	أرضية
9	2	2	3	3	10	فريب	مكان القطعة
1	0	1	2	5	4	بعيد	
2	0	1	4	2	2	نعم	امكانية
8	2	2	1	6	11	لا	الإستغناء عنها

قائمة المراجع :

I المراجع باللغة العربية :

1: الكتب :

- بشير التجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية 2000(360 صفحة)
- ملف الجزائر غدا : وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية (112صفحة)
- الجغرافيا الحضرية : ترجمة عبد القادر حليمي ،تأليف جاكلين بوجوقارني ،ديوان المطبوعات الجامعية (447صفحة)

2: مشاريع التخرج :

- علاوة بولحواش :خيارات التنمية المتوازنة بالمناطق الجبلية حالة إقليم جيجل ،دكتورا دولة جامعة منتوري قسنطينة 2000.
- محمد بوهروم: العمران بمدينة جيجل ،رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة 1989
- لطفي قبائلي :التوسعات الجديدة في قسنطينة ،الآليات الفاعلون وكلفة التعمير حالة المنطقة الحضرية عين الباي ،رسالة ماجستير ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة 2001.
- بوزيد شوقي عبد الله : مدينة سطيف ،النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف، رسالة ماجستير كلية علوم الأرض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة 2002
- حساينية تقي الدين : التوسعات الحضرية الجديدة في مدينة سوق أهراس الواقع الحضري آليات التعمير وشروط التأهيل ،رسالة ماجستير ، كلية علوم الأرض ،الجغرافياوالتهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة 2002.
- مرياي عتاب وسيساوي حنان :التوسع العمراني في مدينة جيجل واقع وآفاق ،مذكرة تخرج ،معهد علوم الأرض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية 2002.
- بوجدير ليليا وبولفراخ سهام:السياسات السكنية وأثارها على إنتاج السكن بمدينة جيجل مذكرة تخرج ،معهد علوم الأرض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية 2002.
- زبير بن مسيح وعبد المالك بوعالية : التلاحم العمراني ،محاولة للتحليل والمعالجة على محور قسنطينة الحامة ،مذكرة تخرج ،معهد علوم الأرض 1998

3: المجلات والجرائد :

- مجلة الجامعة ،مجلة دورية تصدرها جامعة جيجل ،العدد 03 ماي 2003.
- ولاية جيجل بالأرقام ،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية جيجل .
- الجريدة الرسمية :

*المرسوم التنفيذي رقم 03-313 المؤرخ في 16/09/2003 الذي يحدد كفاءات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأماكن الوطنية المدمجة في قطاع عمراني.

*القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 الذي يحدد شروط حماية الشريط الساحلي.

4-المخططات :

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل (المصادق عليه سنة 1995)

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية قاوس (المصادق عليه سنة 1995)

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الأمير عبد القادر (المصادق عليه سنة 1995)

1/ LIVRES :

- BRAHIME BENYOUCEF : **Analyse urbaine ; Elément de méthodologie** (OPU) 1999.
- ALBERTO ZUCHELLI : **Introduction a l'urbanisme opérationnelle et à la composition urbaine** vol 2.3 (OPU) 1984 .
- ALOME PLANEL : **La commune l'aménagement des soles**, 1980
- TOUSSAINT JEAN-YVES ZIMMER MANN MONIQUE : **Le projet urbain ménager les gens aménager la ville** ,paris 1998
- JEAN PAUL LACAZE : **Renouveler l'urbanisme prospectives et méthodes** ,paris mai 2000.
- JEAN PAUL LACAZE : **Introduction à la planification urbaine**, imprécis d'urbanisme à la française, paris, novembre, 1995
- PIERRE RIBOU CET : **Onze leçons sur la composition urbaine**, paris, 1998

2 /Documents :

- Annuaire statistique (1966-1977.1987-1998)
- BENGHERABI MOHAMED :La maîtrise de la croissance urbaine de la ville de jijel -séminaire le 05& 06-12-1998.
 - ERAAU : Quelle opportunité d'un pole universitair à tassoust, La lettre de l'eraau n°= 05/02
- Plan d'Aménagement de la Wilaya de jijel –Rapport bilan diagnostic synthèse 1995.
 - Jijel les grand date de l'histoire (revu du mussé kotama jijel 2002)
 - Djedjilli : Enquête d'urbanisme ,J.H CALSAT : (ensemble des carte sur la ville de jijel)1961
 - Plan d'Aménagement de la Wilaya de jijel PAW 1995
- Plan Directeur d'Urbanisme et d'Aménagement intercommunal : Jijel-Emir Abdelkader –Kaous-Tahir ,1998.
- Documents Algériens :Paysanat reformes agraires réalises en 1945,série économique, N°19 /1946.

3/ Internet :

- Accroissement péri urbain dans les ville du tires monde www.urbanisme-equipement.gouv.fr
- Ville universitaire
- Comment définir l'intercommunalité (expérience française)
- [www. Vie publique fr .](http://www.viepublique.fr)

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
25	توزيع السكنات الاجتماعية بمدينة جيجل حسب المخططات التتموية	01
37	الإنتاج الزراعي للمزرعة النمودجية	02
41	البنية الحضرية المقترحة بهضبة مزغيطان	03
43	التكلفة المالية للشبكات التقنية بهضبة مزغيطان	04
60	المحلات التجارية بتجمع تاسوست	05
61	الإستخدامات الصحية بتجمع تاسوست	06
64	الإستخدامات التعليمية بتجمع تاسوست	07
77	واقع النقل الحضري بتجمع تاسوست	08
80	القطاعات الاقتصادية بتجمع تاسوست	09
94	البنية الحضرية المقترحة بتجمع تاسوست	10
107	دور موقع وواقع مدينة قاوس بالنسبة لمدينة جيجل	11
116	دور إمكانيات مدينة قاوس في خدمة مدينة جيجل	12

فهرس الصور :

الصفحة	العنوان	الرقم
54	السكن الجماعي بتجمع تاسوست	01
54		02
55	تخصيصات الدولة بتجمع تاسوست	03
55		04
55	تخصيص الخواص (تخصيص بوهالي)	05
56	سكن ريفي خاص بالدولة	06
57	سكن ريفي فردي	07
57		08
57	البناء الذاتي بتجمع تاسوست	09
58	السكن الفوضوي بتجمع تاسوست	10
58		11
84	صورة لمجسم مشروع جامعة تاسوست	12
85	رؤية إفتراضية للكليات	13
85		14
85		15
85	رؤية إفتراضية للإقامات الجامعية	16
85		17
86	رؤية إفتراضية للمكتبة المركزية	18
86	رؤية إفتراضية لقاعة المحاضرات	19
87	رؤية إفتراضية لمركز الابحاث	20
87	رؤية إفتراضية للمطعم	21

فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
09	مدينة جيجل : الموقع الجغرافي	01
09	ولاية جيجل : التقسيم الإداري	02
11	مدينة جيجل : خريطة الموضوع	03
11	بلدية جيجل : خريطة الاتفاعات	04
13	بلدية جيجل : التركيب الصخري	05
22	مدينة جيجل : التطور العمراني	06
31	منطقة جيجل : خريطة الإندارات	07
33	بلدية جيجل : الملكية القانونية للأراضي	08
36	مدينة جيجل : مناطق التوسع	09
48	بلدية الأمير عبد القادر : موقع تجمعي تاسوست	10
51	تجمع تاسوست : التوسع العمراني	11
70	تجمع تاسوست : استخدامات الأرض	12
73	تجمع تاسوست : النسيج الحضري	13
82	تجمع تاسوست : موقع الجامعة	14
100	مدينة قاوس : موقع المدينة بالانتسبة لمدينة جيجل وتجمع تاسوست	15
102	مدينة قاوس : الموقع بالنسبة للبلدية	16
106	مدينة قاوس : التطور العمراني	17
114	مدينة قاوس : البنية الحضرية	18
125	ولاية جيجل : البنية الحضرية	19
134	مخطط التهيئة والتدخل على المجال	20

فهرس الموضوعات

الصفحة	العناوين
01	المقدمة العامة
02	الإشكالية
03	المنهجية
04	خطة البحث
الفصل الأول : واقع النمو الحضري لمدينة جيجل	
06	مقدمة الفصل
07	أولا : مدينة جيجل مؤهلات الموقع والموضع
08	I : الموقع الجغرافي
10	II : موضع مدينة جيجل : إمكانيات مناسبة للتعمير المستقبلي
10	III : التركيب الصخري
12	ثانيا : التطور السكاني والعمراني بمدينة جيجل
12	I : التطور السكاني
12	1- المرحلة الأولى 1954—1962
14	2- المرحلة الثانية 1962—1977
15	3- المرحلة الثالثة 1977 — 1987
16	4- المرحلة الرابعة 1987 — 1998
18	II : التطور العمراني
18	1- المرحلة الأولى: ماقبل الإستقلال
19	2- المرحلة الثانية 1962—1974
19	3- المرحلة الثالثة 1974 — 1980
20	4- المرحلة الرابعة 1980 — 1998
20	5- المرحلة الخامسة 1990—2003
23	III : لمحة عن تطور التجمعات الثانوية للمدينة
24	ثالثا : تقييم الحضيرة السكنية بمدينة جيجل وحتمية التوسع
24	I : الحضيرة السكنية بمدينة جيجل
25	1- السكن الإجتماعي
26	2- التحصينات
26	3- السكن الترقوي
27	4- السكن التطوري

27 II :أسباب العجز
27 1-تشع المحيط العمراني
28 2-غياب الجيوب العمرانية الفارغة
29 رابعا : عوائق توسع
29 I :طبيعة الموضع
32 II :سيطرة الملكية العقارية الخاصة للأراضي
32 III :الطبيعة الفلاحية للأراضي
34 IV :الشريط الساحلي
35 خامسا : محاور التوسع
35 I :التوسع خارج المحيط العمراني
37 1 -- المزراعة النموجية عدوان علي
38 2-منطقة التوسع
39 II :هضبة مزغيطان
39 1 -الموقع
40 2- البنية الحضرية المقترحة بالهضبة
42 3 -التكلفة المالية للمشروع
44 خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : واقع العلاقة بين مدينة جبل وتجمع تاسوست
46 مقدمة الفصل
47 أولا : موهلات الموقع
47 مميزات الموقع والموضع
49 ثانيا النمو اليكاني والتطور العمراني
49 1- نمو سكاني حركته الهجرة السكانية
50 2- نمو عمراني عشوائي
53 ثالثا : إستخدامات الأرض بالتجمع الثانوي تاسوست
53 I :الإستخدامات السكنية
53 1-السكن الجماعي
54 2-السكن الفردي
54 3-تمط التحصيلات
56 4-نمط البناء الريفي
57 5-تمط البناء الداتي
58 6-نمط البناء الفوضوي

58 II: الإستخدامات غير السكنية.
58 1-الإستخدامات التجارية.
61 2-الإستخدامات الصحية.
63 3- الإستخدامات التعليمية.
65 4-الإستخدامات الإدارية.
65 5-الإستخدامات الشعائرية.
65 6-الإستخدامات الرياضية .
67 III الشبكات
67 1-شبكة الطرق.
69 2-الشبكات التقنية.
71 رابعا : تحليل واقع النسيج الحضري
71 I :نسيج منظم يعتمد عل المعايير المعمارية.
72 II :نسيج فوضوب يطبع معم التجمع.
72 III :نسيج عمراني منظم غير قانوني .
74 IV :نسيج عمراني قديم يجب إعادة تنطيمه
74 V :نسيج في طور الإنجاز.
75 خامسا : العلاقة بين مدينة جيجل وتجمع تاسوست
76 I :تدفقات ناتجة عن العمل.....
76 II :تدفقات ناتجة عن الخدمة التعليمية.....
76 III :تدفقات ناتجة عن الخدمة الصحية
77 سادسا : مشروع جامعة تاسوست وإنعكاساته عل المجال
77 I :إشكالية النحضر بالتجمع
81 1-مشروع جامعة تاسوست.....
81 2-الموقع.....
83 3-السعة.....
87 II :أهمية مشروع جامعة تاسوست.....
89 III :أنعكاسات مشروع جامعة تاسوست عل التجمع.....
91 1-الإنعكاسات المجالية.....
92 2- الأنعكاسات الإجتماعية.....
92-الإنعكاسات الوظيفية.....
94 سابعا : مدى مساهمة هذا التجمع في خدمة توسع مدينة جيجل.....
94 I: مدى توفر الإحتياجات العقارية.....
96 II :نخفيف الضغط عل مدينة جيجل

97 خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : مدى مساهمة التعاون البلدي في خدمة توسع مدينة جيجل
99 مقدمة الفصل
101 أولا : مدينة قاوس موقع وواقع
101 I :إمكانيات الموقع وتالموضع
103 II :النمو السكاني لمدينة قاوس
104 III :التطور العمراني
108 ثانيا :مدينة قاوس :إمكانيات ومؤهلات
109 I :الإمكانيات الطبيعية
110 II :شبكة الطرق
111 III :الإمكانيات الصناعية
112 IV :إمكانيات ومؤهلات التعمير
117 ثالثا : مدى مساهمة التعاون البلدي في خدمة توسع المدينة
117 I :مامعنى التعاون بين البلديات
117 *التجربة الفرنسية
120 II :كيف يمكن تجسيد هذا التعاون
122 III :ماهي نتائج هذا التعاون
122 رابعا :مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في تحقيق التعاون البلدي :
123 I :مخططات التهيئة والتعمير لولاية جيجل
125 1-بالنسبة للمخطط الولائي
126 2-بالنسبة للمخازات البلدية للتهيئة والتعمير
127 3-بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مايبين البلديات
129 II :نقد وتقييم هذه المخططات
129 خامسا : نتائج وتوصيات
129 I :الإهتمام بالمجال المبنى
131 II :الإهتمام بالأنسجة المستقبلية
133 خلاصة الفصل
134 الخاتمة العامة
/ الملحق
/ قائمة المراجع
/ الفهارس

RESUME

La ville de Jijel qui subit les effets de l'extension urbaine due à la croissance démographique, s'est métamorphosée d'une ville moyenne en grande ville à l'issue de l'exode de la population et du développement naturel qu'elle a enregistré en tant que siège de la wilaya. Or si la ville regroupe les principaux équipements de base, elle enregistre cependant une insuffisance de zones d'extension destinées à l'urbanisation.

Parallèlement au développement de la ville, les agglomérations limitrophes de la ville (Kaous, Tassoust) ont enregistré une grande croissance démographique qui s'est traduite par un développement urbain anarchique de ces agglomérations qui restent largement dépendantes de la ville de Jijel. Cette dépendance est due à l'insuffisance ou manque des fonctions urbaines dans ces régions.

Par ailleurs, la réalisation d'une université dans l'agglomération de Tassoust a renforcé ses liens avec la ville de Jijel et ceux par la participation agissante de cette agglomération dans l'extension de la ville grâce à la décompression et l'atténuation de la polarisation de la ville mère. En outre, les capacités d'urbanisation de la ville de Kaous qui est une zone d'attraction des habitants, aident à créer une atmosphère favorable à la réalisation d'une coopération entre les centres en vue de trouver une solution à l'extension urbaine de la ville de Jijel et organiser au mieux le développement urbain de ces centres d'urbanisation.

Notons enfin, que la réalisation d'un plan qui organise les rapports entre ces centres reste la seule solution apte à résoudre ce problème, étant donné que les instruments d'urbanisation actuels se sont avérés inefficaces. Ce projet prend en considération d'abord les constructions existantes pour résoudre le problème du tissu urbain sur la base de la concrétisation de l'intérêt commun et réciproque entre ces centres.

Notions de base

Croissance démographique - Croissance urbaine - Centres urbains - Périphériques - Zones d'extension - Université - Influences fonctionnelles - Influences spatiales - Intercommunalité - Rapports fonctionnels.

SUMMARY

The city of Jijel that sudden effects of the urban extension owed to the demographic growth, is transformed himself of a middle city in big city to the exit of the exodus of the population and the natural development that it recorded as sits of the wilaya. Gold if the city regroups the main facilities of basis, it records an insufficiency of extension zones however intended to the urbanization.

In the same way to the development of the city, the adjacent agglomerations of the city(Kaous, Tassoust) recorded a big demographic growth that resulted in an anarchical urban development of these agglomerations that remain extensively dependent of the Jijel city. This dependence is owed to the insufficiency or urban function lack in these regions.

Otherwise, the realization of a university in the agglomeration of Tassoust reinforced its ties with the city of Jijel and this by the acting involvement of this agglomeration in the extension of the city thanks to the decompression and the attenuation of the polarization of the city mother. Besides, capacities of create a favorable atmosphere to the realization of cooperation between centers in view of to find a solution to the urban extension of the city of Jijel and to organize to best the urban development of these urbanization centers.

Finally note, that the realization of a plan that organizes reports between these centers remained the only solution capable to solve this problem, since instruments of urbanization present proved to be inefficient. This project is first based on the restructuring of the urban cloth existing, then on the realization of the common and reciprocal interest between these centers

Notions of basis

Demographic growth – urban growth – Urban centers – peripheral – zones of extension – university – functional influences – spatial influences – municipal cooperation – functional reports..

ملخص

تعاني مدينة جيجل من مشكل التوسع العمراني الناتج عن النمو السكاني الكبير، والذي شهد تحولها من مدينة متوسطة إلى مدينة كبيرة عقب الهجرة السكانية والنمو الطبيعي الذي عرفته المدينة بإعتبارها مقرا للولاية يضم أهم التجهيزات القاعدية من جهة، ونقص مناطق التوسع الموجهة للتعمير على مستوى المدينة من جهة أخرى .

وتزامنا مع نمو مدينة جيجل فقد شهدت التجمعات المجاورة للمدينة (قاوس ،تاسوست) نموا سكانية كبيرا، تجسد في النمو الحضري المختل لهذه التجمعات، التي تشهد تباعية كبيرة لمدينة جيجل بسبب إنعدام أو نقص فعالية الوظائف الحضرية بها .

ساعد إنجاز جامعة بتجمع تاسوست على توطيد العلاقة بين مدينة جيجل وهذا التجمع عن طريق تفعيل مساهمة هذا الأخير في توسيع مدينة جيجل، من خلال تخفيف الضغط عن مدينة جيجل بالتقليل من حدة استقطاب المدينة الأم ، كما تساعد إمكانيات التعمير الموجودة بمدينة قاوس بإعتبارها منطقة تفرغ وإستقبال للسكان على تكوين مناخ جيد كفيل بتحقيق تعاون بين المراكز، يقوم على أساس حل مشكل التوسع العمراني لمدينة جيجل وتنظيم النمو الحضري لهذه المراكز العمرانية .

ليبقى إعداد مخطط ينظم العلاقة بين هذه المراكز السبيل الوحيد لحل الإشكالية، بعد أن أثبتت أدوات التعمير الحالية عدم قدرتها على ذلك. وهذا من خلال إهتمام هذا المخطط :أولا بالجانب المبني الحالي بهدف حل مشاكل النسيج الحضري وثانيا :بالجانب الوظيفي للنسيج المستقبلي على أساس تحقيق المصلحة المشتركة و الفائدة المتبادلة لهذه المراكز .

المفاهيم الأساسية

نمو سكاني - نمو عمراني - تجمعات حضرية - توابع - مناطق توسع - جامعة -
إنعكاسات وظيفية - إنعكاسات مجالية - تعاون بلدي - علاقات وظيفية .